

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۶

۳۴۲



بازرسی شد
۶ - ۳۷

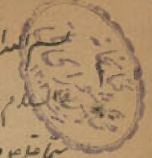
۱
۱
۲
۳
۳
۵
۶
۷
۷
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	سازمان اسناد و کتابخانه ملی
مؤلف محمد حسن المصطفی	شماره ثبت کتاب
جلد (۴) از کتب (خطی)	۴۴۲۲۷
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	۱۳۳۶-۱

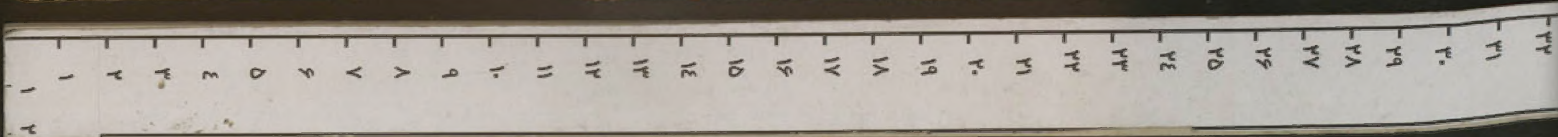
۸
۳
۲
۵
۱
۵
۲
۱
۵
۴
۵
۵

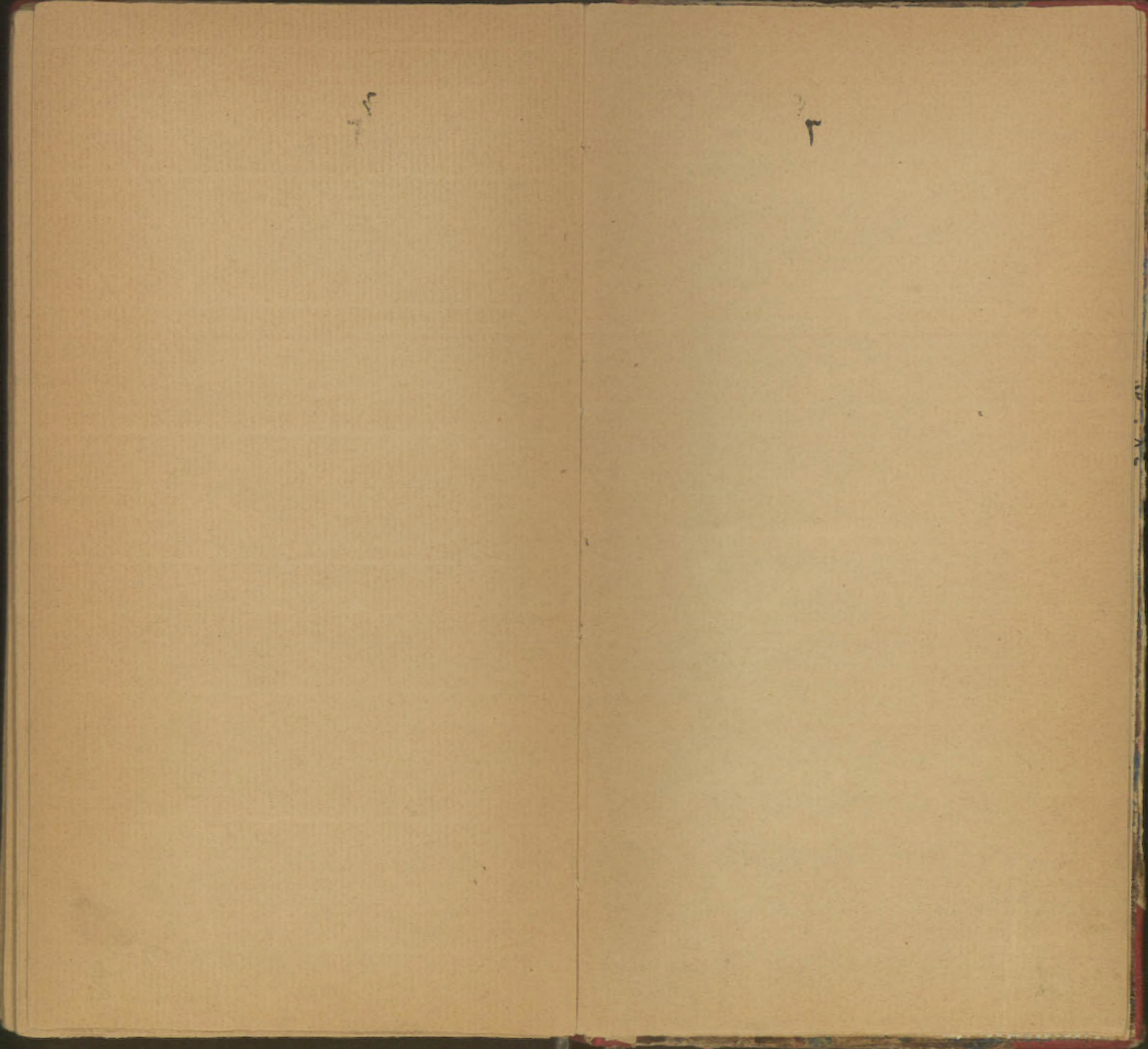
خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۶۴۲

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وهب الوجود والصلوة
 والسلام على محمد وآل محمد وعلى آله شيعة يوم الوجود
 سيما في ذلك الملك المعبود والجنة السعداء بعدكم
 لعن ما دسعت اللهم صل على محمد وآل محمد
 وعجل فرجه وليك المشقة الموعودة اللهم اقص
 به حوائجنا حفظا وعطاء في الدنيا والآخرة
 وارزقنا الشهادة بين يديه وشفاعته
 واحشرنا معه ووقفنا لما كتب وترفعنا
 اللهم اجبا حوائجنا وامننا مما نتم وبلغنا بهم
 اماننا واعف عنا ولولا الدنيا ولمح وحب
 حق علينا ولجميع المؤمنين والمؤمنات
 اللهم اخطأ جافرا ونافعا ولا تفجعنا بهم
 اللهم اقص دنايا واقص دنايا وسلم
 ما فرينا ولا تظفنا الى غيرك طرفة عين
 اللهم امل كل فاسد في امرنا اللهم غير
 سوء حالنا بحسن حالك اللهم اقص
 ما سلك في عالم السبل محو وليك المظفر



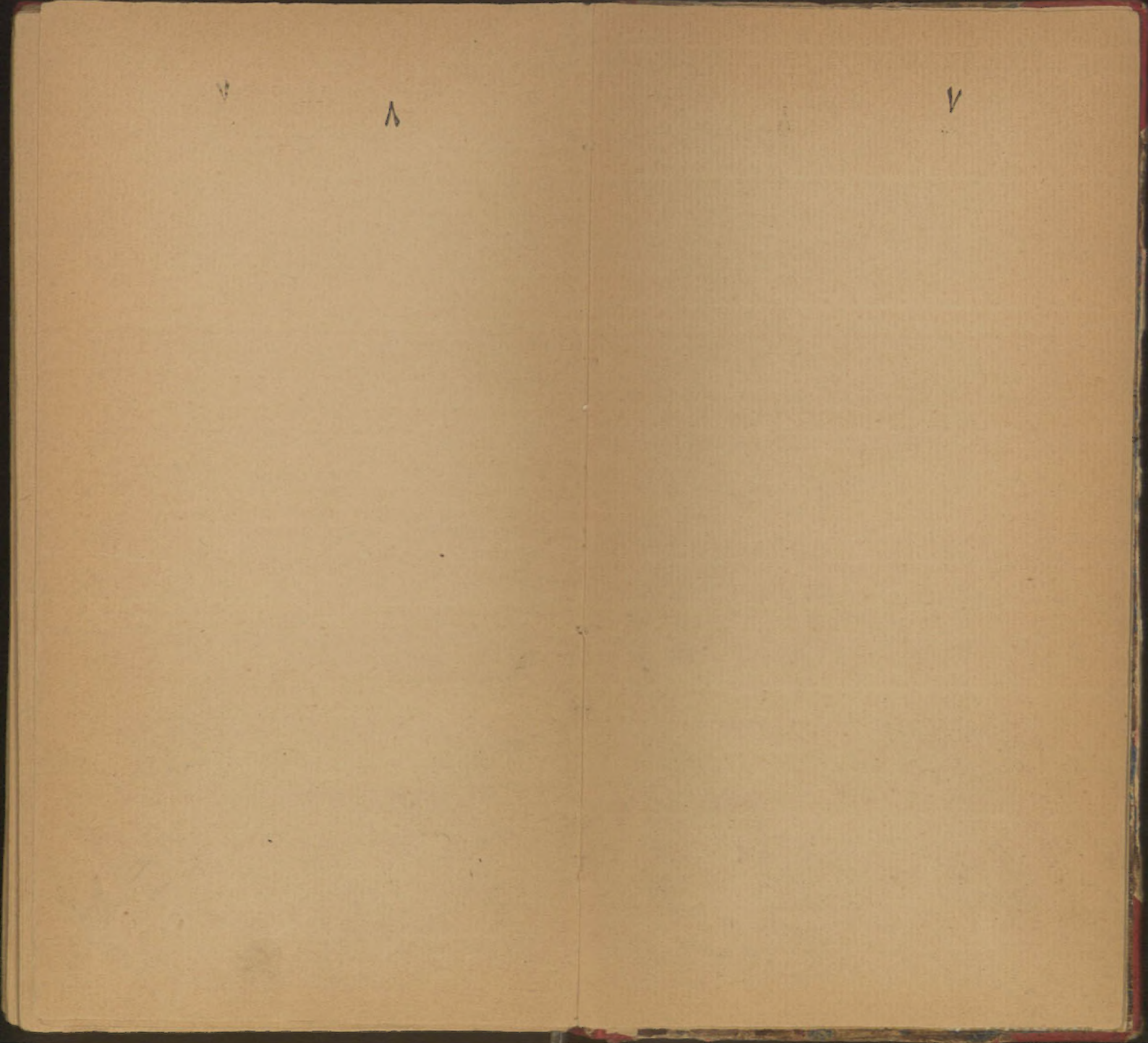
٢ بسم الله الرحمن الرحيم ما صاحب الزمان ادراني
 بحق اهل البيت الطيبين
 فاقدم الماهية مشتقة عما هو واليا فيها للشيعة
 اذ المنسوب اليها هو وذلك لوقوعها بها باعثة
 وكذا استوى بما يجب عن السؤال عما هو وقت
 ايضا بما لا يمتد به هو واخر كونه هذا لما لعدم تصور
 مفهوم لها سواء والفرق بينها وبين الذات والحقيقة
 انما انما يطلق على المفهوم المظفر لا باعتبار الوجود
 فيق ما به التلا وماتية العناء وبما يطلق غالبا
 عليها باعتبار كونها موجودة في الخارج فلا يقدح في ذات
 الغناء وحقيقة التلا ولا ينافي عدم انفعالها
 عن الوجودين عدم اعتبارها مرجو وهي تكون
 ظاهرا بالفعل اذا كانت حاصلة في العقل والوجود
 اذا كانت موجودة في الخارج لان العقل ان
 بلا حظها باعتبار الوجود في غير كلي بالفعل ولا يطلق
 على ما وجوده عين فاته لان الفعل لا يمكنه ان
 لا باعتبار الوجود وكذا لا يطلق على الوجودية الشخصية
 حيث تتغير لان الشخص ما ان للوجود فلا يكون
 ولا حظها لا باعتبار الوجود

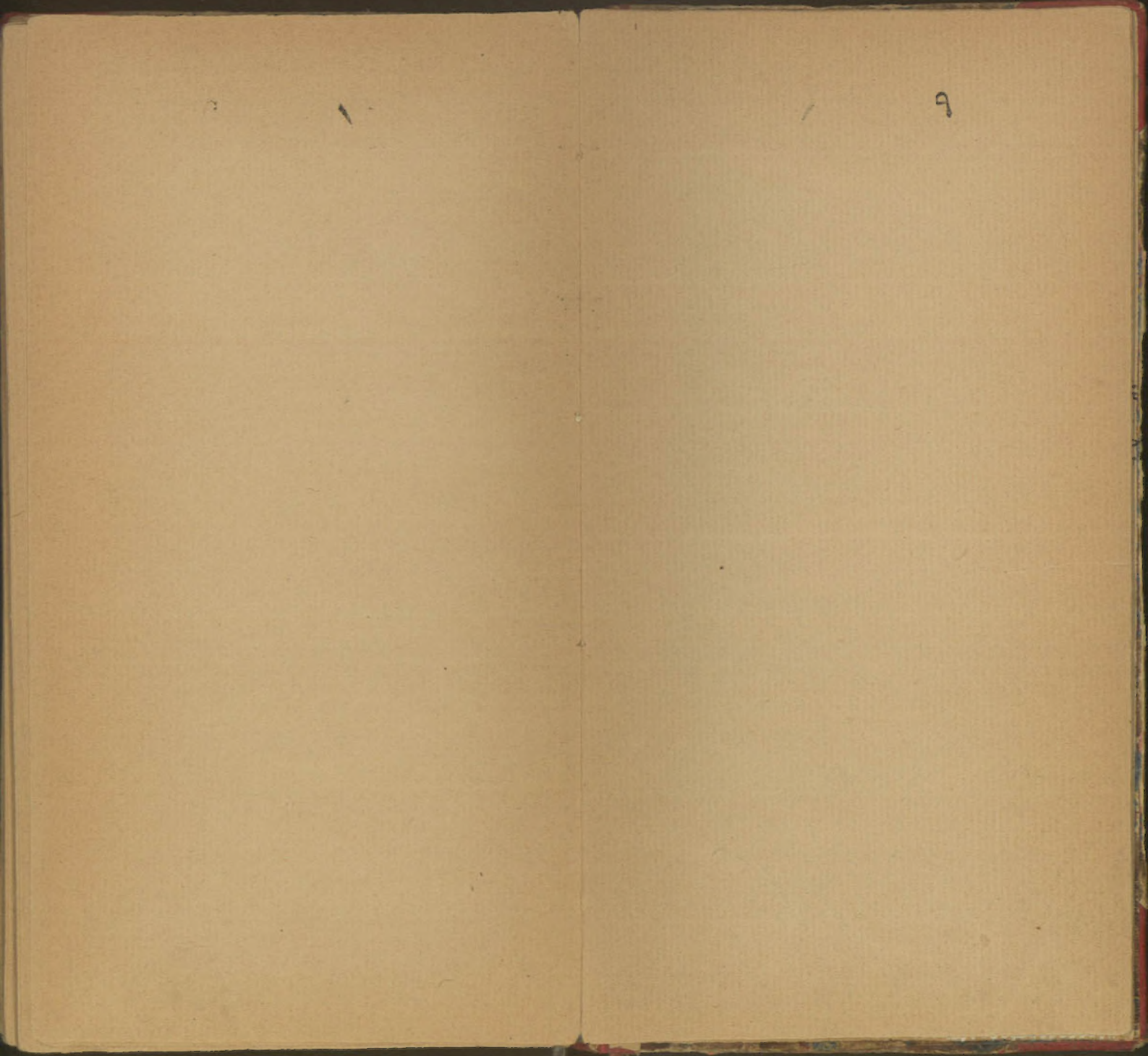




9

5





15

11

718

718

19

01

10

18

19

الحمد لله الذي ادر اختلاف فضله بعموم فضله وخصومه
 عدله والصلوة على افضل رسله والخيرة المصطفين
 من اهل بيته واجل فؤاده منطومة في الرضا تعشقا
 الطباع ولا تجبها الاسماع اوردها في نفس ما
 يفتح مقفلا ويكسر مكفلا ورجوت اذا ورح
 بين دفتي رقيقة تنفخ لرونيع الفقه ونذرة
 لفظية على غير ردة مكددة وللاعدة كتب
 ممتدة بل غريبة منقصة وفرقة مقصصة
 ولا قوة الا بالله ان احجز الرضا شرطه لشرا
 تحريم تزويج وتحليل طهر ما يحرم به النكاح
 اما انب ارسبب وانسب مثل الامور
 والاثبة والتمولة والعموم واما السبب
 فاقام منها ما لا يحل معه النظر كالانكاح
 والوطاء واقتفاء الصغيرة والزنا بالبيعت
 ونحو ذلك

ونحو ذلك ومنها ما يحل معه النظر وهو المصاهرة
 والرضا عن كفن كلا منهما اما سبب التحريم كاتم الرضا فيها
 من الرضا او نسب مع الدخول بالام وزوجه كل من
 الاب او الفحل والابن او الرضيع على الآخر وانما سبب
 مؤبدة كاخت الرضا من رضاء عا او نسبها وابنتها قبل
 الدخول بالام وابنتي واختها مكنت الامع رضاء
 فاما لم يكن مؤبدا التحريم من مصاهرة او رضاء لم يحل معه النظر
 من كل من الرجل والمرأة الا الاخرى فيمن التحريم
 وما بعده وانما كان منها مؤبدا التحريم فالنظر فيه سائغ
 للاختلاف وضمن حكم الاجماع على حلية النظر في الرضا
 في المحققين في الايقاع وحكمه انما قيل العند الاثني
 عليه الغم وبديل عليه حقيقة عبيد بن نزاره قلت لا بد
 عبيد الله اما اهل بيت كبر فربما كان النكاح والحرمان
 الذين يجمع فيه الرجال والنساء فربما استجبت الرثة
 ان تترك ما ساء عند الرجل الذي يملكها ويبيعه
 الرضا وربما استجبر الرجل ان ينظر الى ذلك

فما الذي يحرم من الرضاع قال ما ثبت في العلم والحد
 ولو قلنا انه لا يجوز للرجل ان يتفرد بالاجنبية الذرية
 فان كان يتفرد بها بمجرى الرضاع لم يكن الظاهر ان لا
 يمتنع مستند للنع الدماء والعامه عن النبي لا يكون رجل
 بامارة فان الشيطان بالله وفي اعتناق من ملك
 فيعتق خلف وعندك انه ليس برفق
 اجمع الصبي كانه علم انه ليس للرجل ولا المرأة ملك
 العيون ولا للرجل ملك محاربه من النبي فلو ملك
 الانسان طاباه او اثمه او احد ولده او ملك الرجل
 اخيه او عنته او نحوها لاعتقوا على المالك عجز الملك
 فقلد اختلفوا في الرضاع فذهب الصدوق والشيخ
 وابن البراج وابن عمره والعلامة وغير كثير من الناجين
 لانه لا يملك من الرضاع ما يمتنع من النسب وقال
 القميان والمفيد وسلا وابن ادريس بن كوز
 على رايته لنا في صحيح عبيد بن زرارة لا يملك
 اثم من الرضاع ولا عنته ولا خالته اذا طلق
 عتق لانه قال ولا يملك من النساء ذات
 رحم محرم قلت يحرم في الرضاع مثل ما كنت
 قال نعم وما ذكره وفي المرأة ترضع مملوكها

يتمتع
 حاصله ان
 يملك من
 الانساب
 يمتنع من
 خور الرضاع
 فيه خلاف
 ١٢

ففي صحيحين الملبس ان سنان تفتقه وفي اخر لابن سنان
 هو ابنه من الرضاع حرم عليها معيه واكل ثمنه وفي رواية
 عبد الرحمن تفتقه كانه للغير ذلك من الاخبار وفي
 كثير من تلك الروايات لسانه يقول ما يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب وتوضيح ان التحريم لا يعقل تعلقه بالاعيان
 فيعرف لا النافع ومنها الاستماع والتحكيم والاستحسان
 واجتاج الاخرين بروايات مشتركة في منع السند وفي
 عدم الدلالة على موضع النزاع الذي رواه اثنان عن الصادق
 احدهما لابن سنان اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه
 فهو مملوك اذا كان من قبل الرضاع والاخر للملبس في
 بيع الام من الرضاعة قال لا بأس بذلك اذا احتاج
 وفي الاخبار الاول من صحة السند وكثرة العدد وموافقة
 الكتاب والسنة المعلومه ما يقع في الرضيع وعليه منع
 على الرضيع ملك الرضعة والفعل بانها وان علوا
 انه يمنع عليهم ملكه وملك ولده وان نزلوا من
 فرق في الاباء والولود بين كونهم رضاع اولاد وكذا
 وطاه الرضيع مملوكه الفعل او الرضعة او احد ابائهما
 لم يملكوا ولده منها وكذا الواضع تملك المملوكه
 بل بين الرضيع ولدا مملوكا لصيرورته ولدا له ولو اولد

ففي صحيحين

وكذا له الفعل جارية للرضع او ارضعت لبنه ولدا
مملوكا لم تضع عتق ان كان انثى لانها اخته بخلاف
الذكر لانه اخوه وكذا الوطء الرضيع جارية اخ لا احد
صاحب اللبن لان لبنها اما ابنت ابن اخ المالك
او ابنة ابن اخته نعم كذا قوله ذكر افوله الذكر انثى
عتقت ولو كانت الجارية لاخت صاحب اللبن
او كان الوطء جارية الرضيع اعلمهما واخوالهما لم
يتعقن شي من ولد اعدا كل ذاك اذا كان الوطء
عنه كليل ووطء المالك الرقية والا فالولد تابع
لاشرف الابوين ولو كان عنه فافل عتق مطابقة
اذ لا نسب بينهم شرعا وليس في المحظور من محظور
ان يتلقية فيما عدا المحصور المحصور المتفق
محظور سواء كان المشتبه المحلل او المحظور كالنجس بالظاهر
والمنية المذكي وبالعكس يغلب فيه حكم المحظور من
باب المقدسة ودفع الضرر المظنون وقد روي منه
ما اجمع الحلال والحرام الا غلب الحرام على الحلال
بخلاف غير المحصور تنادى عن المخرج فانه ربما
ادنى له اجتناب جميع ذالك النوع في الدنيا
قاطبة وهل يجب التجنب مع تيسر المقطوع

بجمله

بجمله ام لا الدية العدم والمرجع في تقدير الضرر
لا العرف فالبعض على النحر والنظر عتق لو جمع على عتق
واحد ليس بمحصور كالالف والالفين والمحصور ما عدا
كالعشرة والعشرين وبين الطرفين مسايط تحقق باحدهما
بالفقر وما وقع ذلك فيه فلا يصل وجوب الاجتناب
نعم يختلف الامر بكنية المشتبه فالالف مثلا مع كون المشتبه
مائة او اكثر محصور ومع كونه واحدا او خمسة ليس بمحصور
واذا قد عرفت ذالك فلو اشتبه المحرم الرضا مع المحلل
او بالعكس وجب الامساك مع الاختصاص عن الجميع
بل عن اصولين وفروجه مع الاشتغال على ما يحرم اصوله
كالعدم والجملة او فروعها كالنبت او كلاًهما كالحقة التي
مثل ما اذا علم ان هذا الجنية سلاقم قطع يكون
امها او بلها في المحصورات ولكن لا يعلم ايها هي
ولو عتق على احدتين قال المحقق الثاني انه يقع بالطلاق
لغير المنع من جميعهن قال فلوزال التبعي العقد
وبين ان العقود عليها غير المحرم نفس الحكم بصفة
الطلاق في تزويج سبق الحكم بطلانه ولانه وقع
مع عدم اعتقاد العاقد صحته انتهى والحكم بالبطلان

هذا نظر الحكم في محسوس الملائق لا هذا لان الحكم في المحسوسين
 انما يحكمهم بنجاستهما شرعا وهو كغيره من الفقهاء وتوضيحه
 فيما نحن فيه ان الاشتباه قد يميز بين حكم المهرام
 في التحريم وذلك امر اريد على التعليل بالاجتناب
 ومقتضى القواعد استصحاب الطهارة في الملائق لعدم
 القطع بتدريج العارض فيها واستصحاب الحرمة السابقة
 على العقد فيما نحن فيه لان تحقق كون ذلك
 العارض قادرا او لا من جهون حكم بصحة من تلك
 المحققه ولا بطلان وان حكم بعد زوال الاشتباه
 وانك لا في ان النكوه اجنبية بصحة ذلك العقد
 سواء فلذا نجاسة الملائق ولو لم تكن في حكم المهرام
 ام لا اللهم لان يلزم التماثل بنجاسة الملائق
 واستصحاب النجاسة فيه بعد انك وطلاقة
 الظاهر وهو بعيد جدا ثم اعلم ان منها هو
 اربعا لان العقدان ان يكون سابقا على العلم
 بالاخلاط او لا والآخر اما ان يكون العاقبة
 جاهلا لوجوب الاجتناب او لا والثاني اما ان يكون

المحسوس

اما ان يكون مستحفا للحكم عند الاتباع او لا فان قلنا بان
 النهي في المعاملات مما يقتضيه الفاس فلا مناص في الصورة
 الثالثة عن الحكم بالفاس واما الاول فلا نظر فيها البتة
 لعدم تسمية النهي عند الاتباع واما مع عدم الحكم باقتضاء
 الفاس فهو الثالث اشكال من جهة اخرى هي انه يمكن شرط
 في صحة العقد اعتدال كون المتعلق مما يقبل التدبير ام لا
 فلو باع التركة مع الشرك في موت المورث او ما في ذلك
 مع الشرك في كونه خلا او غير او جهان اظهرهما الثاني
 العموم الامر بالرفق بالعقد وليس ذلك من التعليل في الاشياء
 بل من جهة بمعنى بعينه على تقدير انه له او انه ممل لا ان كان
 خلا بعينه وفيه موقوفين بين الموت وكون المبيع خلا علم بصحة
 العقد وكيف كان فحيثما ملكنا فيما نحن فيه لعدم بطلان
 العقد وكونه موقفا على حصول الكسف فلو عصى فاولد
 العقد وكونه موقفا على حصول الكسف فان علم الاول ان الحكم لعدم العلم
 لم يقطع على كون الولد لغيره فان علم الاول ان الحكم لعدم العلم
 بالزيادة ولا الرقعة لان الشبهة كونه على النكاح لا بحره
 كونه غير عالم بما هو الواقع وهو فلا بعد الاقراء بينهما
 فان افترض التزويج كون الولد لغيره جرحا عليه

احكام النيب من الولاية والنفقة والتوارث وغيره
 بان لا يبعد في ثبوت المهر جمعة النفقة لانه انما وان
 كذا منقعه وطبعا اذ لا يشترط في تحقق الدخول بالزواج
 العلم بكونها زوجة عنه وذلك وجوب النفقة التي
 اشفاق موانع التملك من قبلها ولو ارضعت زوجة له
 او لانه من لبنه قبل النوع لم تحرم الرضعة
 للحقوق والحق مع ذلك في دفع العارض وهذا الحكم
 في كل من ذلك في زوجتها اذا ارضعت كما لو طلقت
 فاستقبلت وكذا لو اسلم غنم اكثر من اربع فمات
 قبل الاختيار في وجهه ونحو ذلك ثم الاقرب انه
 لا قيام على العاقد والموطونة عقد المحرم وان سوانا
 فيه بين الرضاغ والنسب فان غلب المحرم وكان
 المشتبه الاجنبية وروى للحمد بالسببه الفاعلة في ذلك
 في المحرمه واحتمال الزوجية واجبا ما غلب التبع على
 الوفاء كما انه لا مشبهة في استحقاقه العقوبة في
 الجملة بالاقدام على المنكر وهل تبلغ حد المثل

ظاهرا
 غلطا

وهل تبلغ حد المثل بناء على صيرورة منقعه وجوب
 الاجتناب كالاخلاقيات ام بعد مجر ذلك
 العقد شبهة دارته وجهان اوجهما الثاني ولو قهرها
 قاذف لم يكن عليه الكفر في التعزير لوجوب السببه في الثاني
 الآخر وقد يوجب من اركان احد من انما بل يجوز الاتيان
 هنا على العدد الذي ليس بمحصور كاستباحته من منقعه او
 بملكه ليس نظر الا ان الاستباحة قد نفى الحظام
 لا بد من استثناء ما يتفق معه احتمال تجنب المذنب
 وجهان اسبهما الثاني وعليه فلو نكح فنهى
 لانه بنو عدد محصور فكل منقعه في الجميع ام يستحب
 الجواز لانه بنو واحدة وجهان ايقم او جهما
 الثاني واحوطهما الاول ومثله بالومات مندرج عدد
 بحيث يوجب في الحيوة محصورا وانما ينهي انه لا فرق
 في الملاقي للمشتبهين بين المحصور وغيره فان جعلنا
 تحريم الاصول والنوع بالسراية عما بينهما اصوله
 وفروعه حرمة فان لم يكونا محصورين فلا حرج
 اذ لا يمنع ان يكون لكل من ريدوا به وقدره النكاح

ظاهر غلطا

بلا عسرة اجتناب نريد لجمعهم قطعاً غير ان الاصل كون التحريم
 لوقوع الاستدعاء في الاصول والوقوع انفسهما ولو انقصا
 عما هما اصله وفروعه كما لو احصت شبهات الالف في
 عشرتين من عشرينات فحذف في الاستدعاء اصل
 كون كل من العشريتين اثنتي عشرة وان لم يقطع على دخول المحرم
 فيهن بالفعل نظراً الى ان سبع من العشر مملوءة بخمسة
 الف في التحريم لان لو وجد المحرم الاخر فيفسخ حكم
 التحريم بالاختصاص في العشرة وعلى ذلك الوجه في التحريم
 فلو بلغ الالف والوقوع عدد اكثر مما كان
 بعدوا لعلون مثل ان تشبه الالف في عشرتين وبقية
 العشريتين والعشرون ثلثين وهكذا في كل قسم
 الجميع وان كانت الكثرة في طبقة واحدة كان
 اثنتي عشرة اخوة او ابوة في عشرين ويولد العشرون
 الف في انظم عدم التحريم وهو هذا التسمية
 في المظاهر مجرى الرضا في شياطين
 فلا خلاف في وقوع الظاهر مع التسمية بالام
 بالعدم التسمية كما انه لا خلاف في عدم وقوعه
 مع التسمية بل لا يحرم مؤيداً عنه رضاعاً او

اولاً كانت الرخصة وانما اختلفوا فيما اذا كانت على احوال
 القول عدم الانعقاد في غير الام التسمية وهو لا بد ان ليس
 والمحقق وقواه في الانصاف الثاني ان الغالب في الرضا في التحريم
 نقله الكفاية الثالث ان الغالب في التحريم في التحريم فقط
 اختاره بين الرابع الرابع النعم في كل محرمه رضاعاً او
 وهو للشيخين وابن الجوزي وابن عمر واخرون في الغالب
 وعليه الشهادة في الرخصة والثالثة النعم فيما ذكره
 المعاصرة او في الاول بعينها في التسمية
 قال قلت له ان الرجل يقول للمرأة انت على نظرك
 او عيني او ماله في الفاعل انما ذكره الامهات وان هذا
 الراس واجاب العلامة بان لا يدل على عدم الوقوع ما يدل
 الدلالة ورده بالدلالة لان لم يدل الرضا في البيان
 عرفت الى ان السؤال والحق ان السؤال الاول ان كان
 من حقيقة الظاهر وعدمها لما راي من تحريم ما عدا
 المدلول عليه بقوله عساه وانهم يقولون من ان القول
 وزوراً لما فهم العلامة بقوله في الباب ان لم يكن
 محرم فلا يميز بين ابنة وان كان غير وقوع الظاهر وعدمه
 كما فهم النسخة انما هو الاغلب في العادة فلا بد من جعله

منه جملته قوله وان من الحرام الاما مستقلا وما قبله واللا
على عدم الوقوع بالانحراف حجة التامه عدم حرمة الرفاع
بحكم من النسب وفيه ان الحرمة بالظهور بسبب النسب
بالنسب لا تفسر النسب ويمكن الجواب بما قد مضى فيه تعليلية
نظير ما خطبتم اغتوا الرجم بسبب الرفاع ما يحرم
بسبب النسب والحرمة في الظاهر بسبب النسب ما قبله
اجماعا غير ان ذلك معنى مجاز لا لفظا لانه لا معنى
حجة الثالث اما على التعميم النسب فمحملة على
درج من الحكم قلت له الرجل يقول لا ارسلت
على نظير عتي او خالتي قال هذا الظاهر وبضميمة
على عدم الوقوع في التسمية ثم الحكم واما على تقييدها
منه الحرام فكون الرفاع والمصاهرة طارا من متبذرا
اذا كانت الاستبصار بالعقد ممكنة سابقا فالتسمية
اعلم من التسمية بالحد الفارغ والسابقة عليها ويمكن
التعلق له بفتح السبق السابق ايضا ما رآه الملائمة
التعلق له بفتح السبق السابق ايضا ما رآه الملائمة
تخرج الظاهر نفسه وبين وقوعه نظرا الى كونه عنه
عدم التأثير لغوا فيكون كظواهر الاجبية وفيه منع عدم
التحريم ولو كان لغوا لكان حرما طلاقا لكان
والغفاه مع كونه لغوا اجماعا نعم معناه وجوه

ومباخر وهو ان يكون هذا في العشرة لا القسم الذي
يحرم بالنسب بما ذكره الاول من الحرام بعد ان يكون كونه
عن الوقوع انفس حجة حجة الرابع العموم المنع وقد عرفت
ما فيه وخصوصا حجة زواره عن الباقية سئل عن الظاهر
فقال هو من كل من حرمت اما او حقا او حرة او فالة الحديث
واعترض بان المناق من الحرام انما هو الفرد السابع المعنى
وليته التفسير بالام والافت والعرفه انما له مع كونه حقيقيا
فيه حجة الرفاع وفيه ان قوله لا ارسل من حرمت عام الفاعل
بجمل على الافراد لا يعم انما هو المطلق واما التفسير فان
قلنا يكون العام مجازا في البنية لم يتعين التحصيل منها
اذا لم يكن كونه القوسية صارفة فلا يكون كونه صالحة لذلك
واما اذا لم ينظر بالمجازية الممكن ان يقال بترجيح كونه
محمضا لان التام ليس خروجه التوكيد فان قلت
ان التام ليس محلي ضرورة انه هو محل الام ما بعد
على ما يشتمل الرفاع غير انما بسبب عدم المجاز ليطابق
المفسر المفسر ونقلت فريضة المجاز فيدر الامر بين
كون التحصيل ارجح او المجاز قلت لا معنى لما ذكرته
الا فتوى العمى السابق والتفسير على عدم التحصيل

منه وهو معنى التوكيد ولو كان كل ما يراى منه معنى تاسيس لزم
ان لا يقدح في التوكيد الا لا لغة العلم لكن الحق ان التخصيص
لا معنى له اعم من ان يبقى يكون العلم حقيقة في البنية او محال
اذ ليس المحرم المنع مخافة الازالة المذكورة ولا قابل للتفسير
الكم عليه وانما ذكرت على سبيل المثال نعم كقول المطالب في
به دليل التخصيص بالمعنى السابق والرفع عن كون محرم القسار
ووجه الخامس ما ذكره الرابع فقد علمت ان العلم لا ينفك
واما العلم فلا يتم له الابد بعد ملاحظة ان التعميم كقول
النسب انهم لانهم اعم من انهم كقولنا اما العلم
النسب فليس اندراج محرم في جميع كل من العلم والفعل مع
الاخرية التي العموم نفسه كما ساء في انهم وقد بين
من ذلك ان النسبة بالمعنى النسبة ما ينبغي القطع
على وقوع الظاهر به كقولهم الصحيح على الله له
واعتماد ما بالشبهة اما من عدمه من قال هو ان له
الانتم عن ان الشبهة مع الرابع والشك في كل
من الشرط محقق للشك في الشرط
انك انما ان يقع في شرطية الشرط فتبقى لان ينفك
العلم على الشبهة كالتفكيك السابقة والملافة
لان الاصل في كل شيء عدمه حتى يثبت واما في

واما في وجود ذلك الشرط وحصوله بعد ثبوت كونه شرطاً وهو
المقصود بالبحث هنا فنقول لما كان الشرط مما يلزم من عدمه عدم
المسروط والآن ليس شرط كان الشك في وجوده كحقيقة ذلك
في وجود شرطه فلو شكنا في انما الفعل او في الازالة كماله
ارتفع في الحكم الحق المشكل او في صحة الكتاب المستند اليه
او في بلوغ النصاب كانه شك في تمام العدد او كمال رصعة
او رصعاً من من النصاب او كمال الفاصل او انما الرصعة
فقد وقع التنازع بين استصحاب حال الحل واستصحاب حال
الجموع فان السابق على ارتفاع المكان استصحابها بالعقد
وعلى العقد المنع من وطئها فتبقى الادارة بالبقاء بغيرها بقاء
التناظر وتثبت الاباحة الاصلية او لا يعقل ارتفاع
التفكيك من ابرجع بالاخرة لان الشرط بالشك
في الشرط لان بقاء الشرط كماله شرط باختلاف
الفعل والذكرة والعقود في النصاب وحصول التعميم
مشرط لبقاء ذلك كله فيقال الشك في شرط الحل
والجموع ثم ليس ذلك لان الشك في شرطية وطئها
بالحل المستعقب ما جاء به عمدة الكتاب والسنة من الازالة
مسل فالتكليف ما لم يكن وانما الاصل في منع وطئها
فيجب بعد فيعتمد ما جعل الاباحة لانه الاصل في المنع

وإصل البينة أن التحريم حكم شرعي فلا بد في الفعل من الولي
فإن ثبتت أصفة البينة استغناء حال الإجماع بثبوت العقل
فإن الرضا في موضع النزاع معناه فإذا لم يكن له ما على الحق
الأناني من عدم الكفاية في أن لبن الحنث لا يشترط ولو شكنا في وقوع
الرضا في الولي نادى كذا استغناء بقا المدة فيقطع بامد
الثقة العاضدة ويعق أننا معان المدة معلوم فأرجحنا حكم
كبره المحذور هو المأخوذ لأن مقتضى مقتضى تحفة في سنة ترتيب
على سنة متأخرة والأصل عدم تلك الزيادة وهي فإن كان الشك
في جميع النصاب وأصله وضع في الولي أم لا فراضع وان كان
الشك في وضع بعضه في سنة على تأخر ذلك البعض
بإصله تأخر الداء لأن البعض هو المحذور تأخره وقد ترجح
الأصل في الجميع بقوله نعم وأصل حكم ما وردنا لم يعب قوله نعم
وأنما حكم اللاتي لرضعكم فإن المراد رضعكم الرضا الجامع لشرائط
التحريم ومنها كونه في الولي وبعد تأخر الأصلين فلا شك في اجتماع
وقد جرح التحريم بأن الناقل يرجح على المقر إذا تعارضتا لأنهما

لأن التام

لأن التام ليس خبر وبينة إذا اجتمع الحرام والحلال
غلب الحرام وبيان فيه دفعا للضرر المظنون والحواس
أما في الأول بيان الناقل أغاير حج في النصيب لأن
حكم المقر معلوم بالعقل بخلاف الناقل وفي الكلام
لما فيه من الزيادة على التوكيد كما يحتمل الثاني في آيت
وأيت وجللا وجللا على البالغة وتحصل الأثر المقام
بيان ما عجزه المحامد على الحكمه وذلك في الأصلين
غير ظاهر وأما في الثاني في بيان التعليق للثبوت
مقر مثل المحظون المشتبه في محصور ودعوى ثبوت
التحريم فيما نحن فيه مع وجود العارض من معاديه على الظاهر
وأما في الثالث في بيان الضرر إذا يكون في طائفة الأمة
منظون بالولي فوجد العارض من أمه معد في قوم أو
مشكوك وفي الوقت غرابي بحس الخياط قال
قلت لابي عبد الله عم أن ابني وابنة اختي في
حج وارت ان ازوجها آياه فقال بعض أهل

أنا قد ارضعها قال فقال له كم قلت ما ادرى قال
 فاذا وقع على انك وقت قال قلت ما ادرى قال فقال
 زوجته وكلما ينشتر خطا سابقا ينشتر بلا خلاف ^{بها}
 ما يمنع الله الشاكر اما ان يمنع سابقا على العقد فقط
 كاتفا بانه المودة او ابنتها او ابوها واما ان يمنع ^{لها}
 فقط كقذف المحرمات والسما والافشاء قبل البيع على
 دأى واما ان يمنع سابقا والحقا كالنفس فيمنع الكافر
 من المسلم ابتداء ولو ارتد المسلم فان كان قبل ^{نحو}
 او من خطرة بطل النكاح حالا والا وقعت على انفسا
 العدة والرضاع من هذا القبيل بلا خلاف كما حكى
 المحقق الثاني وغيره فلما وضعت استرا واختاروا
 بطلان او غيرهن ممن لا يعمل له النكاح في ولدها او
 ولدها صاحب اللبن اللبن من غيره فان كان الرضاع
 قبل النكاح اشنع العقد له عليها وان كان بعد
 انفسخ ولم يسبق تعديدها ^{في} انفسخ الرضاع ان لا الوطى

استند

استند وطأ به يمكن الحاق الولد قد علمت
 ان انتشار حرمه النكاح وحمل النطفة عن الرضاع انما يكون
 مع امر الرضاع وهو امر منها استنداء الى الوطى
 المكنى به الحاق الولد بغيرها فكان هذا مقامه الاول
 كون اللبن من وطى وهو اجماع كما حكى المحقق الثاني ^{مب}
 المسالك وتعني بذلك كونه قد تكون من اللبن قبل
 او بعد ولادته من قبل نفسه او بغيره اجماعا ولا فرق في
 ذلك بين كون اللبن لذات بعلة او ايم صغيرا او كبيرا
 ومنه بالوضع الرجل يلبي بنفسه صدق الدرود
 عدم الاستنداء الى الوطى فلا ينشتر بلا خلاف كما حكى
 المحقق الثاني ايم ويدل على ذلك ما سند كره في
 اشتراط الانفصال من الاحبار وخرج ايم باشتراط
 كون اللبن من وطى ما لو حملت عن ساقطة من سبقت
 بالموعدة وعن اجتناب النطفة من ثوب ونحوه كما
 قد مر في جملة من امير المؤمنين صلوات الله ^{عليه}

واعلم انه لا يشترط في الوطى غيبة العشفة كالتحريم
في كفارة الخيض وجوب العدة وصيرورة الذكر من يفتقر
لفقهها في النكاح والتمكين من الوعد في العدة وشبهه
ذالك بل يكفي هذا مجرد المباشرة ولو في خارج الفرج
من دون ان يلحق الختانان فربما علمت الذكر
قبل الانقضاء كما شهد في عصرنا المهام الثاني
امكان الالتحاق وهو في الوطى باليد اعني اسوي
الزنا المبرح فدخل ما كان من نكاح دائم او شقة او
ملك بين او تحليل او غصب او شبهة او عكسها
قال فالشبهة وطى لم يملك ولم يفتن به علم تحريمه
فدخل وطى العتيق والسكران والمجنون وشبه ذلك
والعكس كونه مملوكا ولم يفتن به علم تحليله وادرك
من نسوية الشبهة بغير طاهر اقسام البهيم هو العتق
بين الاصحاح حتى لا تعلم بالعلماء منهم على الخلاف وذاك
لساواتها في سائر الاحكام ولعمري يحرم من الرضاع

ما يحرم

ما يحرم من النسب فوضع لبن اديس فيه نوع اضطراب فكم بان
لبن الشبهة لا يشترط حرمه معقدان الا صحاب لا يفتنون به
وبين الفاسد الذي الحق الولد ورفع الحد فحب ثم بعد ذلك
قد اخرجتم ثم قد اخرجت فانظر وامل وتعلم الجهر لا عدم البتة
فيه كما ابا عبد الله الاصلية ما ورد في صحيحه البرين زمان قال
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الغزل فقال
هو ما ارضعت امرئتك من لبنك فابن ولدك
ولد امرئة اخرى وفي صحيحه العجلي كل امرئة ارضعت
من لبن فحلها ولد امرئة اخرى وفي صحيحه العجلي
كل امرئة ارضعت من لبن فحلها ولد امرئة
اخرى من حبايرة او غلام فذلك الرضاع الذي
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وبناتيان
فربا اثم وجوابه ان النكاح بالاصل انما يقع فيما لا يعلم
انها مبه في عموام الرضاع ولا شبهة في النكاح
فقد رجع في عمومات ما يحرم منه والافضل بطاير الاضافة من

يشترط في خروج الحمل والملاط بل المنقطع اليقين وهو خلاف
 الاجماع فلا بد من الاكتمال بانه ملاط غير مثل شهادة المرأة ولو
 الخفاء والمأنيب لا يصح استبعاد الفصل فيها وبين الفاسد
 الذي لا يوافق ووقع المدعى عليه بل لم يقصدوا اثباتها
 بينها وبين الصحيح الا ما ذهب قوم من سادات وعلما كرامنا والام واليت
 البينة لا يثبت الحجة فانما هي للجمهور وانما كان الوقوف
 عند البينة لا يرجح ثم البينة من عمت من الطرفين فذلك والله
 فانما في حق من وقع به الاتفاق اعني التعصب بالاشياء
 منها المشاككين وكذا القول في التعصب فلو غلب الرأى
 المرتبة او بالعكس الحق بالمعصوب منها وكان له القين ولو
 غلبها ما كان الاتفاق بهامعا واعلم ان في تقييد
 الوطن بلسان الاتفاق تبين ان بين البينة والبينة
 وهو مما لا خلاف فيه عندنا كما على الحق لا خلافه ومما
 المسالك فيه ومنه طرقات العامة ما لا خلاف ان بين
 البينة يتحقق بها التحريم بين الرضيعين منها وعليه فلو

بلينها صرح عليه

بلينها صرح عليه لانها مشروطة بالاستئذان في الشر اذن
 المولى في الارضاع وان عصت الامة بانكاف ماله ولا يفرق
 وان استلزم ارضاع الرضيع تعطيل بعض حقوقه لاطلاق ^{بعض}
 وعدم التلازم بين التحريم عليهما والتحريم به مع الوقوع
 في حيوة الرضعة ووضع حمل النصوص اربعة
 من شرط الارضاع حيوة الرضعة ووضع حملها فاما مسئلتان
 الاولى الحيوة فلا اكمل الارضاع بعد وفاتها لم يشترط
 على المهر كالحق المسالك والكفاية وغيرهما بل على القلة
 والقيمة الاتفاق عليه مستقيم في ذلك وورد اكثر
 ما جاء في هذا الباب بلفظ الارضاع والنساق منه الاشياء
 فلا يصدق بعد موتها مع اصل البرائة وعموم قوله نعم
 واصل للمفاوص او اذا اكتم ونحوه وورد بعضا بغير لفظ
 الارضاع كالحق اخوانكم من الرضاعة ويحرم موت
 الرضاعة ما يحرم من النسب غير ان الرضعة لا يملك
 على الفرائض وانما نقل انه يحمل على القيد لعدم الشك

أما وقوع النكاح بالارتضاع فهو من التامة ونحوه مما لا يدع
 تحت الارتضاع فإن صدق عليه الشك لم ينع في الأفراد
 المعهودة وذلك لما لا اجماع فأنما المنيح على الرضيع والتمتع
 ما رافق في شرط الحيوة للرضعة لأن الحمل في شرط الرضا
 والظن المتيقن يصدق الارتضاع منها بخلاف الطفل الميت
 إذ لا يعمل فيه الرضا وذلك ارتضاع البتة الثانية الوضع
 فلا يشتر في لبن الحمل ان لم يكن من ولادة سابقة على
 ذلك الحمل وفقاً للتحريم والتمتع وعلى غير السرار فلا
 والغنية عتيقن عليه للجماع ويدرك عليه مفاداً لا العمل
 قوله في صحة لبن ننان السابقة ما ادرضعت أمك
 من لبنك ولبن ولدك وفي حصة لبن الرضعة ما ادرضعت
 من لبن ولدك وموتقة لولده بن يعقوب بن
 عبد الله عليه السلام خبرته في لبنها من غير ولادة فأن
 جارية أو غلاماً بذلت لبنها لبن هذا لبن
 ما يحرم منها الرضا قال لا رواية يعقوب بن شعيب

قال قلت

قال قلت لأبي عبد الله ما خبرته في لبنها من غير ولادة فأن
 ذكرنا أنها ما يحرم منها الرضا فقال لا لا عليه
 فلو لم ينعف الحمل ذكرنا أني لم يحرم الذكر على الرضعة ولا
 الرضعة ولو لم ينعف بعض النصاب في الحمل لم ينعف بعد
 الوضع لم ينزله الحرمة والنكاح اللبن لغيره وأما عن المحقق
 والشيخ فله في موضع شرط الاكتفاء بالحمل وبقطع في القوا
 واختاره في ذلك والغاية ولعل ذلك التمسك بالطلاق
 ما جاء في الرضا استضعافاً لدلالة ما جاء في الشرط
 للمكان حمل الولد في الروايتين الأولىين والولادة
 في الأخيرة على ما يقع الحمل أورد الأخيرة من ينعف
 السند بالمعنى الأعم والجواب أنما في التعلق بالعمى
 فله المطلق إنما يعمل على التعارف المعهود والرضا في
 الحمل ليس بمعهود ولا تعارف وممن يعرف صحة ما ذكرناه من
 التمسك بالأصل وأما عن أويل التخصيص فيانه لابد في
 الافتراض المعنى الحقيقي من وجود القرينة أو الدليل وأما

فاما في الشك فلو علم كون الوقت من الضعيف فما فوق
 ما سمعت من الاجماع من مرجح ووجه الفيل بالاجماع
 للاصل والاحضار والاجماع مما فرق به الدامية
 ان شرط ان يحذف الفعل في الرضاخ واجاؤه عليه محصل ونقول
 عن النكرة والبركة وحكمه المتعلق بالذات والحق المحل فيهما
 فالجواب مع عدم انكار الفعل عندهم محال لا يمكن له طلبه لعدم
 البهيمية والفردية او يرضع بعد الحولين وسبب ذلك ان ذلك
 الذي كان عليه مجمع البيان من عدم الاشتراط وعبارة لم يثبت
 في هذه وتبين الواقع لا يفي باحتمال الخلاف لغيره
 الاول التمسك بالاصل لعدم الدليل على الاقتناع بالاختلاف
 من الام لا استعرف وتغير الاصل من وجود الاول ان الاصل
 في المنافع عدم الخط الذي يعلم من الشرع وهو المسعى بالاجابة
 الاصلية الثاني اصل عدم اشتغال الزمنية الحادثة فيكون
 عليه الحجة وهو المسعى بالبراءة الاصلية الثالث اصل الاب
 المتعارضة خلق لكم ما في الارض جميعا ونحوه

الرابع

والرابع اصل البراءة المتعارضة لا تكفي في الابطال البيان
 وما يجب الله عليه من العباد فهو موضوع عنهم
 وشبه ذلك والثاني ان القول بقدر الرضاخ ابراج فيبقى عليه
 لا محذور الزرع والماضي القائمة المحل في عموم القضاة
 مثل فانكحوا ما طاب لكم وانكحوا الايامي منكم واحل
 لكم ما وراء ذلك لكم ونحو ذلك والسابع استصحاب النكاح
 عنه فعبارة الرضاخ واستصحاب حقيقة الزوجية في الطرفين
 فيثبت القول بقدر النكاح ايضا وذلك فاعلم بالفعل الثاني
 الاجماع المتقدم ذكره الثالث نظائر الاختلاف في العترة
 الطاهرة منهم من قال لا صحبة غيرهم من نساء ومنه من قال
 سلك ابا عبد الله ثم عن الفعل قال هو ما ارضعتك
 من لبنك ولبن ولدك ولد امرأته اخرى فهو من
 غير نساء في الحسن باستفاضة من لبنك ومحمزة بن عبد العلي
 ومسنديهما في البقرة قال قلت اريد قول رسول الله
 يحرم من الرضاخ ما يحرم من النسب لانه قال

فقال كل امرأة ارضعت من لبن فحلها ولا امرئ
 اخر من جارية او غلام فكذا لا الرضاعة التي
 قال رسول الله وكل امرأة ارضعت من لبن فحل
 كما قالوا وحده بعد واحد من جارية او غلام فان
 ذالك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وصححه الكلبي قال
 سئل ابا عبد الله عن الرجل يرضع من امرأة ومهد
 غلام فهل لهما ان يتزوجا اختها من الرضاعة
 فقال ان كانت الموثان وضعتا من امرأة
 واحد من لبن فحلين فلا بأس بذلك وحكي
 ما لا يبين عطية عن ابي عبد الله في الرجل يتزوج المرأة
 فله منه ثم يرضع من لبنها جارية (يصلح لولد) من غير
 ان يتزوج بذلك الجارية التي ارضعتها قال لا اهي
 بمنزلة الاخت من الرضاعة لان اللبن
 للفحل واحد وفي رواية صفوان بن يحيى عن ابي الحسن
 ابي الحسن

ابي الحسن بن الحسين صح واثبت فيه جهالة قلت فارضعت امي
 جارية بلبن فقال هي اختك من الرضاعة قلت فحل
 لا يحل له امي امي لم يرضعها امي بلبن قال فالفحل واحد
 قلت نعم هو امي لا جد امي قال اللبن للفحل صا والولد
 ابوها واطاها معها وكذا رواية اخرى له بسند فيه جهالة
 انهم ومروقه عمارا باطلي قال سئل ابا عبد الله
 عن غلام يرضع من امرأة اكل لسان يتزوج اختها لا يبط منه
 الرضاعة فقال لا وقد وضعتا جميعا من لبن فحل
 واحد من امرأة واحدة قال فيتزوج اختها لا يبط منه
 الرضاعة قال لا بأس بذلك لان اختها التي
 لم يرضعها كان فحلها عن فحل التي ارضعت الغلام
 فاختلاف الفحلان فلا بأس ورواية البرقي بسند حسن
 واثبت فيه قلت سئل ابا الحسن عن امرأة ارضعت
 جارية وارضعها ابن من غير اكل للغلام ابن زوجها ان
 يتزوج الجارية التي ارضعت فقال لا اللبن للفحل ومروقه

ومؤقتة زيارته صوفة قال قلت لا يجزئكم كل الرضا من
 يؤخذ به فقال لا يخرج الرضا اقل من رضاع يوم ليلة
 او خمس عشرة رشفة صوابا من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد ولم يفصل بينهما رشفة امرأة
 غيرها هذا كله وانما لم يرد فعل او لا غير الطريق فهم ان شرط
 ان يتخذ الفعل واستعمل به بعموم واحكام من الرضا علة
 ويحرم من الرضا ما غير من النسب ثم قال وهو ان
 قولنا الطريق قوتى ويؤيده القائل لا يخرج الرضا من
 من قبل الفعل ولا يحرم من قبل الامهات ولا كان لبن
 الفعل انما يحرم وايضا فان الموافق للكتاب والسنة اولا
 بالامهات مما لا يخالفه ولا سيما اذا كان الاغتصاب معه
 والشبهة ليست بمحل الاعتناء مع احكام مستندة
 التقية بهذا الغفلة وحاصل الاستدلال بالاية الخبر
 الاول ان الرشفة مع اختلاف الفعل اخذت للام
 محتمة لئلا تكون رشفة حلت وبها ابا النسبة الى

الى اللغة

الى اللغة صحيح ومنه شبهة فبطل العائنة الى ان مسى الرضا
 كما في في الخيم لكن المضمون في ان الله ان الرضا
 انما يخص من قبل مع قوتها انما الفعل الى قوله في صحة
 العتبات بقية فبطل الرضا والذوق في قول الله واذا
 ثبت تغير اللام في النسبة النبوية يثبت فكيف يجوز العدل
 الى غيره ثم كيف يجوز تغير الكتاب بخلافه وقول النبي صلى
 من الكتاب وما ينفق عن الهوى ان هو الا
 وصحى يوصى واما النص الذي زعم انه مرجح فهو رواية
 محمد بن عبيد الله قال قال الرضا ما يقول
 في الرضا قال قلت كانوا يقولون اللبن للفحل حتى
 بما منهم الرواية عنك انك تحرم من الرضا ما يحرم من
 النسب فاجعوا الى قولك قال فقال لي وذلك لان
 امير المؤمنين سئل عن هذا فقال لي اشترى
 الى اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي انك
 حتى اسئل عنها ما قلت في ما قبل كانت

نظ

كانت لها امهات اولاد شتى فواضعت واحد
منهن بلبنها غلاما غريبا ليس كل شيء من
ولد ذاك الرجل من امهات الاولاد الشتى
محرم على ذاك الغلام قال قلت بلى قال فقال
لى ابو الحسن فما بال الرضاع محرم من قبل الفعل
والا يحرم من قبل الامهات وانما حرم الله
الرضاع من قبل الامهات وانما كان لبن الفعل
ايضا محرم وجوابه ان قولنا اللبن للفعل يقتضى
امرين احدهما عدم تحريم احد الرضعات من شدة
الاخر مع اختلاف الفعل وثانيهما عدم تحريم اولاد
الرضعة لبنا على الرضعة منها مع اختلافه ايضا وثالث
المعنى انما كان على الثاني بقرينة المثال الذى ذكرته
وستقف على انه مما لا يشترط فيه اسماء الفعل
اجماعا بل لو فرض نهوضه بعد عن النعم لكان في ضعف
سنده ما يقتنع في رده ودعوى اولوية بالمرأة

لموافقة

لموافقة الكتاب في غيره مردود بان المناق من مخالفة
الكتاب انما هو معارضة النفس له لا كونه انقص منه مع
حصول شرط التخصيص كما انها على انه ليس في الكتاب
الرضع اخواتكم من الرضاع وانما المعلومه قضت
بان اللبن مع اختلاف الفعل كالذى ذكرته فكيف
يتم الاخوة وتكون الاحتياط معه ان اريد به في الجملة
فم ولكن لا يجزئ نفعا وان اريد به دائما فم لكونه
بعد وقوع النكاح مع مضافا قطعاً والشدة التى جعلها
لدى حمل اعتمادى التى يقول صلوات الله وسلامه عليه
فيما لزاره خذ ما اشتد بين امهاتك ورجع انما
الناظر ان الجمع عليه لا ريب فيه والعبر من حنظله
ينظر ان كان من روايتهما ففى ذلك الذى
حكاه الجمع عليه بين امهاتك فان الجمع
عليه لا ريب فيه بل ليس ما نحن فيه مشهور
فحب بل هو اجماع كما عرفت ولو كان البطر

عما قال لم يقدح ذلك في الإجماع لكنه ليس عندنا
 غير الاتفاق بل عما كان اصحاب الأئمة إذا اجابهم
 احد عن الامام بما يخلافه قالوا اعطاك من جبر البتة
 ثم اطلقوا في الحكملة اعماله في مستند المسعود القنية
 وكان الذردعاه الى القطع على اشتغالها في حديثه
 الذين استند اليه لتقية المامون فيه باير المؤمنين
 وقوله ما انه كان يكره الكلام والآفاق في الفعل
 من خواص في قية ولا يترك للقاعة في عدم الشرط
 الا لا كما في المعرفة والامور وكونه قبل
 فصلا الرضخ وفي فصلا الظاهر في
 يشترط في نشر الرضخ كونه واقعا بجملة قبل ان يتم
 المنفع المولين اجماعا كما في الخلاف في القنية
 والقواعد شرعها للفخر والمحقق الثاني والمها
 وغيره فلو ارتفع الاجرة او بعضها بعد المولين
 لم ينشأ التحريم ولونت مع المولين نشر لقول
 القم

لقول القم في حصة المولين وموثق من ضرر من حازم ومجادين
 عثمان الارضاع بعد فطام فراودت جعلت
 فذلك وما الفطام قال المولين اللذين قال الله عز
 وجل وروى الفريقان عنه في الارضاع بعد فصال
 والفصال المولك لقوله ثم وفصاله في عامين
 وفي آخره من الارضاع الا ما كان في المولين ^{حقا}
 له انهم بقوله سبحانه والوالدات يرضعن اولادهن
 حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة حيث
 جعل امام الرضاعة في المولين فافرح عنهما ليس رضاع
 وقد سيج له رواية الفصل بين عبدة المملكت عن عبدة الله
 الرضاع قبل المولين قبل ان يفيطم سيج ان يفيطم على
 التوكيد وقد تم من اطلاق النظم انه لا فرق في نشر الحرة
 بالرضاع الواقع في المولين وعدم الائت ربما وقع
 بعد ما بين ان يثمل الرضاع فطام اولاد فلو فطنته في
 المولين ثم ارضعته فيما نشر ولو فطنته فيها او بعد

ثم الرضعة بعد بها أو الرضعة بعد بها من دون سبق فطام
 لم يشترط الإطلاق ما تقدم من الأدلة بل للاختلاف فيه لا يملك
 عنه ابن الجنيّد إذا حصل الرضاع بعد الحولين ولم يتوسط بين
 الرضاعين فطام بعد الحولين حرم فوافق القدم في عدم
 الشرع مع وقوع الفطام والرضاع معاً بعد الحولين وقيل
 بدعوى الشرع مع الارتفاع بعدهما من غير فطام وقد
 قرر الشافعي أنه مسبوق بالإجماع وطوق به وفي الكفاية
 أن قول ابن الجنيّد غير بعيد واجتنب له يوثق منه
 السابق وموثق وداود بن حصين عن الصوري
 الرضاع بعد الحولين قبل أن يفطم يحرم وقد رأيت
 تفسير الموفق الأول في موثقة بخلاف حماد المعتضد
 بما سمعت من الإجماع المحصل والمنقول وأما الثاني
 فيذكر قريباً وعنه ابن أبي حنبل الشرب بعد
 الفطام لا يحرم والعكس معنى للرضاع بعد فطام
 أن الولد إذا شرب لبن المربية بعد ما قطعه
 للحرّم

لا يحرم ذلك الرضاع الفطام والقطيع محمول في ظاهرهما
 على الفطام الشرع الذي سبق اليك تفسيره ثم لا ريب
 في أن لبن الموضع مع لبن ولد لا في الحولين مما يشترط
 سواء قطعت فيه أو لا وإن اختلفوا فيما لو ارضعت
 الآخر بعدهما ومما سار إليه في حجة البيت أن
 في شرط الرضاع بكونه قبل فصال الموضع خلف
 فإضافة الفصال فيه إلى الفاعل وفي الصدر
 إلى المفعول وقد اتسع الحرق منها بين المختلفين
 حتى حكى عن ابن زهره الإجماع على شرط الشرع
 بكونه ولد الموضع في الحولين ومكة الفاضل انتهى
 غير غيره الإجماع على عدم شرطه والأول ذهب
 إلى الاستدلال وابن عمره والثاني لابن ادریس والمحقق
 والشافعي وفي المحققين المحقق ومما ذهب إليه
 وكثير من المتأخرين وقطع عليه العلامة في جملة من
 كتبه لكنه توقف في المختلف وقصارى ما شرطه

ابن بكير العبري روايته بل رأيه فلا يجب اتباعه وغنى
 ان كلام ابن بكير لا يكلو اعني به ولو كان روايته لم يركب
 بعد التفتيح على المطلوب ويمكن الاستدلال بالقول ان
 مضاف الى ما سبق بانضمام حال الاجماع لثبوت
 الشرع قبل المولدين فيجب الامر بوضع الزرع وبالموتى اب
 الرضاع بعد حولين قبل ان يفيطم يخرج اثر الرضاع
 بعد حوله عند الرفضه قبل ان يعطى الرضيع ويتم حوله
 وانما تعين ما ذكرناه من التفسير للتأني في الخلاف
 وقد سبق الكلام فيما حكينا من ان ابن زهره من الاجماع
 وما حكاه الفاضل غير غيره وكانته نداء لا غير ابن زهره
 حيث ظن ان الله تعالى انما شرط ان يكون ولد الرضعة
 في المولدين ثم قال ان الولادة من حمل او من مضى لها
 اكثر من حولين نشد فيها الحرمة بغیر خلاف في محصل
 فترده في المختلف بانما استدلال بالاجماع في المختلف
 وهو اولها بل ولعل التردد في حكمه يملأ الاجماع على خلاف

الاثر ما في حكمه سابقا في الاكثر من شرط ان يكون
الرضاع في المولين من غير ان يخصص بالرضع ولا يقيم
فيه معنى له الرضعة فحل ابن زهره المولين في كلامهم على الام
منه حوله الرضع وولد الرضعة استنادا الى الاطلاق جعلها
ابن ادريس عبارة عن حوله الرضع نظرا الى المناسق
فتصح لابن زهره حكمه الاجماع لكنه قطع على ان يفتى
الام ما سلفا في الامم ولابن ادريس ان يفتى في ذلك
لانه قطع على انهم لم يفتوا في الولد الرضعة فآراءه من نفي
الطلاق عدم التفرج بالاشتراط لا التفرج لعدم
الاشتراط وكذا كان فاذا انقطع الرضاع جاز
بالنكاح او انقضى كونهما اجزا عين بما ذكرنا من
التامير فتقدمت القول بالثقة نوع رجحان غير ان
المسئلة في قول القائل وطريق الاحتياط لا يخفى
تعمد المعبر في المولين الا في سنين البلوغ ولا
العوة واجل العنة والتمسك فذلك من الولد الغفلة

لانه هو

لانه هو البادر والمناسق عنه اهل الكتاب كذلك
التمسك بل بما حكم عليه الاتفاق في عدة اربعة
وعشرون شهرا من الرضاع تمام الولد فان زكركم
الاول حسب ثلثة وعشرون واثم المنكر من الرضاع
والعشرين معدون اثنان وان نقص فهو في وجه

تجعل اليك الجميع والاول اقوى وابن الجني في
الشفاع قد ذهب فرد الى ان الرضاع كما
يقدم من عدم ثم يبين ان الرضا هو المذهب وقم على
عليه القائل المنكر الاجماع بل في المسالك وشرح الولد
للمنفق الثاني عدم الخلاف وقال ابن الجني لو ارضعت بلبن
حمل من الزنا حمت واهلها على الرضع وكان تحتها اهل الرضا
اوله وحرطه ورجا على النسب بلبن الزنا غير المبسوط انهم
وعبارته منه وطا امرته وطا يفتى به بالنسب في كل حال او فاسد
او وطني بتمته او ملكي بمس فلق الولد بينهما فتوا بينهما فاذا
نزل بلبن كان لها فاذا ارضعت بمولود العدة الذي حرمت

يحرم فان الرضيع ولد بها معانز الرضا فترد عنها وتقتل نظر
 ابن الحنفية المحرم يحرم الرضا مع ما يحرم من الرضيب غير ان
 الفرق بين الرضعة والفعل غير واضح وكذا كان ثبوت
 عمول في الخبر على الشرع او عرفه ان رجع بها لم يعتبر عند التعارض
 وكما يحرم الولد من الرضي على البرية يمتنع بها بل حكم اخر
 في الرجوع وانما عليه الاطلاع والفورده والمطلق الثاني
 ما اتصل الا اذا الحمل من الثاني انفصل ^{طريقا}
 فان يطل خفائه فالثاني لزوجها الثاني مع الامكان
 صدقت ان حكم اللبن تابع للثاني ^{طريقا} فان طلقها
 الرضيع او مات وهي حامل منه ام وضع فذاك ميسر
 الاولى ان ترضع قبل ان تنكح غيره او بعد ان نكحت
 ولكن لم تحمل منه الاخر فاللبن الاول اجماعا من غير
 فرق فيه بين استمراره وعوده خبث القطع عالم
 يدخل العود في الدر ونيفعه ولا في الرضا مع ما يكون
 في العدة او بعد ذلك ولا فيما بعد ما بين استداره المدة
 وقرع

وقرع الا ان شرط كون ولد الرضعة في اللبن فيجب
 بالبعد ما كما ونيفعه الثانية ان ترضع بعد الحمل الثاني
 وقبل الولادة ولم ينقطع اللبن انقطاعا بينا ولم تحم
 زيادة وهو الاول لا يعلم فيه خلافا لما في التذكرة الثانية
 الصورة بخلافها ولكن تجد في اللبن زيادة ولا يعلم في
 خلافا في الاول وبالحالة فمنه تنكح لاول في
 الصور الثلاث غير ان ان حدثت في اللبن زيادة ^{بذلك}
 في قدح العارض لاحتمال امتزاجه بالغير والا فمعي عود
 القارح وانما خبري التمسك بل الحمل فالتك عند مع
 عملها من الثاني في قدح العارض سواء زاد اللبن ام لا ^{لعله}
 ان ترضع بعد الوضع من الثاني فهو الثاني اجماعا كما في التذكرة
 سطر انقطع قبل الوضع ام لا سواء زاد به ام لا ^{لعله}
 الصور كلها مستفاد من البيت الاول الى خمسة
 ان ينقطع اللبن انقطاعا بينا اعني مدة طويلة لا تخل
 شلها اللبن الواحد بما لم يعمه فان امكن كونه من الثاني

كان له بلا خلاف يعرف اذ صرف عن السبب الصالح الى المقتضى
 الاول بعد نواله مما يقتضى التجدد والاصل عليه غير ان
 النسبة الى الزوج الثاني لا تستمر عند الكثرة الا لغيره
 عن الاول لما مر من ان لبن الحمل لا يشبهه وان تعدد كونه
 الثاني صرف الى ما يقتضيه الحال فان لم يكن حملت بعد
 الاول فهو دور من نفسه وان حملت ولكن غير
 الزوج الثاني فالحال غير شبهة فلهذا لا تكون
 عنه زنا فلهذا لا يعيد الاعتراف بالولد بعد
 الاعان الفشري ما هو اسهل لا يشبه في ان الملائمة
 اذا ارضعت ولدا حرم عليها وعلى عصبتها وان نعم
 الملائمة ان عملها الغيبة لبوت النسب بينهما وبين ولد
 نصا واجماعا فلا يقدح كونهما بنسبة الولد الى الملائمة
 الى قدر غير عليه ومبرقع فاما الملائمة فيمنع اللبن
 ما استمر على الانكاح اجماعا وهل يمنع من النكاح زوجة
 الرضيع والرضيع من النكاح زوجة له ومنه يحكم من قرابة
 بتقدير

فلعن

بتقدير كونه فلهذا وجهان من اتفاقا اللبن عنه وكونه
 منزلا لامرأى بالاصح في وجهه لو جمع عن الدخا رثبت
 الميراث للولد منه نصا واجماعا فيها والعلة في
 التوريث ما ذكره الدليل للنفس الاقرار والادكان
 بالنسبة الى الوارث الاخر في حق الغير ولعل ان يمنع
 كونه في حق الغير بل مردكوا قرابا في يده وقف عليه
 وعلى يده بعده نعم لم يبد في النص في ولا الفتاوى
 في توريث الولد بين الكاره للابوة وعدمه ولعل الا
 نظرا الى ما هو الاغلب في عدم اطلاع الولد والاكينة
 مع الكاره النسيب وفي توريث وارث الولد بعد
 موته ان الميراث في الانكاح وجهان واما بقية
 احكام احكام النسب فانظروا انها تابعة لكم الاقرار
 فان نصا وقافي لبوت النسب مضي بالنسبة الى
 الدينونة فيجب الاتفاق من كل منهما على الاخر مع الا
 ومنع من النكاح زوجة ويجوز الاخر من يمينه

بالاقرار

ولا يخرج فيما يصلح الرجوع به على الأجنبية من الوصية
وأما فيما كان معه أو لعبا له حق فالأقرب قطع ما يتر
الأقرب فيه فلا يمكن كل من النظم في محارم الآخر ولا
منه فله الزيادة لم يسمع وجوب المصوغ ولا يترك الملاءمة
الولد ولا يزدونها رتبة عليه ولا كما سبنا من عقد
له عليها وفي صفه فممكن لو كان من قسم الكفو قطع كل
بعضها بركة مال الآخر ومدة بقدره ومدة رتبة
السببية ولو اختص الأقارب بأحد بينهما أفندي لم ينفذ
على الآخر فيجب على الملاءمة تربية للصلة والقدوم
على القول بالوجوب ولا يتوقف نذر الولد ولا
خروجها إلى الجمار ولا خلوص صومعة عن كونه الكراه
على إذن الملاءمة ولا لأنه أن يحرم به في صفه ولأن
يقبله أن يسمع منه كتب النبي أو أمدا لا يرد
أو كان حربا من دون أدنى الامام أو ولو كان كافرا
لم يتبعه في التجسس ولا يثبت له ولولده والولاية عليه

ومن هنا

ومن هنا أن زنا الدين لا يوجب الاعتراف بعد اللعان
كما في النظم بل أمر الرضا بدارتها والأقارب لو كان الرضيع
أنه يمنع الملاءمة من النظم إليها أو بالدين أو الزكوة
ولو توفقت له العقد عليها أو تنصت على العقد في جانبها
+ حوته ما لو توفقت الرضيع اللعان فيمن ينتسب إلى الملاءمة
فإن أحد ولد أو حرار تصنع من لبن آخر لم يلد فيه
فإنما تنصت على العقد بعد أقارب الملاءمة ولو كان
الرضيع رق الملاءمة حق عليه هذا كله بناء على عدم
النسب بالأقارب استصبا بالمال النفق والاجتماع وقد يحتمل
نظر اللوحي المقتضى عن الغرض وإنما كان المانع التام
وقد زال من جهة ثم جعل الفقهاء اللعان من موافق
الآراء من الزنا والقول بالصحة في عدة روايات
منها صحيحة الحلبي وأما الولد فأتى له به اليد إذا
ادعاه ولا ادع ولذا ليس له ميراث وأما عدم
توريث الأب فأما تعبد أو مؤاخذة له على فعله ووجبه

يد

الذي يعبر الامكان كما اذا استلزم فيه زوجا لم يل بدون
 اذنه وبعد تسليم الوجود فيما هو المقسم صفا ففصل في الجمع
 الاطلاق اذ القلة والكثرة من الامور الانسانية فيجب التفصيل
 بالعدد او ما فوقها على الخلاف كما ستعرف واما ما ذكره
 من الاجتزاء بالوجود فقد حكاه العلامة في المحقق الثاني
 وغيرهما عن طائفة الحكماء الثابت في عدة مواضع من الآثار
 بالوجود ولعل ابن الجوزي يستغنى في ثالثه الى الشرح اذ
 الغاية المطلوبة ما هي الشرح وشرح الخبر وجور الصبي الثمن
 بمنزلة الرضا وجواب الاول منع كون ثالث هو الغاية
 بل عند الاستعاضة من العدي واما الثاني فمردود بالاراء
 ولو لم يفي المصلحة عنه وعدم معلومية الدواعي المطلوبة ومعارف
 بالتمام اذ لها محرمين في كل سلك اربعة ملتبس
 لغيرها فاستقر وجهها لم يحرم عليه قال امسكها واقبح
 ظمها وثانيها للحمى جازم بل الى امير المؤمنين فقال
 ان امرئى حلت من لغيرها في كلوك فاستقر جازم

فقال

فقال
 اجمع انك قد
 عليك بما ذكره في النفا
 لا اضعاف من ذلك او محققين كالميلين اذ
 فبطل القول بالانفصال والعدد فقد تبين العمل على ما هو المذكور
 في العلم من العمل على التبع والعلل في العلم بالانفصال في العلم
 انما يجب انبت الحكم في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 عن الصواب لا يجب من الرضا في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 قال قلت له في حرم العلم في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 لا اشتد عليه العلم في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 لا يجب من الرضا في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 والثلاثة حتى بلغ عشر اذ ان مقتضيات فلا يثبت العلم
 لا يثبت في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 قلت في حرم العلم في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 العلم عشر رضاء في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 الرابع عشر رضاء في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال
 العلم في العلم بالانفصال في العلم بالانفصال

تدل على العرف بما يثبت اللحم والدم كونه خبيثين من جهة من العرف
عليه السلام بسنة الرضاع ما ادعى ما يحرم منه قال ما
يثبت اللحم والدم ثم قال ترى واحدة تبتدئ فقلت اثنتان
اصحح ان الله تعالى لا يعلم انما اعد عليه حتى بلغ عشر سنين
وصحى حاد عنده لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم
وفي حجة له انهم لما ادعى حرم من الرضاع فقالوا انبت اللحم
والدم وليس ذكر الدم موجبا للشعاع فكيف انبت اللحم فلهذا
انبت الدم البتة فان ابتداء الدم عند الاغتصاب لا يشهد
بعدم تمام العظم الاول ثم ينضم احسنه الى الادوار وما يتعقب
منها العروق الشعرية فينضم لانضمام الثالث وانبت اللحم
انما يكون بعد تشاؤم في الاعضاء وجصول العظم الرابع وما
ما يظهر من التعارض بين حصر الحريم في اثبات وفيه مع
اخرى فان صح التلازم بين الوصفين المذكورين فيجب تعارض
في الحقيقة ادعائهما لا امران يكون قد احتفى بذكر احدهما في
عن الآخر واما مع عدم التلازم وجواز انفكاك فليس المقصود
المحصى في انبات اللحم والدم ان لا مدخلية لشدة العظم بل المقصود
المحصى معا انما هو التوجه على من يعقبه الشر بالرضعة المستتر
كما هو من سوق الروايات نفسها فكانت العامة بين من يرى
من يرى الشر بالواحدة ومن يرى بالثلاثة ومن يراه بالثلاث

هذه المذهب شائعة في حيز الشيطان فمرة كان ثم يقصد الحريم
تخطئة الخاطب وكيف في اجد الوصفين واخرى الى بيان الحريم معها
فيذكرهما معا ومن ثم اطبق للاصحاب على اعتبار الوصفين معا في
الحريم اما ما وقع في اللمعة من عطف احد على الآخر بالصفة
للاكتفاء بواحد منهما فموجب والعلة حاله بذلك دفع ما
اشرف اليه من التعارض فان كان ذلك فليس بشيئ منافية ما قام
الا يزيد واخره عند هذا اللسان لما قام الامر بزيادة وان كان يرد
احدا لمحصريه او لا فكيف كان فالامر في ذلك سهل ولا يفرق
المخلاف الا من الشهادة مع مع انه يجوز ان يكون من رايه
التلازم بين الوصفين فاعطى ما يتبعها على ذلك فثبت في
المخلاف مع اصالة المقام الثاني التقدير بالعدد وقد اختلف
فيه كلهم الاصحاب فقال الشيخ والعلامة في اكثر كتبها والمحقق
الا في الثاني فقرر المحققين وصاحب المسالك والروضة
والكفاية انه لا يشر الحريم اقل من خمس عشرة رضة وفي التذكرة
انكشتم ذهب ابن ابي عمير والنعيم والرفيع سلاطين
البرج وبالاصلاح واب حمزة والعلامة في الحج والشهيد
الى الاجتزاء بعشر ونسبة في الحج الى اكثر من كلام جماعة
كالشهيد الثاني والحق المجلوس صاحب الكفاية ان الشهادة
المتقدمين على الثاني من المتأخرين على الاول وكلا القولين ثبت

او ليس الترويات متعارضة من الجانبين فنهما ما يدل على الاول وهو
 موقوفة زيار بن سودة قال قلت لابي بصير هل الرضاع حلال
 به فقال لا يحرم الرضاع الا من رضاع يوم وليلة لا خمسة
 متواليات ثم امره واحدة من لبن ثمل واحد لم يفصل بينهما
 رضعة امرة غير هاتين امره اضعفت غلاما ارجارية عشر
 رضعات من لبن واحد ارضعها امرة اخرى من لبن ثمل اخر عشر
 رضعات لم يحرم نكاحها وموقوفة عبيد بن زرارة عن الصادق
 قال سمعته يقول في عشر رضعات لا يحرم شيئا وموقوفة عبيد
 ابن بكير قال سمعته يقول في عشر رضعات لا يحرم وفي صحيحه ابن
 زياد السابقة قلت فيحرم عشر رضعات قال لا لا تدنبت اللحم
 لا تشد العظم والتقريب فقلت الحيرة انه اذا انقضت العشر
 تشبت الخمس عشرة لعدم الفاصل بينهما ما يدل على الثاني وهو
 صحيحه الفضيل بن يسار عن الباقر لا يحرم الرضاع الا المحصور
 قلت وما المحصور قال ام ترضى او طرقتا جردا املة فترضى ثم تضع
 عشر رضعات ويروى الصحيح فيام وفي صحيحه عبيد بن زرارة و
 قلت وما الذي تشبت اللحم واللحم فقال كان يقيم عشر رضعات فلتنا
 فحل بحرم عشر رضعات فقال دج داو قال ما يحرم من النسب فيحرم
 من الرضاع وفي المسالك عن عبد الله بن سنان الذي تشبت اللحم
 والدم عشر رضعات وموقوفة عمر بن يزيد قال سئل عن البصير

عبيد

عليه السلام من الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم فعلا
 عليه حتى اكملت عشر رضعات قال ان كانت متفرقة فلا بأس
 وقريب منها رواية مسعدة المتقدمة ومفهوم ذلك الشرايين
 متواليات وتلتج الاضراس الاول باصل الفلابة والحل والاشفاق
 وانما موضع الاجماع والاشفاق وقد ترجحوا في الاقربية في الكتاب
 وبالشهرة والاحتياط والجواب ان الاقربية في ان ثمل من المحصور
 امر واحد فالعبرة باقربها طنا لا قلها افرادا اما الشهرة فقد
 عرفت انها متعارضة من الجانبين ولما احتياطوا فمختلف موثر
 فيكون مع انكاد تارة ومع الشاؤ اخرى والا مرصدا غير خفي على
 تأمل متيقن فحاجات الاخبار لا اذ سليمة عن العار عن زيدها
 ترجحا انه من نسب العشر في صحيحه عبيد بن زرارة لما كثر المراد
 السؤال قال لم دج داو في ذلك دليل اذ صرح على ان يفتى به العشر
 كان لقبه فتسقط الروايات الاخرى ان قد تقدم لعبيد بن زرارة
 خبران وهذا الثالث لم يحجبه وفي واحد منها ما يبرج العلة و
 موقوفة التي لا خيار على منها صريحة على ان العشر لا يحرم كما قد
 رايت في نونهما ذكرنا من الحمل على التقية انهم كانوا اكثر اما
 فيميلون الى الاجمال عند السؤال عما يحرم من الرضاع فيجيبون تارة
 انه ما تشبت اللحم مع كور الاطلاع على ذلك ان لم يكن فلو يكون
 الذي دليل من الاخبار كما ستعرف تارة فيجيبون فلا يظفر

بفصوصه كما اتفق لعبيدين من زارة المذكور في نسخة صلواتي
 قلت ما الحصر على الرضاع ما يحرم منه فقال تمسك بما لم يمتعه
 فقال واحدة ليس بها باس وثمان حتى بلغ خمس رضعات قلت
 متواليات او مقعدة بعد مقعدة فقال تم هكذا قال الله وسئل
 آخر عنه فانه يمتد الى تسع فقال ما اكثر ما استدل الرضاع قلت
 جعلت فذلك اخبرني فقلت انت في هذا عندك حد اكثر
 هذا فقال اخبرني ان الله في ما فيه قلت قد علمت انما جاز
 اهلك فيه ولكن قلت لعله يكون فيه حد لم يخبر به فقصر في
 انت فقال هكذا قال الله وبالمجمل فمن تتبع ما ذكرنا في المعاني
 من الروايات علم كيف شاع في العشر في ذلك العصر وراى كيف
 بالرواية ويكررون ذكرها وما ذاك الا لحد امين لما كانوا
 هم المشهور بين العامة والفقهاء كان عليها ما لم يروا ولا تعلمت
 منك عندهم حروقة في الفتنة الناجية فيهم الامر بها عند
 من اولئك فقد روى العامة من عايشة ان ما انزل في القرآن
 ان عشر رضعات معلومة استبحر من ثم تمتح بحسب معلومات و
 قوى سوا الله من وهي ما تقر في القرآن وهذا ما يقصده الترتيب
 لقسم من الاخبار مع طرح ما عداه ولما ما يقصده الجمع وهو ما
 اشوا في النظم بالذي ينبغي مما جاز في العشر على ما اذا كانت
 في يومه ليلته لا يحظر التحريم في موقعة زيادة في الروايات

ولعل على العشر ان كان أقل من يوم وليلة تم تسع حريم ذلك
 التناقص واقع بين كون العشر عشرة وكونها لا تحرم فحين
 حال المحرمة على كونها في المدة وغير المحرمة على كونها اكثر منها
 فان قلت قلت للفائتين بالعشر رفع التناقص وجدا ضرر
 قلت بل يحمل ما دل على عدم التحريم بها على ما اذا كانت
 متفرقة بدليل النصير بل في الروايات الاخرى المراد من التحريم
 تحلل الفاضل بينها قلت هذا الجمع اما يكون مع طرح موقعة
 زيادة فتدفع فتدفع الامر اعادة الى الطرح كانت رواياتهم
 بالاطراح او قد بلغ من اعتبار موقعة زيادة عند
 الاصحاب انهم استنبطوا من المسائل اكثر من عدد كلماتهم
 وبعده لك كذا القول بالعشر في ان كان القول الخمس عشرة
 اقوى وصحيح الفاء الاحتياط المقام الثالث المختص بالمدة وهي
 يوم وليلة والاكثر رجحا حتى اتفق المجلس على اعتبارها
 وفي الكفاية انه المعروف بين الاصحاب فقد حصل اتفق المجلس
 حيث تجب من اكثر من قال بالبشر بالعشر قال المدة مع ان
 هو دليل الخمس عشرة اعني موقعة زيادة لا يحرم الرضاع اقل من رضاع
 يوم وليلة او خمس عشرة متواليات ليس بشرط في تحقق المدة
 عدد معين لعدم المقابلة في العدد وما نقص منه بل المعنى كونه
 في جميع تلك المدة وذا من ذلك ليس بحيث يرضع كلما احتاج

هو اليد عادة بلا خلل لا عرفه من كل من قال بالمدة فيختلف الامر
فيها باختلاف الاطراف في السن والمراح بل باختلاف الزمان والبلاد
وعليه ذلك فترتيب وضع لا يبلغ العدد المعين واخرى ابدية ورب
فصل الارض فضاء فيها الشهرة واخرى تنقص الى غير ذلك من
الاسباب كالرياضة وتناول ما يزيد في الشهوة اذ ينقصها ما قيلت
تدبره روابت في اثر الرضعة في الثلث والعشر لا تنقص من اثر
مدن فرق بين كونه في اليوم والليله وعدمه فالعارف من واقع بين
الاطلاق وبين اطلاق ما حيا في المدة وكما يمكن تحييد الاول ما لم يكن
في المدة وكذلك يكون تحييد الثاني ما بين عشر العشر المصير الى حد ما
دون الاطلاق يكون الاخر صحيح قلت ترينما ذكرته من الاصل اضرعا
في ان عدم النشربا عشر فادها اما كان لعدم الشهوة ذلك دليل على عدم
كونه في المدة لان المدة ما يحصل النشربا قطعا ما علم ان التحقيق من
الاطباء على ان الولد لا ينبغي ان يزداد في اليوم من ضعفين او ثلثه عرجا
انما الغدا في المعدة لا يتقدم انقصا منه عن ساعات ولا يتأخر عن
اثنى عشر والله يعلم وقد عرفت هذا فمؤخر الاول على غير ما ان يكون على
صن السوم والليله تاما ان كفى التكثير والتلويح بحيث لا يتبدل في المدة
مثلا اجزاء مضاعفة الى ظهور الارض وجهان من الشك في صدق
الشرط وتحقيق المعنى فالأقرب لاقول الفصل ومنع ما ذكره من التحقيق
لأن الظاهر حصول النشربا مكان اخلال التلويح بذلك لا في اولها

عن

عن مكابرة الثاني لو تأخر الشرب من اول الوقت لم ينشرب الخمر لعدم تحقق
المدة ولو تقدم عليه كما لو شرب قبله لم ينشرب بل جعة فاستغنى بذلك
الى صفى ساعة او مثلها من الليل ثم قوالى الرضعة لا يزداد يوم
السب في النشرب كمال من تحقق الذي يلين الرضعة من جميع المدة
ومن عدم صدق الارضاع يوما والليله ولعل عدم النشرب ارجح الثالث
هل يكفي مقارنة الشرب لاول الوقت عزاء في شرط المقارنة الحقيقية
حيث جزمنا قبل المدة من ارباب المقدمة وجهان من ان مقايير الشرب
مبنية على التحقيق لا التقريب من ان المقارنة الحقيقية هلزومة
لنوع بعض الاخر قبل المدة وبالعكس الرابع لو حدث بالطفل ما يمنع
الارضاع كما من في الشهوة المخلوق الذي لم يكمل العدد المعتاد
في المدة والعارف فيها فلا نشرب ولو نقص الرضاع كمن تنقص الشهوة
ففي النشرب لزم صدق تلك والثالث والاخر في النشرب ان العجدة
هي السبب في النشرب بل ربما كان نقصا عنها اذ على زيادة شهوة
ح على الطبيعة وما يشاهد من تنابع الدبول وبعض الامراض ليس وليلا
على عدم النشرب لان الشر لا يظهر على الحسن الا مع ضعف المقتضى للتحلل واما
مع توفقه فتكون الزيادة الحاصلة بالنشرب سرعة بالقصا الحاصل
من التحليل الخاص المعروف على الطبيعة ما يشعلها احارة الهضم
بعد وجع الانعاش الى تخليق عضو كما قد يتفق للاطفال عند
نجات الاسنان فعند النظر السابق فيهم والاخر في النشرب لان الطبيعة

لا تفتك عن تليد خط المحور من شأنه ان يصير جزءا من جوهر الفندي
 اولا بكونه من يدعي ما قيل من انه وبالجملة تضاعف ما يلزم من الامرين
 اعني نقصان الضمنية واستنفال الضمنية نقصان النشر ليطال منه
 بالمرء والاصل من ذلك ان ما سبق اصلا لفقد استفاء النشر
 والحق ان الاصل من الكميات ما سبق منها اعني الشئ ونفي الذات
 نشره بالخاصة ونشر الاخرين باعتبار تحقق حصولها فلا نفوا
 عنه لم ينشر بغيره وهو قول الجمهور في كتابي الاخبار والفاضل
 الهندوي التوفيق الجلسي والحمد لله ما تقدم والنشر في الروايات الخاصة
 للتحريم في الانشاء حادث والمعلقة لعدم النشر بالشرفا ووجها لعدم
 التناول في غير مجموع البيان انه المذهب قال اصحابنا لا يحرم الا نبي
 اللحم وشدة العظم واما يعتبر ذلك بصلاح يومه فليقله لا يفصل بينه وبين
 امره واخرى ونحوه عشرة من الروايات لا يفصل بينها بصلاح امره وقال
 ابن ادريس ان علم انما اللحم شدة العظم والادلة اعتبار خمس عشرة
 وذهب غير المحققين بالحقائق الثلاث الى ان الثلاثة اصول لورود تحقق
 تكاملها وجوازه بغيرها استوفينا اليه من المحرر للتعليل عن طاعت
 الاصل هو واحد واما اعتبار الاخران عند عدم الانتفاء بالعدد من
 التذكير ان اليوم والليلة لمولا يضبط العدد ويمكن الاحتجاج بهما
 العدد لم يكن لصله للزم ان لا يقبل اصلا لاثبات التحريم لو تحقق بالاثبات
 كالشعرين لزم عدم التحريم عند بلوغ العدد وان نقصا كما انما يند

لزم

لزم وجوب التحريم قبل بلوغه وان ساديا كان اسناد التحريم اليه
 بلا مرجع نحو بلا ما او لا فالتقصير في الاخرين ان تحققا
 بالانقلا لزم عدم التحريم عند وجودها واما ثانيا فبالاثر
 لاستعفاء من اجتماع عدة التقديرات تارة وانفراد كل واحد
 اخرى فاللزم عدم اعتبار العدد وقتا ما لومهم وبالجملة في
 فليس بكلام ثم دبره عنى عن التحقيق ان الثلاثة ان كانت
 مثلا زمة ثانيا فائدة في جعل عدم اصلها ما ياتي مرجع يكون
 كذلك وان لم تكن فكيف صح الاستدلال على العدد بها
 للاخرين واعلم ان اكثر من وفقنا على كلامه من الضمير
 قد عطفوا الضمير للثلاثة بعضها على بعضها والمعدة للغير
 وظاهره كون الكل عندهم اصولا لا يفتي ان يفرط كل منها عن
 في مية جيلان كثيرا من هؤلاء يعقبون ذلك العطف باعتباره
 التوازي في التحريم غير مفصلين بين العدد وعينه كما هو ثابت
 في القواعد وغيرها ومقتضى هذا الاطلاق وعدم جواز ان
 الشئ من الاخرين ضرورة ان انفارده لا يكون الا مع الفصل
 بصلاح اخرى ولقد احسن غير المحققين والحقائق الثاني حيث
 جعل ما اشترطه في القواعد من التوازي شرطا لتحقيق العدد
 وعلى ذلك ينبغي ان يحمل كلام الباقين اجماعهم في المسالك
 ان لا اعتبار التوازي من اثنين احدهما ان يتم النصاب من

امره بان ولو لق من امرأة واخر غل واحد لم يشترطها والثاني
 وقبح العدد غير منفصل برضاع اخرى اسلوب كلامه يشعر
 بان المعنى المصطلح للتوالي هو ما ذكره من الجهتين وعليه
 ما حكيناه عن الفهر المحقق الثاني حملا وتأويله بل ما هو المعنى
 والمصطلح وباتفاق عند ثانياها افرد لا يفقد الشرطان شرطا
 هذا تخصيص لما ذكر في البيت السابق من الفاصل بدو تفصيل على
 افردا العددين عن البشرى اما كان عن الاجماع المختص لقاعدة ان
 كل ما به الشر فيه الفتوى والمحتل من هذا البيت وساقه و
 لاحقية ان بين المنشوي والرضائي عموما مطلقا وبين كل واحد
 وبين العدد عموم من وجه وعلى القول بان الثلاثة اصول فبين كل
 منها قسمية عموم من وجه وتفصيل المقام ان المتحقق بالرضا
 اما هذا الثلاثة او اثنان منها والثلاثة معا فانها في صورتيه
 الاولى افردا العدد عن الاخيرين وذلك عند تفرقة في مثل التنزي
 والسهلة بالاتفاق على ان لما حول المشروب كثيرة وقليلة غير ثا
 في العدد معلوم ان الشولا يحصل في مثل هذا المدة ان منع
 الشر فصله برضاع اخرى فلا يمنع الكلات متعده وشرابا
 متكررا الى داما فطنا على منع الفاصلة من الشرها قامت
 عليه الحجة من ان كل ما به الشر فيه الشر بالاكس الا ما استثنى
 الثانية افردا التوالي وذلك غير جائز عندنا بل يقتضي عمدا

التحقيق

القاتلين بان لكل اصولا وقد صرح في الرد منه بجوابه انهم يمكن فرض
 افراده مع عروض من يفرض من الرضاع او لا نهضام وقد تقدم
 الكلام فيه وقد يخرج من ذلك صورة لا نفردا العدد انهم لا يقتصرون
 الشهرة باعش على نقصان الرضعات فربما نفرض مجموع الخمس عشرة
 من مجموع الخمس في العقيقة الجواب الجواب الثالث ان الفرض
 ويشترطه بالوفصل العدد برضاع اخرى وسياق شرح ذلك ان
 الرابعة اجتماع الشؤ والمقوية فقط وذلك عند تعلق المدة فيها
 اذا تحققت المدة باقل من العدد الخامسة اجتماع الشؤ والعدد
 فقط وذلك عند تعلق المدة وفصلها ولا بالاخلال بالرى والتحقيق
 العدد باقل منها السادسة اجتماع العدد والمدة فقط وليس بجائز
 عندنا انهم يمكن فرضه لوقتها النصاب وشيئا منه ان افرا
 ان لم يفهم المضمم الرابع لم يكتف به كبقية الاعضاء فلا يحصل
 الشؤ الحكم معه الشؤ جوابا لان في افرا ولا سيما اللطيف عندنا
 فتنازع الطبيعة الى جديها عند احتياج قشرها بما يجب اكلها
 اليه ذلك تقدير الغيرة العليم ولذلك ترى ان من اشر من الجوع في
 الموت يحصل له من جوع دمره افرا في المعدة تقاس بدقة في
 الأعضاء من دون غل زمان فيهم فيه جوعه ذلك افرا
 ولهذا ترى ان زرايم الفوق قد يعيش سنين متطاولة ولو اسلك
 عن ذلك افرا الذي لا يطيق ان يتقياه ولم يتنا ولا لعاجلة

التي تصدر عن
الضلع واللفظ
بالجرح والجرم
اللفظ العظم

ولم تصدق بده شتم كثير من هذا ايام اربع هذا كله بما اذا وقع
الرضاع على الحوى وما اذا وقع على التوى ففي الشرع التي ترد من
تحقق النصاب وعدم العلم بالنزول لكل الاخر بل بشر ان الاصل في
المدة النصف حق بحيث خلا فانه من رئيس الحق الثاني بعد ذلك
اشتراط ان يفصل اللبن الى المعدة بقوله في شرط بقاءه فيها خلوا
تغيا في الحال لم يعتد به وهو مقرر بل تذكره لعدم صلاحه
لاعتقاده وانقضاء انبات اللحم عند العظم عند انقضاء
الثلاثة وذلك في الوضوح في العدد والتوالي في قول المدة وامتد في امرها
اقله زمان لا يحتاج فيه قبل انقضاء الرضاع آخر المدة علم
وليس في الاقله من ولا ولا الايضوط ان يفصله والفصل في الثاني
بعضه خطر لكنه بالكل لا يشترط في عدمه في ان فصل العدد بالكل
والشرب ولو بالوجود من لبن غير المصعقة لا يمنع التحريم لاطلاق الموقوف
الذكر على الشرع مع فقد ما يدل على المواصلة بل هو اتفاق كما في المسالك
و قد يستنبط ذلك من الموقوف المذكور في تفسير المتواليات بقوله في امره
واحدة من لبن فخل واحد دليل على ان تخلل المأكول والشرب في طول
الزمن لا يخلل التوالي وعلى هذا ينبغي ان ينزل ما رواه الصدوق في رزقها
في المنع لا يحرم من الرضاع الا رضاع خمسة عشر يوما وليا اليهن ليس يتحقق
رضاع وتوضيحات مع فهم الوصف يقتضي جواز الفصل ما عدا الرضاع
ولم يعتد بمقدار الفاصل فوجب ان يكون مقدارا لا يرضع معه في كل

يوم وفيه لا يرضع واحدة في المشابة الى الحكم ولا يستبعد ان فصل
هذا التاويل في مقام يجب فيه الا بهام كما يجب في غيره الايضاح
او فصل العدد رخصة او اكثر من لبن غير المصعقة لم ينشأ جماعا لما
من في موافقة ابن سودة ويمكن التعليق له ان يصح ما يذهب عمر بن يزيد
قال سمعت ابا عبد الله يقول خمس عشرة رخصة لا تحرم حملها للطلق
على المقيد واما الزمان في فلا يجوز فصله مع اى سواء كان الفصل
بالاكل والشرب ام بكونه في بعض المدة غير مروي ام بالارضاع من اخرى
كل ذلك اتفاقا الى ان المدة لا تصدق الا مع التوالي بل الظاهر ان
الامر في الفصل برضاع غير المصعقة اجماع في الرخصة لا غير فقبل
غير الرضاع من المأكول والشرب بعد التقى الجلي في فلم يفصل
في الفصل بذلك بين الزمان وغيره وبما تقدم من مجمع الطيرون
انما يشبه وليس يريدون ان الفصل بين الزمان في على حد الفصل
بين الصدي والاحزان ان يكونا رخصة اول الليل مرة وآخر النهار
اخرى ناسرا التحريم وهو باطل اجماعا بل ينبغي تفسير كلامهم بان
الفصل في الزمان لا يسمى كعقبة بالشمع غسل اوداء او شرب من
ماء لا يمنع من صدق المدة مع وجود العاقل ان قللها بالاولا
تجمل على ما هي حقيقة جيدة الا مع الصارفة ان شكنا استوفى ذلك
بما سوى المدة ما ضرب له من التغيرات كالذكر والصاع والاحمال
كالحة ومن البلوغ الى غير ذلك مما لا يمكن حصره واما فصل الشوى

الرضاع من غير الرضعة فقد عرفت في النوضة وهو ما سبق من البرى
وقد فهم ما سبق من ادريس الجواز وهو انكم من غير التحقيق وقالوا
كل واحد من هذه سبباً ثم انها تحقق في غير الآخر بل في المسألة ليست
الجواز الى الاكثر حيث قال يظهر انكم في الاكثر ان هذه الثلاثة امور
بلا سها لا يقيدها بالآخر بل انها حصل كفى في الحكم وفي موضع آخر
منها انك لا تشوي عن الاخيرين ثم الجواز حصولها بغيرها لكن
الاطلاع عليه من غير تحقيق الواحد من اهل الخلق فالواحد في موضع آخر
ان تولى الرضعات بغير في التقدير التما في دون النشوي في الجملة
الطلاق ما جاز ان النشوي محرم ولا دليل على استثناءه التفصيل من هذا
تمام الدليل على منع الفصل في ضيمية غيب و الجملة منها معتدات
الاولى ان كل محرم نشوي فيها ما سبق التعليل والحصول في شئ من هذه
صدره واحدة وقد تقدمت الثانية ان كل نشوي محرم في جملة من اهل الجوار
في مقام البيان والسؤال عما يحرم من الرضاع بان المحرم ما انتبت الحكم
وخرج النشوي من الفصل الرضاع يحتاج الى الدليل بيناه ذلك في
في ذلك الى الاكثر ان الشهرة فان لم تكن حجة فعاضدة لذلك قطعناه
في النظم على انه ليس في النشوي موالات قط اى لا موالات يمنع فيها
فصل الاكل والشرب لا موالات يمنع فيها الفصل رضاع اخرى و
الذي يترجم الان عندي هو المنع لتقدم ما ذكره الاطلاق بموثقة
زياد ان مفهوم الوصف فيها يقتضى عدم التحريم بالعدد المنفصل
برضاع

برضاع انهم من ان يكون مسبقاً بمفصل آخر لا بدح فان تحقق بعد
الفصل بعد آخر في الشرفان فصل العدد الثاني فكذلك انما
ان ما بعد الفاصل من كل عدد ابتداء بعد آخر نعم في التمسك بالعدد
عند من لا يجعل مفهوم الوصف محبة كالسيد ادرى انما يقتضي
المخالفة نظر الى ان المفهوم ضعف في ذاته والآخر انما يقدم لكونه
اقوى دال على كونه حجة كما عليه الاكثر ان لا الفاعل هو مدله
حقيقية لهية الكلام الرضعة بالوضع النشوي كما حققناه في
ومن ذلك تطهيره فانه كونه اضعف بالوضع الفصلي لقلنا ان العمل
بالجواز في قبل الجمع لا الترجيح واما الشهرة فليس في كلام الاكثرين
ما يستلزم من الجواز سوى عطفهم لتقديرات الثلث باو مع
انهم قد شرطوا في الرضعات التوالى من دون فرقها بين سبقها
بمفصل وعدمه بالجمع بين كليتين باحد جهين الاول ما تقدم
في بيان ان النشوي اصله الثاني ان يكون تثليث النصب لا يجوز
النشوي بعرض الفصل بل ان العلم بالنشوي يحصل ضيمية تامة
وبغيرها اخرى وذلك عند عدم انضمام العدد والمدة وقد نصت
جمع من المجتهد على ان الرجوع في معرفة النشوي اهل الخبر وانما كفى
في ذلك اخبار طبيين عدلين على خلاف منهم في انما هذه العدد
فيها غير ان العارف بالطب يعلم ان ليس عند الاطباء بشئ من ذلك
خبره وربما اقتضى بعض اصولهم حصول النشوي بالرضعة الواحدة و

وليس لك مر الشايع قطعا دائما المراد من خصوص كما قد ظهر من بعض
ما ذكرنا في هذه الرسالة من الفرع والتعلم ونقطة النشر رضائ الشوق
من رضعات من الفحل القلق اذا انقطع الضارب من ساء شئ لم ينس
تحريره سواء اتفق الفحل ام اختلفه لم يكمل من رضعتين رضابا او طماع
كما عرفت وغنيته ورة ولو انتظم للرضيع رضاب من لبنك لم تكن بابا
من لبن اسيلك لم تكن انا ولبن بنيتك لم تكن جد ولبن اخوتك لم
تكن خالا وهكذا ولو اكمل كل من الرضيعين من لبن ربيب وهذه هي
الم يحرم احدهما الآخر لم يكمل من احدهما فيفصل رضاب وقد صرح في
ذلك في موثقة زياد السابعة لقول امرأة واحدة من لبن فحل
واحد لم يفصل بينها رضعة امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت فلاما
او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد ارضعتها امرأة اخرى من لبن
فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها ورضعات العامة ان اللبن لفحل
والنوعات ظروف فلو تم منقح النصاب انتشر التميم اليد وبنين
وكل رضعة ترا داملة في كل ما ذكر حتى الفاصلة لو اعلما فاما
الا حجاب لا تدعى شرط في كل رضعة من كل النسب لئلا ان تكون
كاملة الا وقع للنفي المجلس من شخصين فلت بالعدوى وعندى
هذا الشرط في التقيد الزمانا ظهر من الاخيرين لا يمتنع في وضع بعض
الرضعة فان لم يمتنع زمان يعتمد بينه وبين البعض الآخر
لم يقدح ذلك في كونها رضعة والا لصدقنا مدة لما روي عن عمار

كونه

كونه فجميعها روبا وفي صحيحه تفصيل السابقة ثم رضع عشر رضعات
يروي الصوق ديام قد عرفت ان رواياتنا عشر ما هي في اليوم السبعة
ولا يقدح هنا كون النظم ليس بشرط اجماع لان ذلك متفق على ما هو
الغالب من حال الاطفال وما يدل على المكمل في العدة واما مدة رضاعا
الى الاصل ما رواه ابن ابي عمير في المسالك الصحيح عن النعمان قال عمر
الرضاع الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتصلع ويثقل
وينتهي فسدده ضرة ابن عبيد رسل الله عما يحرم من الرضاعة
او وضع حتى يثقل بطنه فان ذلك الذي ينبت اللحم والدم وذلك الذي
جعل للنظر على رضعة رها مثلا فانها لا يكون منها بدت الحاملة
النبوة وليس لها ان تقول انما شرطت لك خمس رضعات مثلا و
الحمل الخواض خمس وهذا الحكم في هذه العهود اليه ونبه
ذلك وهل يعتبر في منع النشر بالرضعة الفاصلة كما انها لم يكون اول
منها وجهان قطع العلم في القول بذلك التذكرة بالشافعي و
تدبر قوله في الموقوف لم يفصل بينها رضعة امرأة اخرى فالبنا على
الاذل لما تميز المتبادر والمحا فطمة على الاحتياط او انما انما
من اعتبر في ما كذا الرضعة الرجوع الى العرف كما في الشرايع والقوا
غيرها ومنهم من قرر بان يروى الصوق ويصدق من قبل نفسه
وكلا القولين الشيخ ومنهم من جمع بينهما كما في التذكرة ونقل السبب
في ذلك عدم الاختلاف في المعنى كما تفوق عليه بر الحنفية و

والحق في غيرهم وكيف كان فان اخذ النفران والا فالنساء على الثاني
 لما اريد من الاجابة اعلم ان الرضعة ان اخذها من الثدي ولا فذلك
 والا فان لم يتقبل زمان يعتد به كلفه اربعة او نفس والثقات على
 عطفها واستقال الى الثدي اخر بعد ذلك وكونها رضعة وعدة
 العلامة في المذكورة والتحقيق الثاني والثالث انهم ما لا يقدح في
 كونها رضعة النوم الخفيف ولو طال الزمان فلهذا يمكن كونها رضعة
 للادوية لا بد من كونها ابتداء الرضعة اخرى لا في الثاني وتردد
 التحقق الثاني من ثبوت الوحدة عرفا ومن ان العرض حصوله عند الله
 يساوي الرضعة الواحدة واعلم ان في شرائط كمال الرضعات اربعة الى اربعة
 بشرط وصول اللبن الى الفم في المعدة فلا يفي فيه ما يعبرج اللبن
 حال الرضاعة فان اخبر عن مستحق اللبن فواضح ولا اعتبار في المخرج
 عدم الاخلال بالادوية بالرضعة نفسها ولا عبرة بالمخرج ولا ما يخرج
 من الفم من اللبن ونحوه ولو تعلق بعض الحكم فيه يعرف ما تقدم القول
 في نسب الرضاع لحمة الرضاع النسب فالظن ان العمل اذا لم يأت
 وما يصلح من ادوية ولد هذا كخبره في ذلك الحد واخبره
 المعنى للعلم حال حاله وعمدة حكمه لا خلاف بين المسلمين في تفرق
 بالرضاع في الجملة وان اختلفوا في كميته وكيفيةه والاصل في الكتاب
 السنة والاجماع قال الله سبحانه وتعالى الذين ارضعكم اخوانكم
 من الرضاعة وفي شتمها الفاء اختا نبيده على كميته صاحب

اللبن

اللبن باللعان التضايف في الجرد في الباقي وقد روي من العامة عن النبي
 والحاصلة عندهم من عتق تقدم باسنادها الصحيح وغيره انه يحرم
 من الرضاع ما يحرم النسب وروي الفريقان انهم عند ضم الرضاع
 لحمة النسب بان اخبرنا بالبرء في هذه الرضا فلا راد ذلك
 هنا وشبهه فنقول ان الله جاز ذكره قد حرم في النسب سبعا ومن الرضا
 مثلهم الا لا الام فان علت فتندرج فيها الفداء وتحرم عليك في
 الرضا الاولى مرة واحدة وفي الثانية اثنتان ثم ابيك ثم أمك
 في الثالث اربع لأن لكل واحد من جدتك وجدة أمك وفي الرابعة ثمان
 وفي الخامسة ستة عشرة والضايط ان كل لاحق ضعف سابقها
 يحكم على المرأة ابوها وان على نحو ما سبق من التفرقة الثانية للثبات
 نزلت يحرم عليك ابنتك وابنتك ابنتك ولو بواسطه
 وسائط ويحرم على المرأة ما ينهون بنتها وابنتها ولو بواسطه او
 فلما صرح في الظاهر بان الرضعة أم الفحل اب لم يخرج الى ذكر النسب لما
 بين الاقربة والقبوة من التضايف فانك من الرضاع مرضعتك وابنت
 فحلها ومنوط بها اولده ولو بواسطه او سابط او رضعها او رضع
 من ولدها اولده او رضع من رضعها او رضع ولو بواسطه او
 وسائط بعدا جدا وكذا من ارضع ابنته أمك ومن ولدها اولده
 من ارضعها نسباً او رضعاً ولو بواسطه او سائط وجملة النص
 انه يحرم عليك صاحباً البنك ولبن أمك وابنتها من الرضاع

والنسب الثالثة الاخوة من الابوين واحدها غير ان النسب تدفع الى ذكر
في الرضاع اخوة من الام فالأخت من الرضاع من وضعت لبنا لبنك و
أمك والفحل او ولدتها المرضعة والفحل نسباً والآخر بذلك القياس و
هذا ما اشير اليه في البيهقيين الاولين والرابعة القصة وهي اختك لبنك
وان علا سواء كانت من الابوين واحدها الخامسة الحالة وهي اختك لبنك
وان علست واما كانت من الابوين واحدها الفحل فالحال بذلك القياس ولا
اخوة من الام في الرضاع هنا ايضاً فاما علمت واحداً من الرضاع اخوة
الفحل والمرضعة واخوة من الرضاع والنسب الرضاع وكذا في المرأة
ارضعها واحدة من جداتك وارضعت لبنك واحداً من الجدات من
النسب والرضاع والسادسة والاعبة بنات الاخوة والاعوات وان
يترين وبناتى ذكرهما انتم هم وطفلاً يحرم ولد الرضاع عندهما ويحرم
لا يمتنع لا يربى في حرم ولد الرضاع على المرضعة والفحل فان من الرضاع
يحرم على المرضعة نكاح من ولده الرضاع وارضعت لبنك من الذكر وعلى
الفحل نكاح من ولده وارضعت لبنك من الاناث عاصياً يربى بنيتى
اليد من النسب والرضاع فلا يحرم منه شيء عليهما لما سيجي من وجوب
مراعاة النطاق في النسبة ويطلقون عموم النسبة الى ما يشق عن حق
انه يجوز للفحل ان يزوج بأم الرضاع وبناته واخوته وحده غير ان الشر
نسخ طه الكتب التي حكيت هذه العبارة فيها حال اليد عن التعرض لذكر النسب
بل هو من النسخ قطعاً لانه لا تفصيل في العبارة من كونه النسب والرضاع

او

او نسب مع ان يحرم النسبة من ضرورات الشريعة والفرع يعلى
حكم من يشبهه والامر في التعديع ليس يشبهه يعنى ان فرج من لم
يلكفر بعد دم الاخوة والاعمام والاخوال وولد الرضاع يعطى من الحمل
الحرمه حكمهم من يشبهه من قرابة النسب وتزيد بالفرج من ولده احد
من هذه الاصناف وارضعت من لبنك اولده من طه ولو بواسطه
او وساطه وارضعت من لبنك ففرج الاخ الاخت من طه وارضعت
بلبنك من حرام او ولد احد بنيه او بناته ولو بواسطه ووساطه
من النسب الرضاع وفرجها يوافق هذه القياس فان من القوم انه لا يل
من اقايد النسب والرضاع غير هذا المعام والاخوال كيفية انما الفحل
ان تم لمكان فحين العدة لم ينش القوم بها بين احد ان النسب
اشان كل عدة اوقعة فالنكاح تحت الاتحاد الفحل طهران انك
اتحاد بين اخوة النصاب ويذكر ما ذكر في نكاح الاتحاد والولاية
والاجماع عليه يحصل منقوله في المذكرة وغيرها فانهم من لمكان فحين
نفسا لم يترتب عليه اثر اصله ويتصور ذلك في مثل ما اذا استمر
منهجه السابق الى القضاء الحمل من الاحق فشرح الحفظ في النصاب
قبل الرضاع والحمله بعده فلذلك يحرم بين الرضيع وصاحبه اللبن و
لا يبينه وبين المرضعة فاولى من ذلك لان النسب في حقها يفي الى
الثلاثة كالولده الاخوة والاعمام ونحوهم النسب والثلث اتحاد بين
الرضيعين لا يربى في وقوع النكاح بين الرضيع والمرضعة والفحل

والذي ارتفع صدره فان كان لبن الرضيع فصاعدا لواء منشتر
التحريم بينهما انهما سواء اتحدتا لمصعدا لم تعدت الدم يحرم التناكح
بينهما الا اخوة من الدم وحدها في الرضاع واعلم ان التقدير اما في الرضيع
او المصعدة او في الحمل او في الاولين او في الاخيرة او في الاول والاخر او في
الجميع ولا شك في الصورة الاولى اما الثانية فان من واحدة نصيبا
نشر في اخرى مما سياتي في مقام الصداقة والاخوة ما ترى قوله في
النشر نصيبا واما الثالثة فان حمل من كل نصيبا فلا شك ان لا يفي
المسئلة المحمودة عنها بالبيت الاول اما الرابعة فان حمل كل من كل نصيبا
جرم بعض على بعض ولا فالشر في حق من اكمل دمده رحدة الثلثين
و اما الخامسة فان كانت ثمة مضقات او اكثر فكل واحد منهن في الصورة
الاشائية والذات كان لو احدى فحلا واكثر فهو الثلثة واما السادسة
فان كل ذكر وانما اجمعا على رضاع من حمل واحد يحرم ادمها على الآخر
فان ارضعت اثنين فصاعدا لبن فكل واحد منهن فصاعدا من آخر فصاعدا
لم يحرم احد الفقهين على الآخر فان ارضعت ذكر او انثى من حمل واحد
انثى من حمل آخر حرم كل من الانثيين على من شاركا في الحمل ادم حرم
على الآخر واما السابعة فالشر فيها بين الرضيع وبين من حمل النصيب
من لبنه ومن شاركا في فحله من المصعين وحكم ذلك ثم ما تقدم
وفي البيت الثاني اما صور اربع الاولى والثانية والسادسة والسابعة
فليس في ان يكون كل طبقة بنهما في فحلهما متفقة وليس شرط النشر

كون

كون السابقة في الفحلا متفقة بالاحقة لرب في ان كلا من
الطبقات ما يجب ان يفيد الحمل فيها غير ان منها ما يعتبر
الاتحاد فيه من جهة واحد كالاباء والامهات لا يعقل في
تحريم المصعدة اكثر من ان ترضع لبنين واحدة وكذا من
ارضعتها او رضعت فحلهما او احدا باءا هاد منها ما يعتبر
فيه من وجهين كالاخوة والاعمام والاقوال في شرط في
تحريم اخن الحمل او المصعدة مثلا على الرضيع كالحمل من
صاحبة اللبن والاخت نصيبا وكون النصيبين ههنا من
فحل واحد ولو كان كل منهما من فحل لم يكن عمدة للرضيع ولا
خاله له لما عرفت من ان الاخوة في الرضاع من الدم تحب
وكذا القول في البواقي وانصا بطا لا يحرم عليك من ينسب
اليك بواسطة الام يحرم على الواسطة كذا امره الحجة
بين شخصين فان كانا في طبقة واحدة كالمصعين من
لبن واحد اشترط فيه ما سبق من الاتحاد بكلا طرفيه
وان اختلفت طريقتهما كالعمة الفحل او اخته او خالته للثنية
الى الرضيع كفى في ذلك كون كل من الطبقتين متحدة في فحلهما
ويحصل ذلك بكون العمة مثلا واب الفحل قد ارضعا من فحل
واحد فلا فحل العمة للرضيع لكون فحل الثلثة السبع واحدا فلو
حمل الرضيع لهما واضتها وخالها وعمتها او اذ كانا وادام

اللاب مع كونه من الرضاع لا بالنسب ولا اقرب على مجموع البينين
 السابقين وذلك انما استقطنا الاتحاد بين الطبقات مع تحريم
 أم الرضعة وجنتها واختها الرضاعية واختها وعمتها الرضاعية
 وان شرط كون كل من الطبقات متحدة في حملها صحيح ان يحمل الرضيع تحت
 الرضعة من الرضاع واختها وعمتها من الأم وذلك عند اختلاف
 الفعل من الرضعة واختها وبينها واختها وبين ابها وعمتها
 كذا القول في تحريم أم الرضعة واختها وعمتها وفي تحريم اختها
 واختها وعمتها وبالحمل فلا اتحاد اما في تروا في حصول النسب والاخت
 وقال في القواعد لا تحرم أم الرضعة من الرضاع على الرضيع ولا اختها
 منه ولا عمته منه ولا اختها وان حرم من بالنسب عدم اتحاد الفعل
 وقال المحقق الثاني في الشرح اطلبوا الاصح على ان حرم الرضاع لا
 تنبثق من الرضيعين الا اذا كان الأب للفرد واحد وقد حققنا هذا
 بما تقدم واوردنا النقص الواردة ذلك وحسبنا خلاف الطبرسي في فعله
 هذا لو كان من الرضعت مبيات أم الرضاع لم تحرم تلك الأم على الرضيع
 لان نسبها اليه الجديدة وانما يحصل ذلك من رضاعه من جهة
 ورضاعه من جهة منها معلوم من اللبن في الرضاع ليس للفرد واحد
 فلا تنبثق الجديدة بين الرضيع والأم المذكورة لانتهاء الشرط فينبغي التحريم
 ومن هذا يعلم ان اختها من الرضاع وعمتها من الرضاع من الرضعة
 وان حرم من بالنسب لما قلناه من عدم اتحاد الفعل ولو كان الرضيع

ان

انما يحرم عليه أم الرضعة من الرضاع ولا اختها منه ولا عمته منه ولا
 خالتها منه لمثل ما قلناه هذا لفظه وقد رجعنا الى ما تروا سبقه اذا
 هو قد ذكر عدم الخلاف في شرط التحريم بين رضيعين فصلا اذا راضع
 الصغير من امرأة من فحاش لا يثم اخوة ولا تحريم انما استدلال ذلك بموافقة
 راي ابن سودة المعروف وموافقة عمالنا بالمراسل انما قد وقع في عدم وقوع
 من امرأة التحمل لان تزوج اختها لا يضر الرضاع فقالوا لا نقدر فعنا
 جميعا من ابن فحل واحد من امرأة واحدة قال خير راجع اختها اليها من
 الرضاعة قال نعم لا يضر بذلك ان اختها التي ترصد كان حملها غير
 فعل التي ارضعت الغلام فاختلاف الفعل فلا يضر ثم حكى قول الطبرسي
 بالتحريم فقال انه لا يضر لمخالفة النصوص ولا حملها هناك لانه ليس فيه
 تقصير الا لان اتحاد بين فتعدي الطبقة اعني الرضيعين من ثل واحد لا
 كان استناده الى موافقة عمالنا استدلالا على خلاف مطلوبه بل جهة طريقه
 الاصح بانهم يتكلمون في اعتبار الاتحاد بين الرضيعين التقدي الطبقة
 فيستتبع ذلك عدم تحريم من لم يكن مقاد الفعل من غير طبقه كما تروا ومن
 خلاف الطبرسي في منتهى ما عايناه في الرضيعين من ثل ايضاً اذا تروا
 في عبارة الموجهة للخلاف لاكثر ويشهد لما اختارناه من انما اوضحنا
 من اطلاق كلمة الاصح بانهم ملجاء في الرضاع وليس في اخبار اتحاد
 الفعل ما يقتضي تخصيصه بل في كثير منها يصرح بمطوينا لموافقة عمالنا
 وصحيفة الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من

امره وهو غلام فهو محرمة ان تخرج اختها الرضاعة فقال
 علي بن ابي طالب كانت امره ان رضعت من امرأة واحدة من لبن فحرم فلا
 بالهن بذلك ويصح في حبيبه من الصانقة لا يكره المرأة على غيرها ولا
 خلافها ولا اختها من الرضاعة وحسنه عبد الله بن مسعود عن
 الصادق عليه السلام انه لا يكرهها ولا خالتها من الرضاعة وقال
 ان عليا لم يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال انها ابنة اخي الرضاعة
 وهذه الاحكام كلها قد رهاها الشافعيون والمحققون من اصحاب
 ولم يقرضوا المصنفين فيها فصح ان يكره ان يتلاقى لبن في القواعد
 وشرحها بما روي بن سعيد جهالة من بطام عن ابي الحسن ثم لا يحرم
 من الرضاعة ان اللبن الذي يرضع منه يخرج اثاره من لبن من
 النسب الاجماع فبقى الباقي وقد جعل الشافعي على التقية لا يرضعها
 من لبن الرضاعة لا يتعدى الرضعة مع انه كما يمكن المحرم ان يتخذ
 من عد النسب بالنسب فقد يمكن ان يتخذ من عد النسب
 في الفعل وكيف كان فهذا الجواز ضعف حليته ان يقرن لها ردة ما
 اليها من المحرم بعد ذلك كله فاما في الاحتياط من ما بين النسب
 ما بين الرضاعة والنسب في شره انما دخل لطلب اجمع الاحكام على
 عدم اتحادها في اثرها من النسب الرضاعة فحرم الرضعة نسباً على
 الرضيع وكذا اختها وخالتها منهنها اذ كانت من النسب بخلاف
 هذا من العلة من ذلك من غير ان يتخذ الفعل او تعدد ويريد بالاحتياط

هنا

هنا كون الاخت مثلاً لا يبرى الرضعة والحال لا يبرى مطلقاً بالاختلاف
 كونها لادم وعلى هذا القياس وعليه يحرم على الرضيع ولد الرضعة نسباً
 وان كانوا من محل آخر غير محل الرضاع سواء تقدمت ولدته من قبل
 الرضاع لم تأخرت المحرمية في ذلك العموم وانما اختارنا الاحتياط بين
 الرضاعين اوصاف الخصص هو ما نحن فيه موقوف في الحق عن ابن
 ابي حنيفة عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله قال نعم اذا رضع الرجل
 من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وان كان الولد من غير رجل
 الذي كانت امرضته بلبنه اذا رضع من لبن الرجل حرم عليه
 كل شيء من ولده وان كان من غير المرأة التي ارضعت القول في عموم
 المنزلة اعلم ان التحريم عندنا بالرضاع لا يعلو امرين الا ان يحرم من
 ينسب الى الرضعة والفعل من نسب او صاهرة او رضاع على الرضيع
 اذ هو بخلاف الفعل الثاني تحريم ولد الرضيع رضاعاً ونسباً من اجماع
 وانما جدد على الفعل الرضعة وما خرج من ذلك فهو عموم المنزلة و
 لنا استثنى منها غير تحريم ولد الرضعة والفعل على الرضيع كما
 ينبغي انتم نعم والصواب في عموم المنزلة ان تعتمد على ذلك الخارج
 فحرم من ينسب الى الرضيع وابويده على الفعل والرضعة ومن ينسب
 اليها على الرضيع لا يرضع من يعلو تحريمه وقد نقل المحقق الثاني العمل
 على عموم المنزلة عن بعض طائفة عصره وانهم كانوا يسننون القول
 بها الى التخصيص ثم بالغ في التخصيص ذلك على الاجماع على بطون عموم
 المنزلة مرة بعد اخرى وراجع ما بين الرضاع والنسب عند القائل

الجمعة



ان تطابق النسب هذا فان كان في ظهوره من الفرق بين من يحكم بحرمه
 بمن ومن يقول بحرمه الشبهون العموم الترتيب وبيد من يترقى
 الامراض من عموم الترتيب والحكم بطلانها ونزوح هذا القانون انه لا يحرم
 من النسب حق الرضاع الا من كانت نصيبه من النسبة بالنسبة
 والمراد من النسبة العادة الحادثة عن النسب الرضاعي ومن يطابق
 كون العلاقة الحادثة بالنسبة صادرة عن النسب ما يقاس به من النسب بحيث
 لا يفرق بين النسب بين امرين الحازية والاصالة وحق منى مدته المحصر
 بالنسبة نسبة السبيل بالنسبة فان شاذنا فالاصل رضاع
 يحرم مثل الابوة والامومة في الفحل والامومة والخولة والعمومة
 في خواتمها والابوة مثلاً في الرضاع والنسب مع قطع النظر عن التمييز
 امر واحد وانما صار من بعد قولنا ابوة رضاع وابوة نسب الامرين
 بغير الانسب بين الغائمين بغيره وعمره بخلاف الحيوانية القائمة
 بزيادة النماء مثلاً فانها في تناقض غير الاصل بوضوح الفرق بين الاقرب
 والاخص فان النسب ادايا فليس يحصل رضاع محرم وعموم الترتيب ما فقد
 فيه التساوي في جميع صورته فيصدق العموم حكم كما ستعرف من قسم
 فحينما العموم مع صرف ما نسبين فالأحق واقف الشرح يوضح
 مكملاً كلياً او وضعياً لم يثبت فيه غير الدات ما يلزمها وان كان
 مساوياً الا ان يقرر الحكم على العلة او حكم من الخارج فحينما التماس
 لكونه مسلماً لا انه مجرد كذا الاعلى وان كان له خاصة فلو

خلق

خلق الله الحيوان لهم بالنسبة خاصة كانوا على اصل النكاح والاباءة وحمل
 النكاح سبباً للصلوة فلا لا لكونه قبل الفروج شخصاً عامات في الجدوى
 ويصح في الشرطان فتوجب فقدها في الجدوى واخيراً في الشرطان و
 يخفق قول ان الشرع قد حرم من النسب سبباً ومن السبب اربعة المحرم
 في التسبب هو الامومة والاختية والنسبة وكون المرأة عمدة او مالة
 او بنت اخ او اخت في الاربع كونها منكوبة لابيها او لولدها بالعقد
 وكونها ام من عقدت عليها او بنت من دخلت بابها وليس في عموم
 الترتيب نسبة رضاع الا وهي صافية لهذه النسب لاصح من الدات
 الامران كقولنا ام اخيك مثلاً في الرضاع كما انما اورد في سابق النسب
 وام ابن اخيك فيه اختلافاً ما قلنا انما بنتا او زوجة ابن بنت
 ولدت اما انما اوام زوجة واختا ما بنتا او مبيدة وهكذا ومنه
 النسب في جميع ما ذكره من الامور الا ان زوجه الاب لا يولد له ولا يولد
 ولد غيرك والاخت والنسب ونسبة الابن وام المرءة كذا في الامم يكون
 ولداً ومنه النسبة الرئيسية فيما اذا لم يكن له من ولد الا من بعد تحقق العموم
 والمقصود لا يندرج اما في ذلك سبباً عنها انما يحرم من الرضاع اهدم الاذن
 فيما يحرم من النسب وبالجملة ما يحرم قد تعلق بالأم والاخت مثلاً للعموم
 والاختية والنسبة التي هي اخص من كونها التي اخذ ابن اخته لو
 كنا ممن يعمل بالانساب فانما روي انما تيسر الامم مثلاً في المحرم على الأم
 ووجوده الاب لا يشقوه ذلك لان انسابهم غير ملزم ووجه الجمع و

لأنه

بهم ان يوجد في النفس العلة الظنون كونها في النفس عليه سببا لهم
 وليس العلة في تحريم اكلها كونها اما اخيك ولا حقة لولدك ولا في تحريم
 انبتك كونها ام ناطلتك بل ليس كونها ام ناطلتك الا مشكوكا فيها
 فموجب بصيرتك ولينته عم لابن اخيك ان كان ذات علة في التحريم
 فكونها ام ناطلة علة افيهم ومن ثم جاز ان تنكح في خواص اخيك
 ومالك وعملك مع اختلاف الاسبغ قد بان بان عموم المنزلة يكون
 حيزا احق من ان يكون فقها وترضع بالفر ليس شاملة اولاد اخت
 الزوج او ناطلة هذه صور عموم المنزلة تدور مع التبني بعدم
 شمول الفرع عليها اذ ليست من درجة في العموم ولا فيها خبر بالمضيق
 كما ستعرفه اذ شغف وفي ذلك ما يراه ان هذه الصور اذ لم تكون مندرجة
 في الفرع جعنا فيها الى ما تقتضيه الاصول في بابها وهي البراءة
 الاصلية واستصحاب حال الحمل و حال الإجماع بان سبق النكاح
 الرضاغ اضعفنا الى ذلك استصحاب حقوق الزوجية من الطرفين
 وعمومات كذا بصيرتكم كما ما طاب لكم من النساء وانكم لا يابى
 منكم واصرح منها ما ذكره بعد عدة تحريمات داخل لكم ورا بلكم
 ومن ادعى التخصيص فعليه الدليل وهي اثني عشر صورة الاولى لو ارضعت
 ولدا للزوج فلا اشكال لانها حرة زوجة اخ ولو ارضعت لغيره
 له صارت ام ولدا اخته وهي حرة صارت ام الرضعة عمه له نفهم
 على زوجها لانها عمه وله الثانية لو ارضعت لغير الزوج اي

ولده

ولد لغيره فان كان ناطلة ولدا لغيره صارت ام ولد لغيره من زوجة
 ابن الزوج وصارت زوجة الاب من غير ام اخيه وهي اما امه او زوجة
 اخيه وان كان ولد لغيره صارت المصعة ام ابنت وصارت ام الطفل
 ام ولد ام الزوج صارت ام زوجة وصارت ام الطفل لا لما ذكره
 لانها من طائفة المصعة والطفل اعمام لغيره على ذلك في النظم اعاد
 على النص صرح به بعد ذلك ولو كان لدا حرة زوجة بنت للبيت
 ولدا فارضعت له الزوجة الاخرى احرمت الزوجان اما ام البيت فكونها
 حقة من صارت ولده زوجة الولد اما ام وزوجة امه اما
 الاخرى فليس يربطها ام ناطلة زوجة تكون كنبت زوجة وقد
 تنفاد هذه من سابقها لانها نازرا رضاغها ناطلة الزوج
 فلا يجوز ارضاغها ناطلة زوجة له في الجواب اما من الصورة
 الاولى فبان كلاً من ام ولدا لا اخت من عمه الولد اخص من الاخت
 وهذا الام اعم من ام ولدا لا اباء وكذا حقة الولد اخص من الام
 ونوعه الا بعد ام ناطلة الزوجة اخص من بنتها الجوزان لا
 يكون لكل من لاخت والعمه والام وزوجة الاب وبنته
 ولداهم ومع صدق العموم لا يحصل ما اشتد طناه من حصول التقارب
 بين النسب فلا تحرم البنت ولدت لغيرها من الارحام اخوة او
 احوال واعمام الصورة الثانية لو ارضعت ولدا لغيرها صارت
 كالمستحل من ام الطفل امما لزوجها اما الاولى فليس يربطها عمه

والثانية نكوحها أم ابن اخته والجواب ما تقدم من أربعة لوارضعت
ولاختها صارت كل من الرضعة وأم الرضيع بمنزلة أخت الزوج
فينفخ نكاحها ولا يجوز التحليل إلا بعد موت أحدهما وعليه
لوارضعت ولد من له أربع نوة من خامسة صارت بمنزلة الزوجة
وليوفضا مثل العقد على الخامسة ليقع باطلا لأنه نكاح قهرى
يلزم به القائلون بجوم المنزلة ولكن لا يدرى ايعتبر مع أم
الرضيع للنفخ واحدة لا على القوي أم يكون الأمر في من ينزل ما لا
يحدد على خمس معة بل الواقع لما ربح لنم أن يفارق من في
صالحته من النساء جمع بل يلزم أن لا يفرج إلى من تموت كملت
كلمات واحدة حلت واحدة وبكر الجواب بأن الجمع بين الأختين
حرام مع عدم الزيادة من الأربع الدائيات ما يحرم بالعقد لأنهم فكيف
بالجواب عن هذه الصورة أن أم ابن اخت فصلت أخفى راخت
على أن الجمع بين الأختين إنما يحرم بالعقد والولي بالملك لا يملكها
بمحقق هذا بل التحقيق هذا إنما هو المصاهرة الثانية بالرضاع و
لا عبرة بهما مستوفى أنم الخامسة لوارضعت ولها ما لها الأربع
نوبة أخرى جعلها حرمت على الزوج لأنه صار بالرضيع فصا
لها والجواب أن الحال أنهم من ابني الحال السادسة لوارضعت ولد
عنها أو رضعت زوجة أخرى جعلها حرمت نحو ما ترى ابن الحال
السابعة لوارضعت ولدها أو طلقها صار الزوج أباه وصار بمنزلة

الزوج

نوح

نوح العقد أنما لا فلا عمل لها إلا بأذنها نظريا سمعي في صانع
حدة أهدي المزدحمين الآخرين والجواب أن ابني المصاهرة الخال
أخص من الأم والحال على أنه المصاهرة الثانية بالرضاع كما تقدم
في الآية وأخوة وخالة وعمه لعلها داخله وعمه الصورة الثانية
لوارضعت أخ الزوج واخوته نكاح لم يكن من لبن الزوج حرمت
لصيرورتها أما الأخت واخوته فهي أم أو زوجة أب وإن كان
من لبن الزوج حرمت أم الزوج على أبيه أيضا لأنها صارت أم ولد
أبيه وهي مفضلة للجواب أن أم الأخ والأخت أخص من الأم و
زوجة الأب كذا أم ولذا لا ينسأ لوارضعت طالة الزوج أو
عمته أو خاله أو عمه صارت أم لهم وهي ما جده أو نوبة جد
والجواب أن أمهم أخص من الخدة ونوبة جد ومثلهم من غيرها
بعد أن حرمت أم الطفل أو أبا لبن الصورة العاشرة لوارضعت
أخاها أو اختها حرمت على زوجها بصيرورتها أم نالته لزوجها
وهي ما نعت أو نوبة جد ابن بل نصير الرضعة بمنزلة الزوجة
الطفل فتكون أمه مع بمنزلة أم الزوجة لا بية فتحرم من هذه أختي
الضم والجواب أن كل من المصاهرة الرضعية أم النافذة أم وكذا
أم الزوجة على أن صيرورتها بمنزلة الزوجة من قسم المصاهرة
١٧ عنداد بها الحادية عشرة لوارضعت خالتها أو أباها صارت
ولبن الزوج والمفروض أنها ابنة الأخت لرضع فتحرم لأن ابنة

أخت ذلك أمّا ما قلنا إذا فلة زوجه لم ينفق في آخره وهو أن يخرج
 فله صارا لها لولا وخالفها وهو ما حدّثني أوزنج أمّ الأم والجواب
 أن كلام من نقله والحدّ زوجه قد تمّ الثانية عشر لو وضعت
 معها أختها فهي صانته بن أخ وأخت من صانته لده بل صار من
 أب لأختها وأختها وأبوها أمّا أبا أوزنج أم والجواب ما تقدم
 وقوله بدون أن متعلق بقوله ولترضع من المزدان مرة لها أن
 ترضع من الأبيات لأربعين من عدد أن تحرم هي ولدها أم الطفل القول
 بما خرج من عموم المسئلة بالليل وخطر ولد الفحل والنظر على حب
 الرضيع من نصحوه بجلا اختلف أصحاب من عموم النسب في مسائل
 والمآخذ غير معتبرة أن في صورة واحدة وهي أن أبا الرضيع النكح
 في ولد صاحب البيت ولده ورضاعا وفي ولد الرضعة ولادة لا
 رضاعا وهو الشيخ في الخلاصة ابن حمزة وابن أبي عمير في المحققين
 في الكشكشة والشهيد بن محمد المحقق الثاني في غير المحققين وغيرهم
 حكى عن عدم التحريم غير أن الشافعي ليس أكثر من أنه بعد أن حكم
 على أن الرضعة لا هي الولد لا رده هي أبنات جميع أو لا هذه ^{منه} المذ
 وألا والفحل يحرمون على هذا النفع وعلى أبا جميع أخوته وأخواته
 لأنهم صاروا بمنزلة الأخوة والأخوات عن المذهب لأن الزواج
 ينفذ الرجل أبنه المدة التي أرضعت ولده وبناتها أيضا ولا ينفذ
 إلا ولد الفحل لنا صحيح على بن مهران يارسد على بن جعفر أبا جعفر

الثاني

الثاني ثم عن امرأة أرضعت لبنا حليما أن تزوج بنت زوجها
 فقال ثم ما أجود ما سئلت من هذا أوفى أن يقول لنا من حرم عليه
 امرأة من قبل ابن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره فقلت له ثم الحلية
 ليست بمنزلة المرأة التي أرضعت لبنا حليما فقال لو كنت عسرا
 ستعرفات ما أجل لك حتى تحقن وهو في موضع بيانك ^{وهو} صحيح
 الله بن جعفر كتب إلى أبي محمد ثم أن امرأة أرضعت ولدا رجلا حليما
 لثلاثين رجلا أن تزوج أبنه هذا المرأة أم لا يحل له ومعهما أخت من
 زوج كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن ثم امرأة أرضعت لبنا حليما
 هذا هو لبن الفحل أن تزوج بعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لأن ولدها من
 أمه لا ولد له ولذا وقع ما يتعلق به لعدم التحريم أنه أبا يحرم من الرضاع ما
 يحرم من النسب وأخت الولد لا ينصرف قهرمة عن أبيه في النسب
 بل قد يكون بالمصاهرة وهو كما ترى فطلقا فله تحقفا وليناف
 ولده لا مطلقا يريد أن حظر ولد الفحل على أبا الرضيع تحقيقا على من
 النسب كما هو الرضاع وأما في ولد الرضعة فلا يحقق حكم بل يثبت في
 اليها من النسب لا الرضاع إجماعا والفرق أن الولد الرضعة من
 الرضاع لا يحرمون على الرضاع فلا ولا يحرمون على أبا أول ومن
 فروع حظر ولد الفحل والرضعة ما لو أرضعت ثم زوجه أخته
 ولو ليس غير غيرها أو زوجة أباها بل يسهل ولد الزوج أو من غيرها
 حرمها الميرور فها ولد صاحب البيت وصاحبه وهو واضح

وذهب الشيخ زهري في دار بر حمة وابن البراج والعلاء ملة في التحريم والقول
 والتحريم في الامانة الى عدم تحريم حديث الرضعة شيئا ورضاعا على الفل
 وهو معتد به في الخلاف والتحريم واخاره في السرائر والمج والغير
 ما عساه الحق الثاني من الخلاف في تحريم أم الرضعة على الرضعة
 المستند في المستلبيين ان جنة اللدا ما اكلت لاما لم ترضع فحرم
 بالهوايات عند من لا ير المشرع على البهنة فنع الحكم لوان ان يكون
 ام الولد موطوءة بالبهنة فلا تحرم امها مع انها حرة ولد لها عند
 من ير المشرع كما هو الواقع تلك الحجة اقصر من الام وام الرضعة كما
 وليس خطا في تناقض صدر ما بين اخوة الرضعة من نظر لا يرى
 الاجتناب في الرضعا من لبن واحد لم ينش ذلك التحريم بين اخوة
 وبين اخوة الآخر اذ لا نسب بين الاخوين ولا رضاع وكذا هم اخوة
 لا يحل الاقرب في الحل كما عرفت نعم لو كان بعض الاخوة شريكا في الرضاع
 واتخذ الفل حرم على شريك اخيه لانه لا يشارك اخيه بل لا يشارك
 له نفسه واما على الباقيين الذين لو شاركوا فيني على الخلاف الثاني
 واما يتبد على ذلك في الظلمات المناسق من اخوة الرضعة من لم
 يشاركوا في الرضعة احد الرضيع وهو اخطأ نعم نعم احكام المصاهرة
 في الرضاع ونقلوا من جملة الاعمال تنويدها سباب بالاختصاص
 في علة حقت بها المصاهرة لا شبهة عن الرضاع صادرة قد تقدم
 ان الرضاع التحريم ما يشترط فيه تطابق النسب عند القياس عليه

فان

فان كانت مصاهرة الرضاع حاصلة عن التصاح فلا ريب في انشال
 المحرمه بها وان لم يظهر من جماعته انه منسب الى حواش كانه بل قد
 ترجح الحق الثاني بانه لا خلاف فيه في المحرمه في المشرع بها انما هي
 يحرم النسب كان تحريم زوجة كل من الفل المطلق مثلا على الاخر
 هو بل بينهما من العلة قد النبوة والخبر لا بما سببه وبين زوجة
 من علاقة الرضعية وتحريم زوجة كل من الام اب لابن على الاخر انما
 من المسلمين وكذا تحريم ام زوجتك وانها الرضعية بين ما بينها و
 بينها من الامومة والاختصاص لا ما بينها من الرضعية واما
 المصاهرة الصادرة عن الرضاع فلا تنشخ في اولادها واذ ذلك كما
 في رخصة ذلك واحيلك مثلا فان الرضاع قد احدث بينك وبين
 الاطى وبين ابنتك وبين الثانية علاقة كعلاقة الرضعية بصورتها
 الاطام ولدك الثانية ام ولدك ولكنها ليست بزوجة حقيقية
 بل لا محارمة ولهذا خفف العظم باسم المشبهات في الرأى ينظر الى
 ان قد نشأ بالرضاع وهي امومة الولد في حواش حاصلة في الرضعة
 ومن جهة الام او كانت قد ولد له فيحرم عليك الثانية ام الاولى و
 اختها ويشترط عليك في ابنتي حواش اختها وهما ولا يدرى ان
 امومة الولد الرضعية ان من تغايرت انهما اخوة الثاني اعتر
 كالانسانية المحيطة وهما في المصاهرة التي يلحق بها الفقهاء
 وانما يقولون ان النبي كان يحرم الرضاع ما يحرم من النسب ولم يقل
 ما يحرم المصاهرة فالفل الرضعة في المحرم تعدا من اهلهم والمولد

والا فوجه

لا خلاف في ان نفقة كل من الحمل والرضع ما يحرم على الآخر قبل الدخول وبعد
 بما تقدم من انهما بينهما من علقة النكاح والنفقة وقد ارجع النكاحين
 في سلك ما يحرم النسب في قولنا فقد ارجعهم بما ادى اليه التعليل لا سيما
 بان السبب في التحريم هو ما بينهما من النكاح والنفقة فتستلزم من ذلك
 مدخولة كل منهما على الآخر ضم وان لم يكن زوجية بل كالحكم دائم او منقطع بل
 كان عن ملكية عين او تحليل او شبهة عند من يشرعها حكم زوجات الكفار
 الفصل والاداء الرضع حكم زواجه الا انه من فروع ما يلزم الا بوجهة النفقة
 كذا حكم زوج الرضعة واحدها بانها بالنسبة الى الرضعة لا الخوف
 زوج الرضعة لا ينفذ احدها بانها بانها بالنسبة الى الرضعة
 ولم زوجة فصاعدا كالنسب والاختصاص منه ان مما طلب
 ونبتا تحت ارجح مقتضى اصلها يطلب فيه الرضعة لا خلاف
 تحريم ام الزوجة من النسب اذ لا يثبت ولا يعدم تحريم النسب ولو لم
 يدخل الام وفي ام الزوجة قبل الدخول بالنتى خلاف التحريم هو المذهب
 والرضاع بذاته القياس يحرم الام والنتى الرضا عتيدين للزوج
 بعد الدخول وتبقى تحريم الام الرضا عتيده قبل الدخول بالنتى على الخلاف
 وكذا المحكم في حديث الزوجة من الرضاع وبنات بناتها وكما انه يحكم
 الجميع بين الاثنين في النسب فكذا لا يحكم في الرضاع وكذا لا يجوز الجمع
 بين العمة والحالة وبين بنتى الاخ والاخت لا باذن العمة والحالة
 فلو تزوج احدهما لم ينكح ابنة الاخت والاخ الا بانها لو تزوج ابنتي

منه

الاخ

الاخ والاخت لم ينكح العمة والحالة الا مع اعلامها وان لم تكن حالة
 بان ابنة اخها واختها عند ولو صح مع عدم الادب والاعلام
 ونفس المضاح على الاجارة ولم يقع باطلا في الرضع لكن بشرط في تحريم
 ما ذكر من الجميع اتحاد الحمل الا تصدق الاخرة بدونه وتقدم
 ما يدل على جميع ما في هذا الباب الاخبار برضاع كل من الزوجين
 من زوى الآخر للزوج والزوجة اي الرضع من حدة الآخر للحمل
 ارضع او ام كل منهما او اخته او بنتا تحت ارجح ونبتة او زوجة
 ابن او ابنة طان يكون في الرضاع منها اللبن والارضع احد
 الزوجين من حدة الآخر فندناهما او لم يكن تحريمه سواء كانت
 الحدة لهما او لاحدهما ان الرضع ان كان هو الزوج فاما ام الزوجة
 واما خال وان كان الزوجة فاما عمة او والد ولدت ولد الحدة لا
 يجوزون عن ذلك ولو ارضعت احدها ام الآخر صار للرضع ابن اخت
 وابنة اخت ولا يرضع احدهما ابنة اخت الآخر واخيه صاهر
 الرضع من نوازل الاخوة ولو فرضت الام او الاخت ابنتي الاخ او
 الاخت رضاعية اشترط في اشباع الحمل اتحاد الحمل ولا يرضع
 بنت لحدتها او احدها نوازل الآخر صار الرضع نافلة للآخر ولو
 ارضع احدهما من زوجة ابن الآخر وابنة صاهر الرضع في الاول
 ولدا او ابنة اخرى او بشرط كون اللبن للابن والامسب التحصيل
 النفقة في الاول والاخوة في الثاني والكل اجماع وصاحب الرضع
 ان تزوج صهره من الآخر ولد منع هذا فان كان على التحريم الرضع

من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره
 من كان يرضع من لبن أو لبن غيره

أحدهما أحسن اللبن من شفه عند من لا يرضعها وما فيها كون اللبن
 الأولاد من غير المسير في الخارج من دون النقاء الحشائش وما ورد في
 هذا الباب صحيح المخلوق عبد الله بن سنان عن الصادق في رجل
 شرب حاريد صغيرة فارضعها امرءة أم ولد قال ثم تحرم عليه
 رداءه من سنان يعنى عن الصادق ثم لأن رجلاً تزوج فبارئته
 فارضعها الرزء فسد نكاحه رداها الفسخ ثم رداها الكلوية
 في الصحيح لأن فيه بدل صغيرة مضياً وفرضه بين ثلاث
 في أربع منها بحال النظر من أن أقسام الغالب انحلت عن أم أو
 ثم صفة حللت لو كان له زوجات فارضعت أصغرى الكبريات
 فلا كلام في تحريم الرضعة الأولى والصغيرة مع الدخول بأحدهما وحكى
 في الأصح الإجماع عليه وإنما الصلح في تحريم الرضعة الثانية
 وله قال ابن أبي ربيع في الخلاصة المحقق وجاء في هو ظم الفخر المحقق
 الثاني ثم والشهيد الثاني وقد يحكى عن طائفة نظر إلى مساواة
 الرضاع للنسب هو عزم سابقاً وفقاً لذلك ما ورد في أنها أم
 من كانت زوجة ومن كانت زوجة فاستمر الزوجة صادق
 عليها ألا يشترط في التثني قبالة المبدء فتندرج في عموم أمها
 سواء كدكتا أو الأولى أن يقع أن أم من كانت زوجة أو زوجة
 أو لا يشترط في صدق التثني قبالة المبدء وقال ابن الحنفية الشيخ
 في النهاية عدم التيمم وحكى عن ظم الكلوية لما ورد في على يرضعها

يحل للزوج نكاح ولله من آثارها حرم عليها فحرم البهائم الحريم من
 الجائنين وكذا الزوجة أو الرضعة من لا يحل للزوج النكاح في ولده
 حرمت عليه فحرم أم عليها أيضاً وهو واضح في مضاع بعض الأنواع
 من صغيره مسائل الأولى مضاع إحدى الزوجين لأخرى حرم قبل
 الدخول الكبرى وجعله كليهما الصغيرى تأخلة نصف مهرها أو مهرها
 إذا كان للرجل زوجتان أحدهما صغيرة فارضعتها الكبرى صار أم ابنتها
 وحق فلا ريب في انقضاء عقد ما معاً سواء كان الرضاع قبل الدخول أو
 بعده وهو جامع كما في الأصح لأن الرضاع قد سبب كونها أم ابنتها
 وكذا كذا من يمنع من الجمع بينهما فاضمحاض الجمع متأخر من السبب
 لما للصلة من التقدم الذي على العلل إنما التيمم فإن كانت الرضاع بعد
 الدخول حرمتا معاً بلا أن كان الدخول مما حرم من الزوجة وبناتها
 حرمًا وانفراداً فلا يحكى تحريم العقدان كان قبله فلا ريب في جواز
 التحريم على الصغيرة لأن بنت الزوجة إنما تحرم بالدخول على الأم وما
 الكبرى فيما في بنتها ما في أم الزوجة قبل الدخول بها من الحلال غير أن
 أن صحاب هذا طوائفوا هذا القول بالتحريم ولم يقلوا خلافاً بل قال المحقق
 الثاني أن كان دخل بالكبرى حرمتا مؤبداً أو لم يكن الرضاع من لبنه
 فإنه إذا كان من لبنه حرمتا مؤبداً وإن لم يدخل ولا خلاف في ذلك
 كما انتهى لتصح الجمع بين الرضاع ولبنه ويكون قبل الدخول طريفاً

أحدها

من حيث وضع النظر الصواب الأول والأخيران ومشاها من ذلك
 المذكورة وذكرها مع ضعف السند عمن الأكثرين عندنا وجوز كونها
 من ضحايا الأحوال لا تقوى فخصص الأصول والله أعلم ان زوجتي زيد
 بشير نكحها وزوجته الآخر كلانها ما رزعت صغيرها الأكبر عزم
 عليهم معكم كبريها ونظم الصغير على من دخل على نزعها ما خلا
 إذا عارق زيد زوجتيه الكبرى والصغرى فحكمها بشير وزوج كل
 من نيد وبشير زوجة الغريم رزعت لهما من الزوجين الأخرى
 حرمت الكبرى عليها لأنها أتم زوجة وأما الصغرى فلا تحرم إلا
 على من دخل بالكبرى منها ووجه الرد قد علم من تقدم ذكره
 في الصورتين أما أم أم أم أم كانت زوجة وموضع زوجها قد
 قد رزعت من كان له اللبن لا يرضع الزوج من المذلة صدمات
 الأولان نكحها الكبرى ولا أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 وطى شبهة أو بملك يمين فتك الصغرى بعد ذلك المانع ثم رزعت بلبن
 الأول والثانية ان يملكها الصغير وليد أم أم أم أم أم أم أم أم
 ولكنها استختمت لغيره او عتق شتر رزعت آخر ثم كملت عند رزعت
 الأول من ذلك اللبن والحكم في الصورتين واحد وهو التحريم ولو كان
 الزوجين لأنها قد صارت للصغير أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 للكبرى فلا تحرم عليها البنت الواضع الثلث من بابيه ثلثا الصغرى
 أو من به بجر من عينا ان دخول الفتى قبله جهات العمل التقى

من حيث وضع النظر الصواب الأول والأخيران ومشاها من ذلك
 المذكورة وذكرها مع ضعف السند عمن الأكثرين عندنا وجوز كونها
 من ضحايا الأحوال لا تقوى فخصص الأصول والله أعلم ان زوجتي زيد
 بشير نكحها وزوجته الآخر كلانها ما رزعت صغيرها الأكبر عزم
 عليهم معكم كبريها ونظم الصغير على من دخل على نزعها ما خلا
 إذا عارق زيد زوجتيه الكبرى والصغرى فحكمها بشير وزوج كل
 من نيد وبشير زوجة الغريم رزعت لهما من الزوجين الأخرى
 حرمت الكبرى عليها لأنها أتم زوجة وأما الصغرى فلا تحرم إلا
 على من دخل بالكبرى منها ووجه الرد قد علم من تقدم ذكره
 في الصورتين أما أم أم أم أم كانت زوجة وموضع زوجها قد
 قد رزعت من كان له اللبن لا يرضع الزوج من المذلة صدمات
 الأولان نكحها الكبرى ولا أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 وطى شبهة أو بملك يمين فتك الصغرى بعد ذلك المانع ثم رزعت بلبن
 الأول والثانية ان يملكها الصغير وليد أم أم أم أم أم أم أم أم
 ولكنها استختمت لغيره او عتق شتر رزعت آخر ثم كملت عند رزعت
 الأول من ذلك اللبن والحكم في الصورتين واحد وهو التحريم ولو كان
 الزوجين لأنها قد صارت للصغير أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 للكبرى فلا تحرم عليها البنت الواضع الثلث من بابيه ثلثا الصغرى
 أو من به بجر من عينا ان دخول الفتى قبله جهات العمل التقى

من حيث وضع النظر الصواب الأول والأخيران ومشاها من ذلك
 المذكورة وذكرها مع ضعف السند عمن الأكثرين عندنا وجوز كونها
 من ضحايا الأحوال لا تقوى فخصص الأصول والله أعلم ان زوجتي زيد
 بشير نكحها وزوجته الآخر كلانها ما رزعت صغيرها الأكبر عزم
 عليهم معكم كبريها ونظم الصغير على من دخل على نزعها ما خلا
 إذا عارق زيد زوجتيه الكبرى والصغرى فحكمها بشير وزوج كل
 من نيد وبشير زوجة الغريم رزعت لهما من الزوجين الأخرى
 حرمت الكبرى عليها لأنها أتم زوجة وأما الصغرى فلا تحرم إلا
 على من دخل بالكبرى منها ووجه الرد قد علم من تقدم ذكره
 في الصورتين أما أم أم أم أم كانت زوجة وموضع زوجها قد
 قد رزعت من كان له اللبن لا يرضع الزوج من المذلة صدمات
 الأولان نكحها الكبرى ولا أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 وطى شبهة أو بملك يمين فتك الصغرى بعد ذلك المانع ثم رزعت بلبن
 الأول والثانية ان يملكها الصغير وليد أم أم أم أم أم أم أم أم
 ولكنها استختمت لغيره او عتق شتر رزعت آخر ثم كملت عند رزعت
 الأول من ذلك اللبن والحكم في الصورتين واحد وهو التحريم ولو كان
 الزوجين لأنها قد صارت للصغير أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 للكبرى فلا تحرم عليها البنت الواضع الثلث من بابيه ثلثا الصغرى
 أو من به بجر من عينا ان دخول الفتى قبله جهات العمل التقى

من حيث وضع النظر الصواب الأول والأخيران ومشاها من ذلك
 المذكورة وذكرها مع ضعف السند عمن الأكثرين عندنا وجوز كونها
 من ضحايا الأحوال لا تقوى فخصص الأصول والله أعلم ان زوجتي زيد
 بشير نكحها وزوجته الآخر كلانها ما رزعت صغيرها الأكبر عزم
 عليهم معكم كبريها ونظم الصغير على من دخل على نزعها ما خلا
 إذا عارق زيد زوجتيه الكبرى والصغرى فحكمها بشير وزوج كل
 من نيد وبشير زوجة الغريم رزعت لهما من الزوجين الأخرى
 حرمت الكبرى عليها لأنها أتم زوجة وأما الصغرى فلا تحرم إلا
 على من دخل بالكبرى منها ووجه الرد قد علم من تقدم ذكره
 في الصورتين أما أم أم أم أم كانت زوجة وموضع زوجها قد
 قد رزعت من كان له اللبن لا يرضع الزوج من المذلة صدمات
 الأولان نكحها الكبرى ولا أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 وطى شبهة أو بملك يمين فتك الصغرى بعد ذلك المانع ثم رزعت بلبن
 الأول والثانية ان يملكها الصغير وليد أم أم أم أم أم أم أم أم
 ولكنها استختمت لغيره او عتق شتر رزعت آخر ثم كملت عند رزعت
 الأول من ذلك اللبن والحكم في الصورتين واحد وهو التحريم ولو كان
 الزوجين لأنها قد صارت للصغير أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم
 للكبرى فلا تحرم عليها البنت الواضع الثلث من بابيه ثلثا الصغرى
 أو من به بجر من عينا ان دخول الفتى قبله جهات العمل التقى

بعد فساد عقد من جملة مرتبات الرضعة او ما في استقاء الامرين
والعاقبة ما في سوى الاول المتصح شيئا لو كان له زوجة كبيرة ولم يتبعها
والكبيرة ثلث ثبات مراضع فاضع زوجا له لم يكن بد من وقوع فسخ في ثبات
ادخيم مؤبدا فان دخل بالكبيرة حرم الثلث جميعا وانفردا اثنتين في رضعة
واحدة من اختلاف العمل او اتحاد لا يقين تح ثبات ثباته بعد مدح
بها وان لم يدخل بالكبيرة حرم هو ما الباقى فان كان ليس الرضعات
او اثنتين منهن العمل وكان الرضاع الصغير اثنتين اثنتان منه من
اللين الواحد دفعه بان موين من الرضعة الأخيرة دفعة الفسخ ولم يحز
تقديمها حرم جميعا لان الرضعة الاولى اخوات ويهتزون اتفاق العمل فيها
لذلك الربايب رمل واحد منها اثنتان وكان اللين غرضه واما مع التماس
في الرضاع فلا ريب في الفسخ الا اذا كان في عدم فساد الثلثية ان
ترفع الثلثية وفيما لو رتفعت الثلثية في الصم وجهان احدهما الفسخ
الثالثية فقط لان الجمع بين الاثنين قد تم بها فيكون كما لو تزوجت تحت
منجته واثنيها الفسخا معا لان الاختية امر مانع من الفسخ وقد
طوى على النكاحين معا لاداء لولاية لاحدهما كما لو رتفعتا دفعة وضعف
الاولى لان الجمع قد تم بين الاثنين بحديث الاختية امر مانع من
الصحة ونظري وبين الزوجة واختها بالعقد على اختها والاختية
مانع مسبوق بالفتوى العقد يقتضي سبق المانع بالغرق واضح
واما مع اختلاف العمل فان الرضعة دفعة الفسخ جميعا تأملنا من الجمع
بينهن

بينهن وبين العقد وحاز التجدد بل يثبت جميعا وانفردا لا يقين ثبات
حالات وان الرضعة متعاقبات انقضت الاولى دون الأخيرة من
لعدم الباعث فيها يثبت زوجة امر احديهما قد رتعت من رضى
اخرهما ومثله الرضاع من اولادها لا يخرج او تحت واجداها اذا
كان له زوجة انقضت بكبرى فان الرضعة الاولى من الرضعة الاخرى
ايها بان رتعتها احدا زوجة او من فسخها بالبنية ففسخ كالحج
المنجتيين معا لصيرورتها اثنتين وجاز له تجديد نكاحها على
البطلان جميعا ومثله ما لو رتفعت من اولاد الكبرى بان رتعتها
بنت الكبرى احدا زوجة بينها من لبنه فان الرضعة ثنتين
معا يفسخ لصيرورة الصغرى اقله فلا يجمع بينها وبين الحب وفي
الصورة تحرم الكبرى لصيرورتها ام زوجة فاما الصغرى فان كان فصل
بالكبرى حرمتا يفسخ لكونها بنت من زوجها ولا جاز له تجديد
العقد ثانيا فلو رتفعت الصغرى من تحت الكبرى وانقضت العقد
لجرتها فان كان الحقة والحقة لا يتم بالصغيرة حاله وان كان لا لب
خير في تفضيلهم في بعض هذه الصور الجمع بين بنت الاخوة وانقضت
وفي بعض الجمع بين بنت الاخ وعمتها ومعلوم ان ذلك لا يسوغ الا
مع رضا العمة والحال الذي ان كانتا قد اتتا في الرضاع قبل رتو
عالمين بما يحدث من العلومة فلا تحت وان تزلزل العقدان
و فسخا فمهما على الامانة ولا يجوز للزوج وطبها قبله بمثل

المرکز لأن الاشتراط خلاف الأصل وإنما ثبت في النسبة السابقة
على النكاح دليل فيستعمل في النسبة المتقدمة بعد حكم العقد لأن
ثبت النكاح انما هو بالجملة ما تضمنه الصغير من ذوى الكرى على أربعة
اقسام الأول ما يقع النكاح ويجوز معه تعدد ولد له لا وهو لا يرضع
من أقوى الكرى فإنه يحرم الكرى معكم والصغرى ان كان دخل بالكبرى
والثالث ما يترك له معه النكاح على الاظهر وهو الا يرضع من امرأة
الكبرى واجدادها والاربع ما لا يحدث به في النكاح حدث الشبهة
وهو الا يرضع من اعمام الكرى واولها ووضوح هذا القم غرض
التنبية عليه في المظن قد تمت المسئلة الشريفة على يدى اقل الطلبة
محمد طبع ابن محمود الأزهري في سنة ١٢٨٠
النسابة من القادرين الأمانة الأصل
وصلى الله على محمد وعترته الطيبين
وآلهم الصالحين
السنه

177

178



















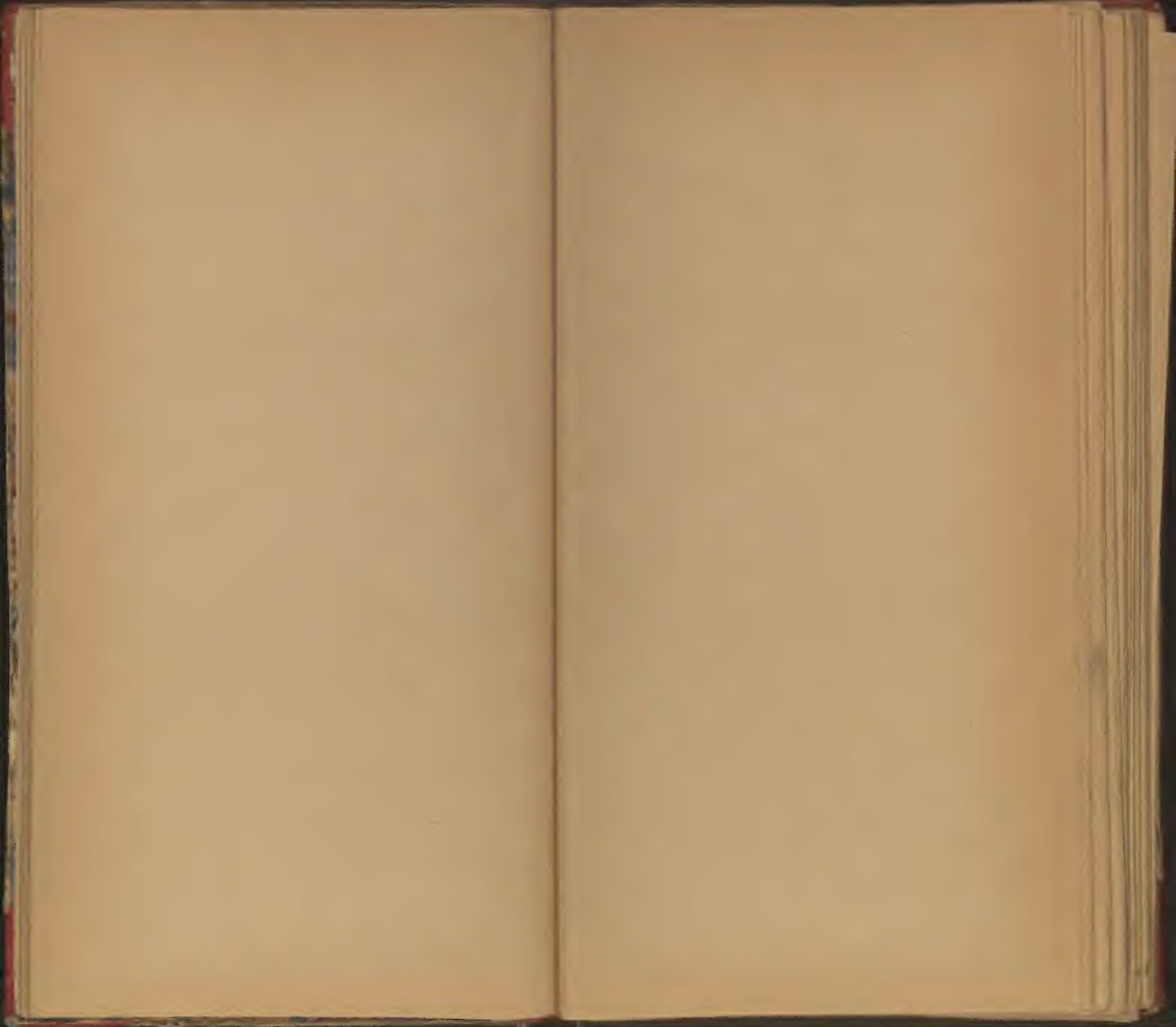






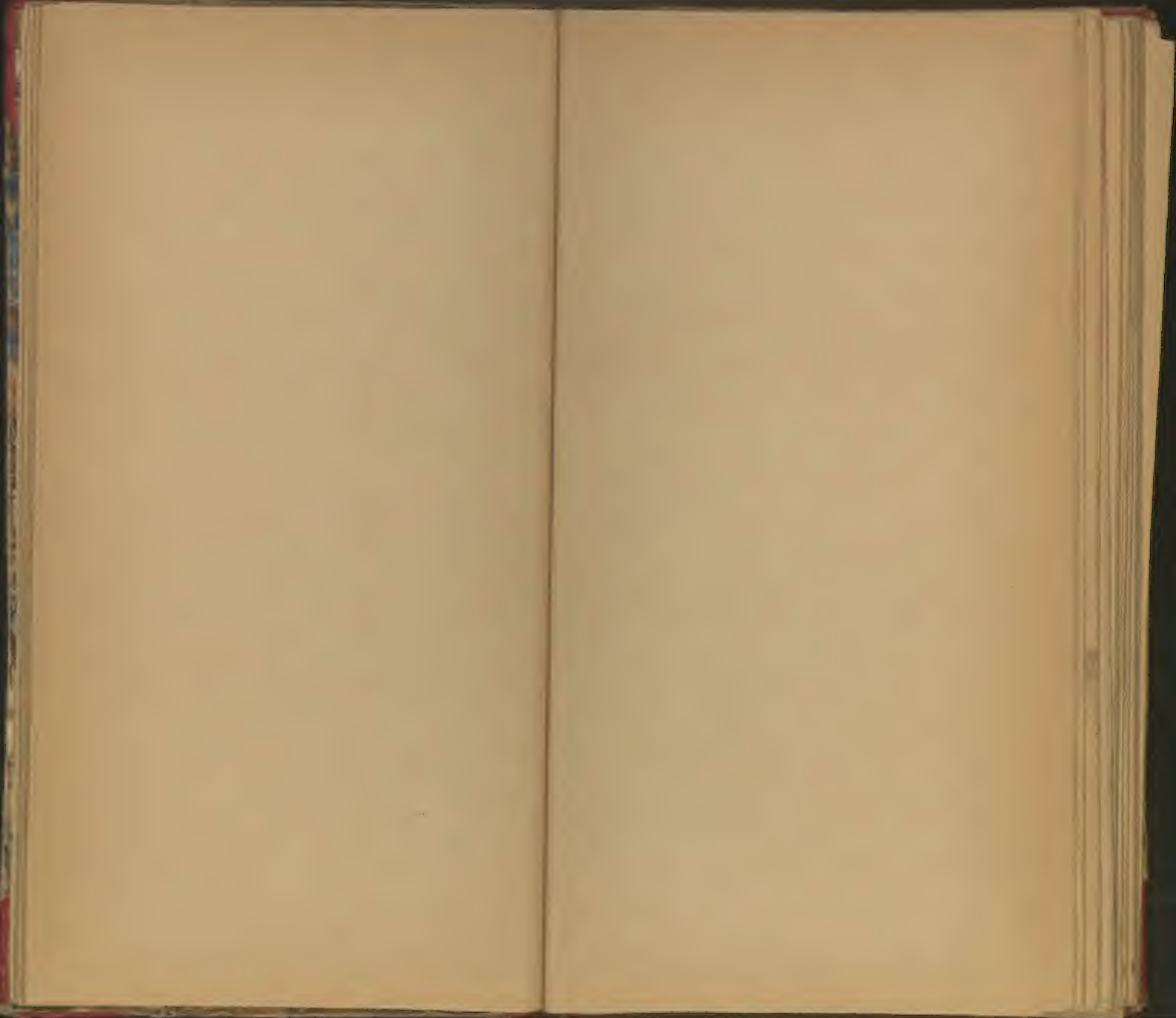
















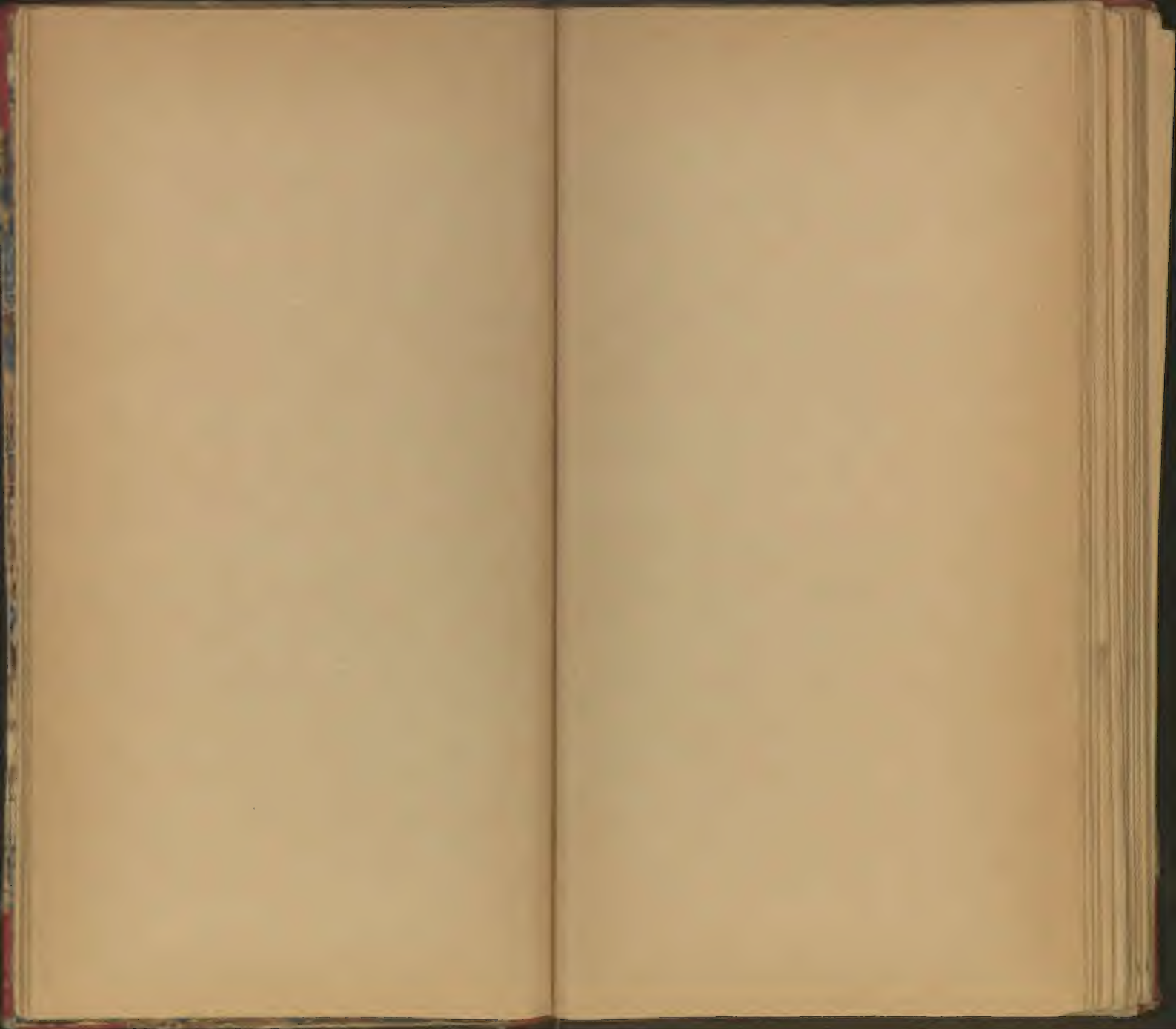


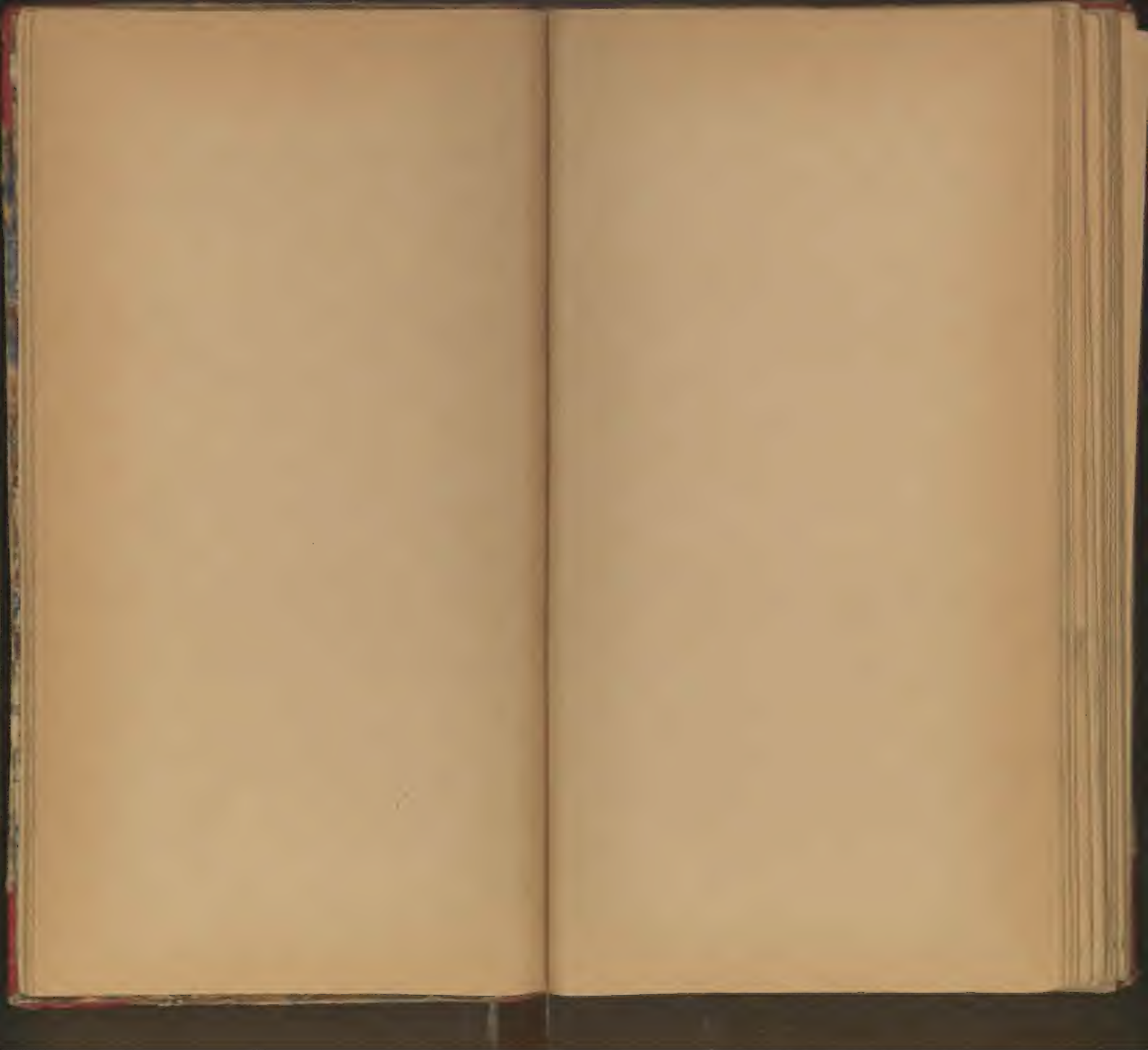










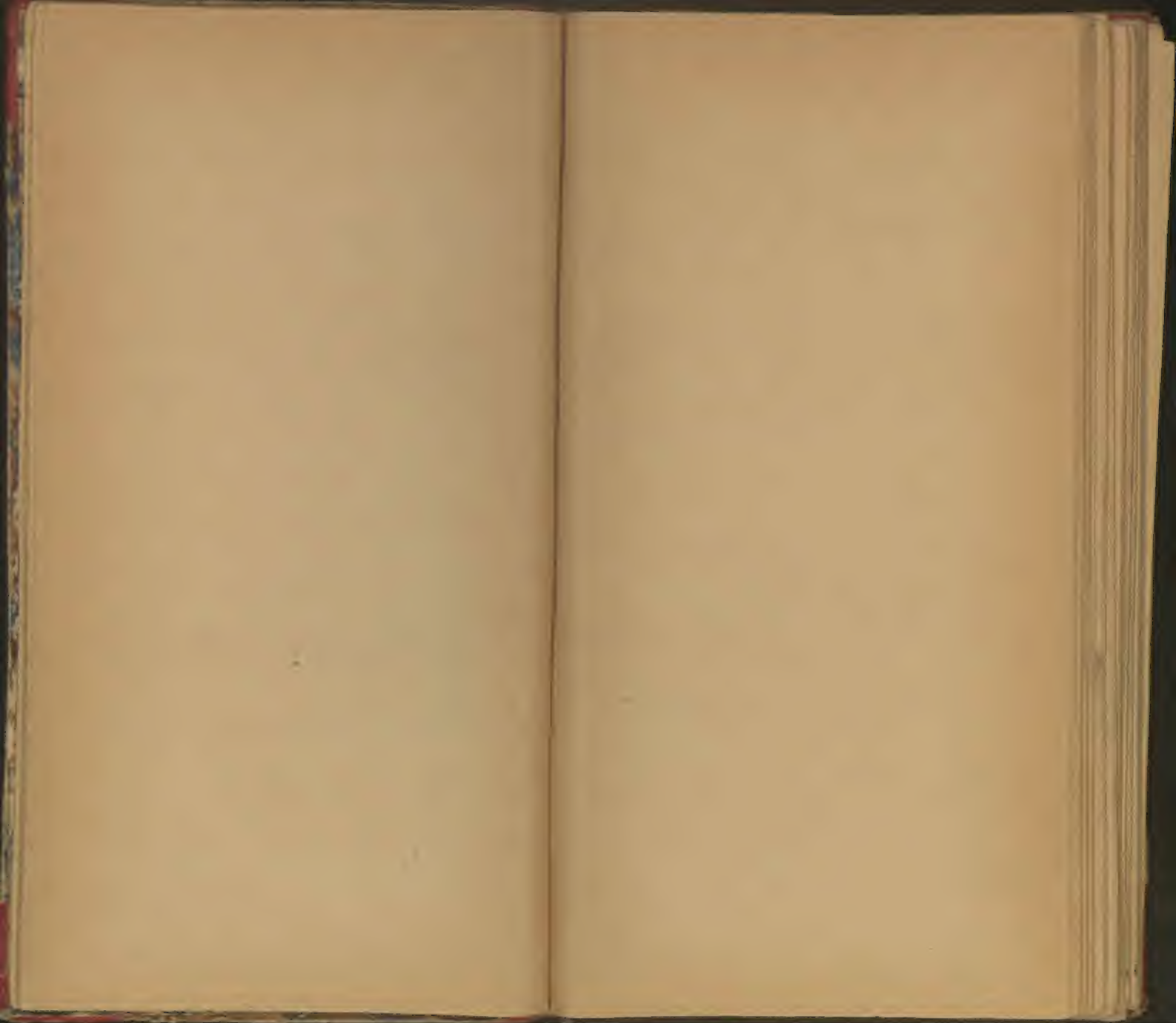


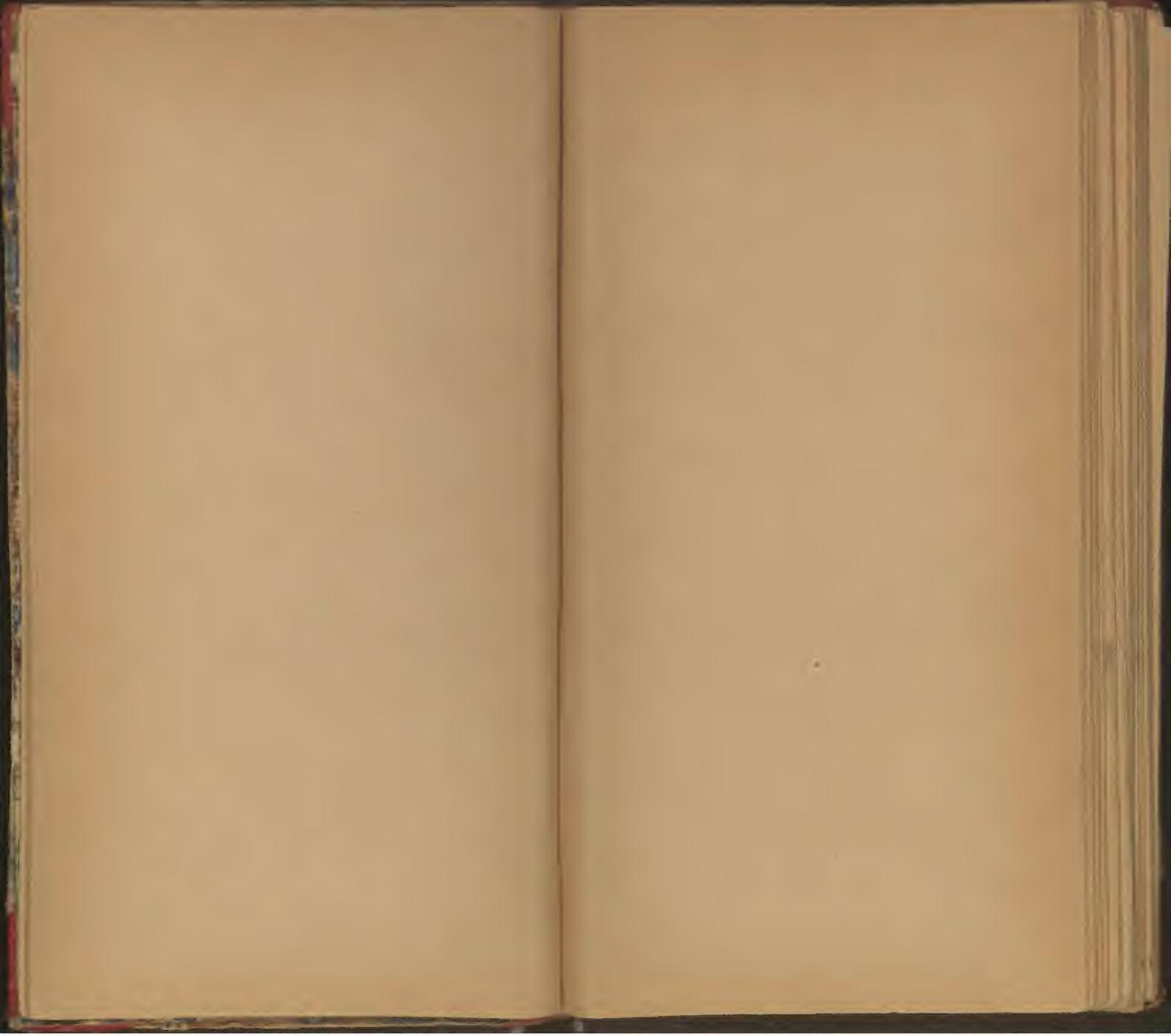


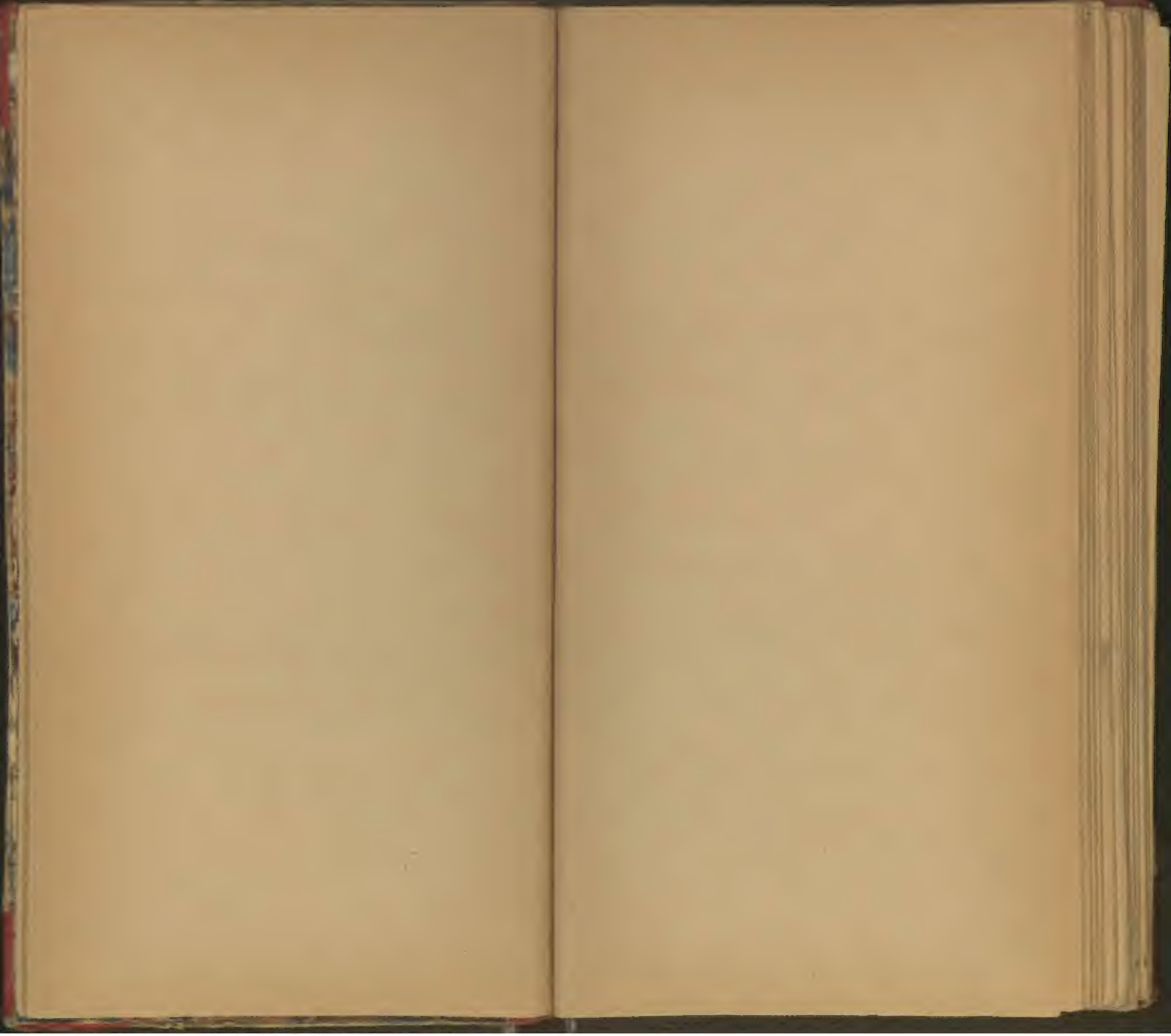


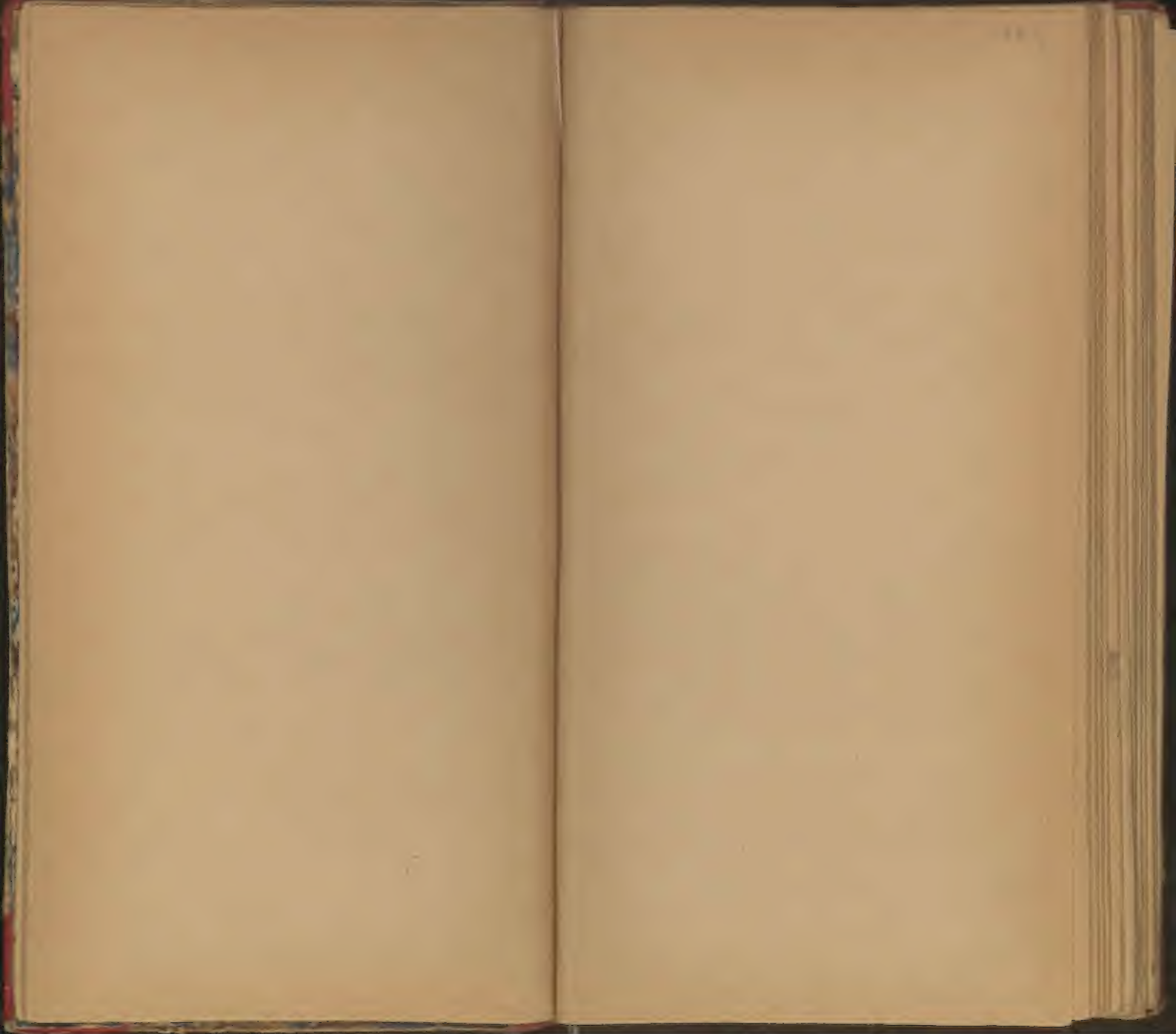


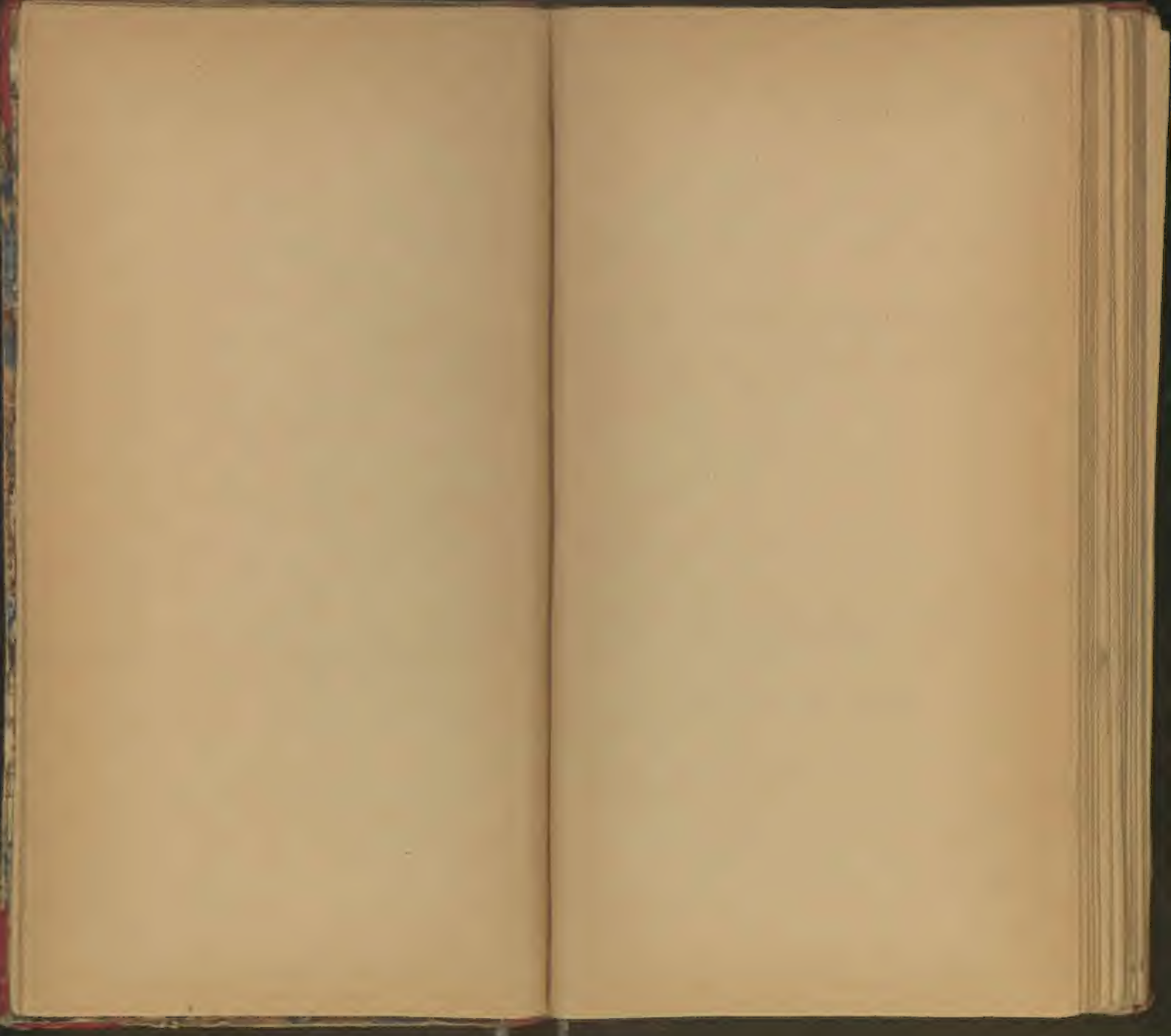






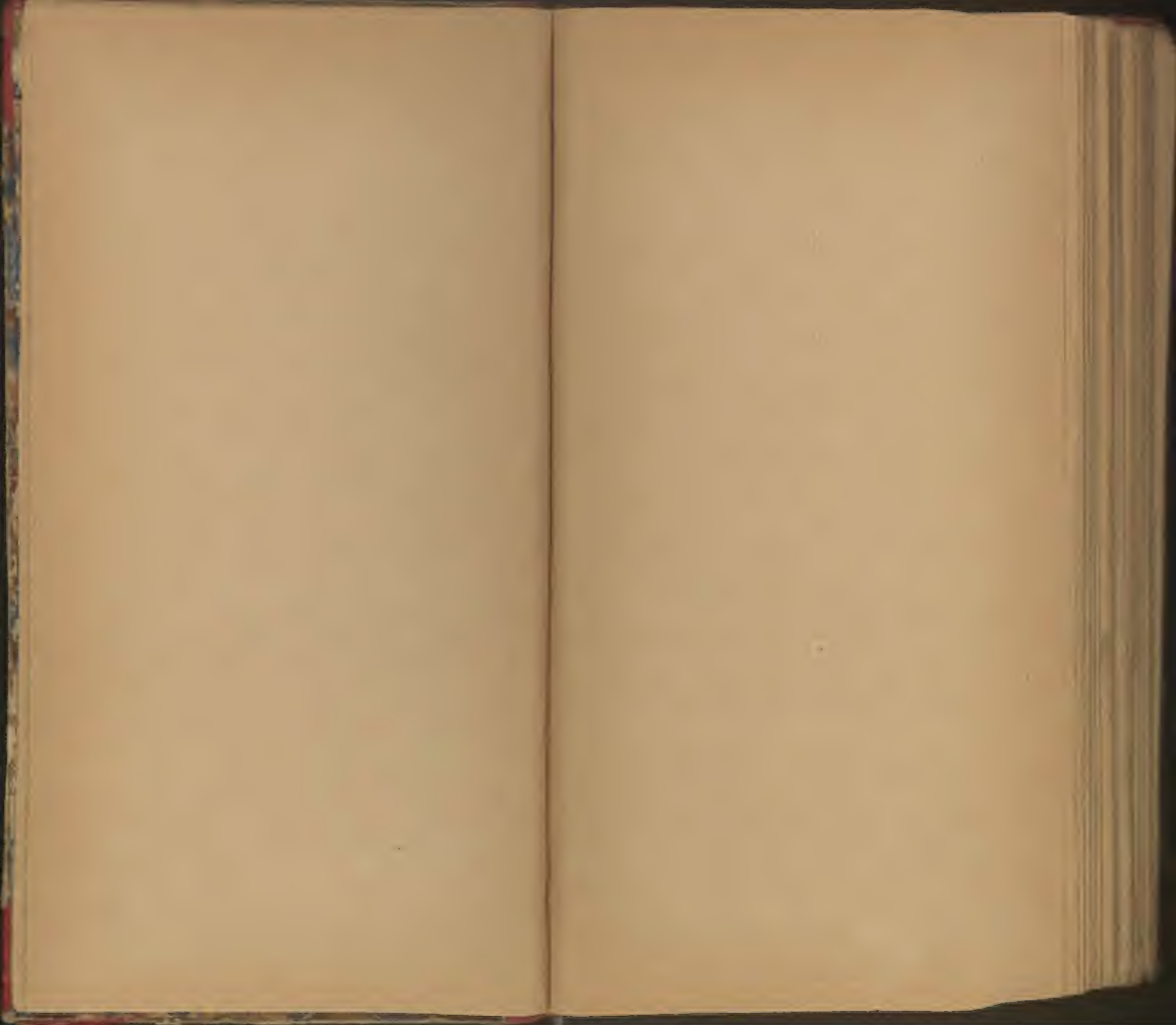










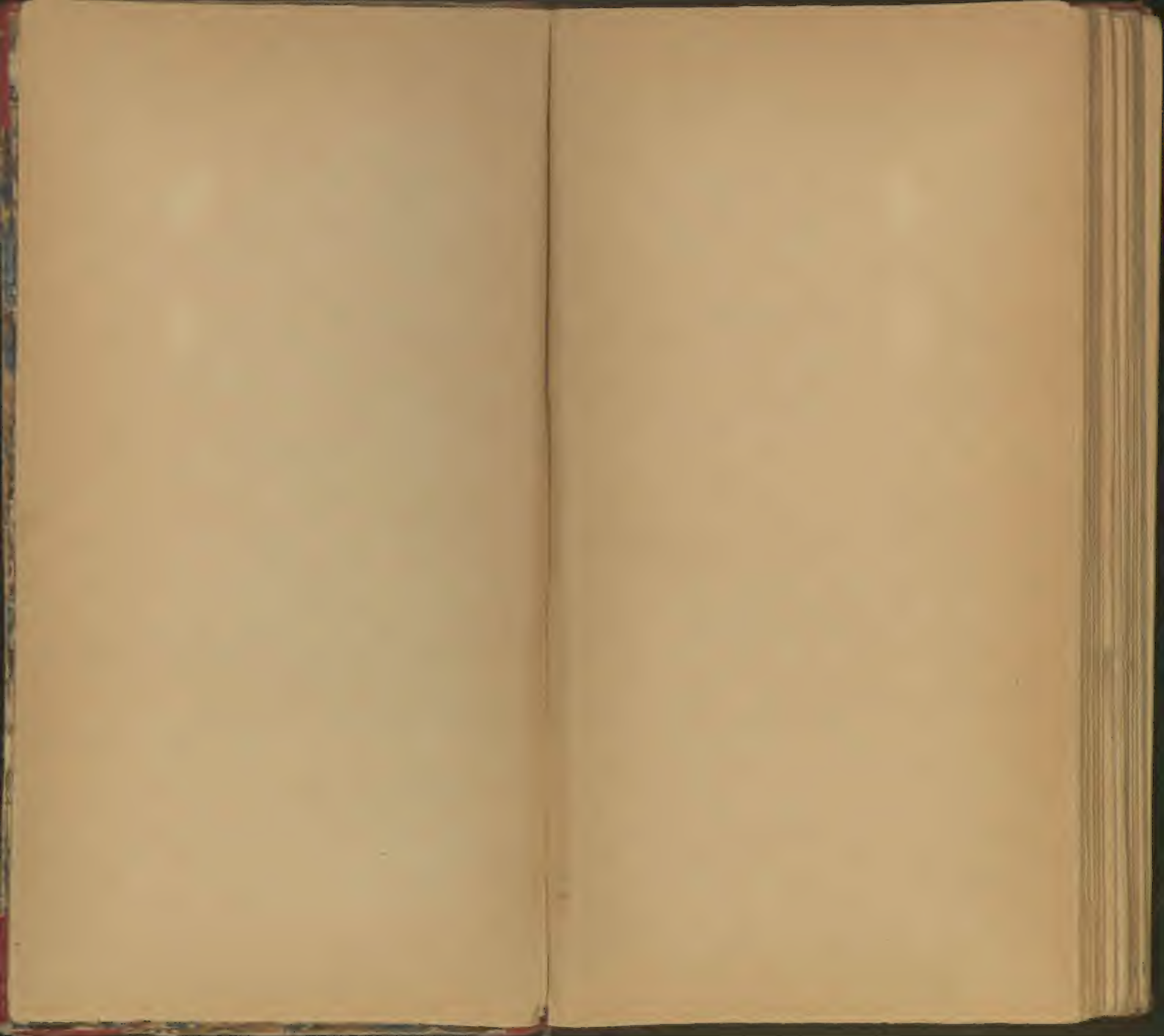


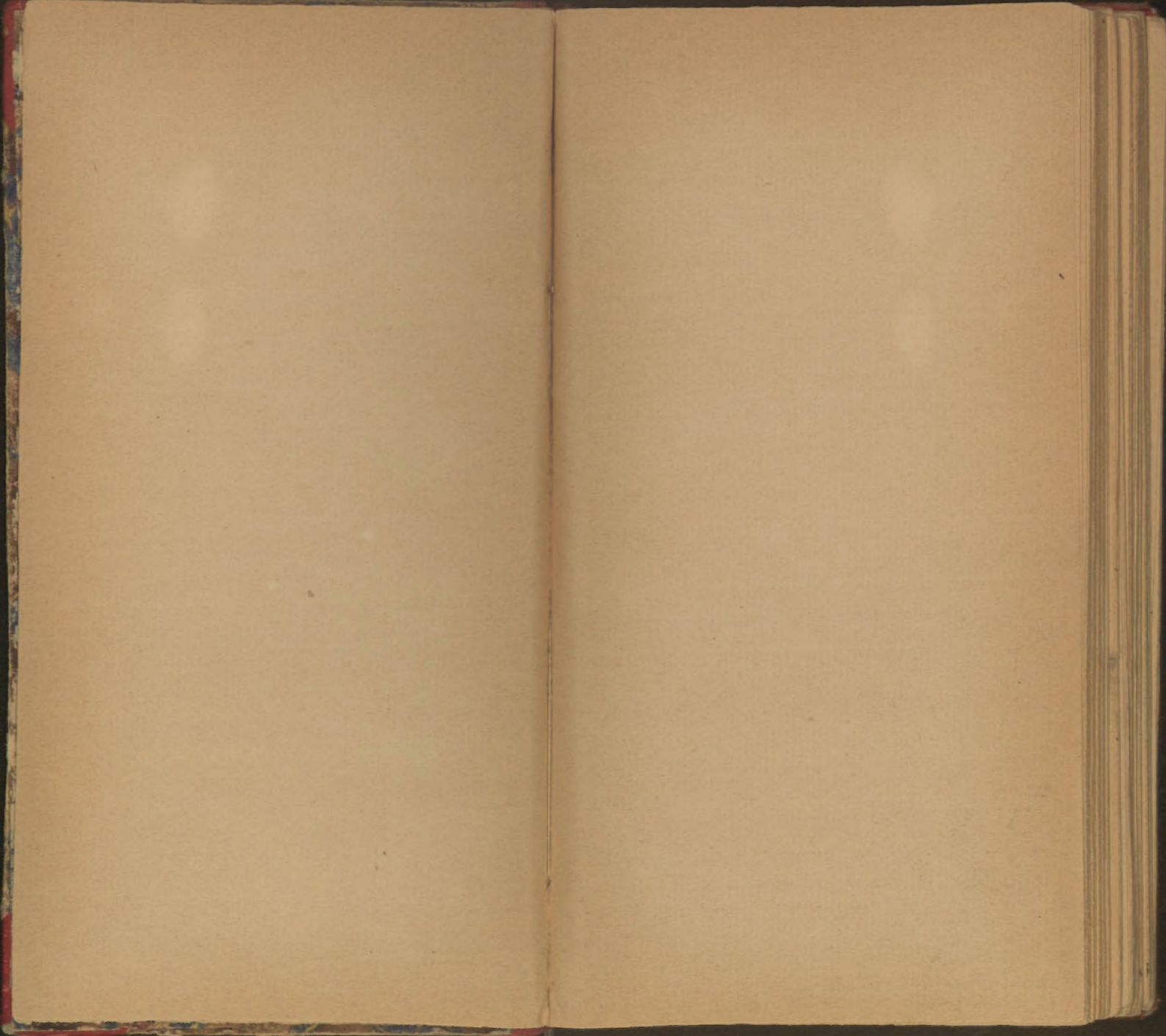


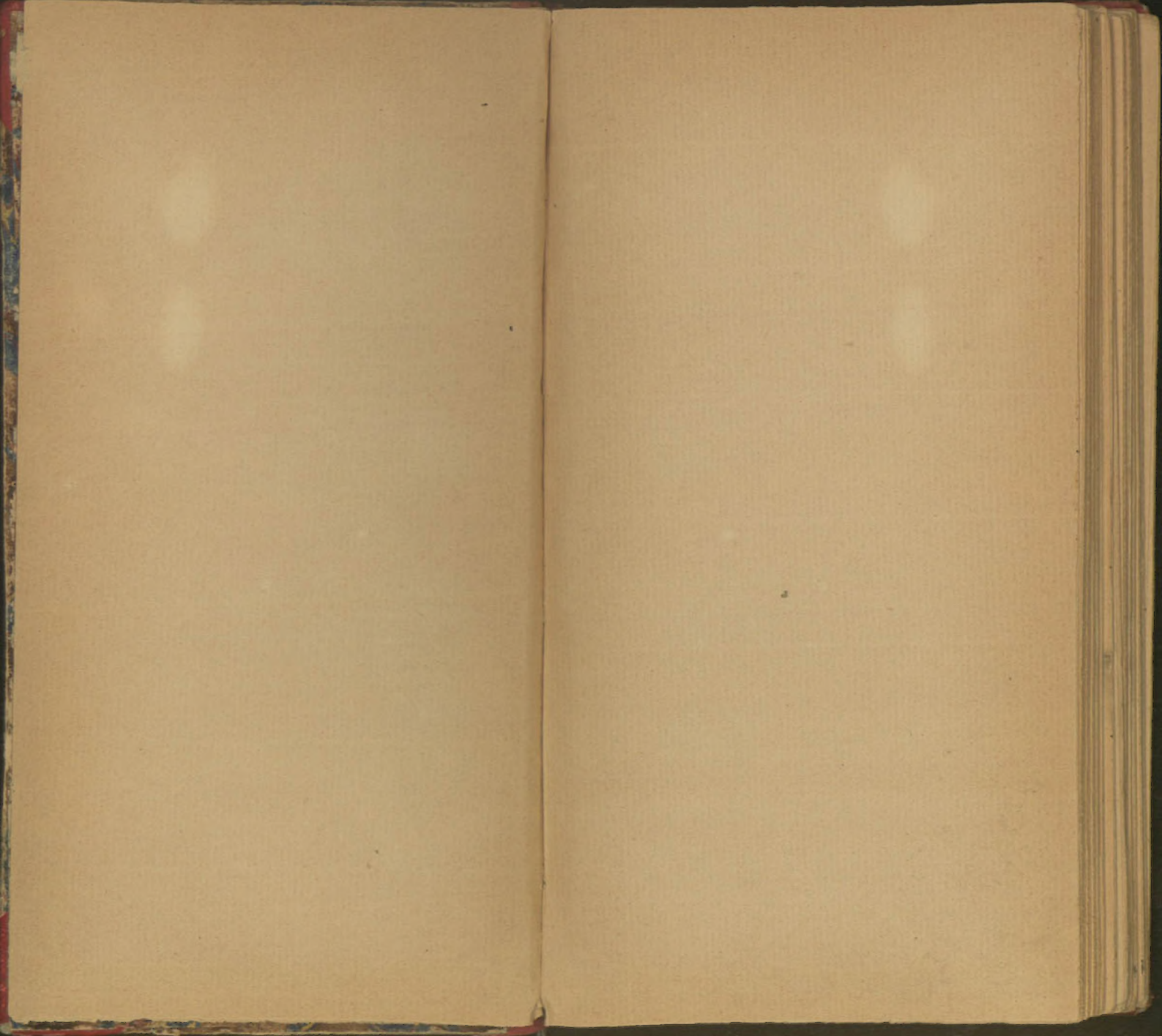


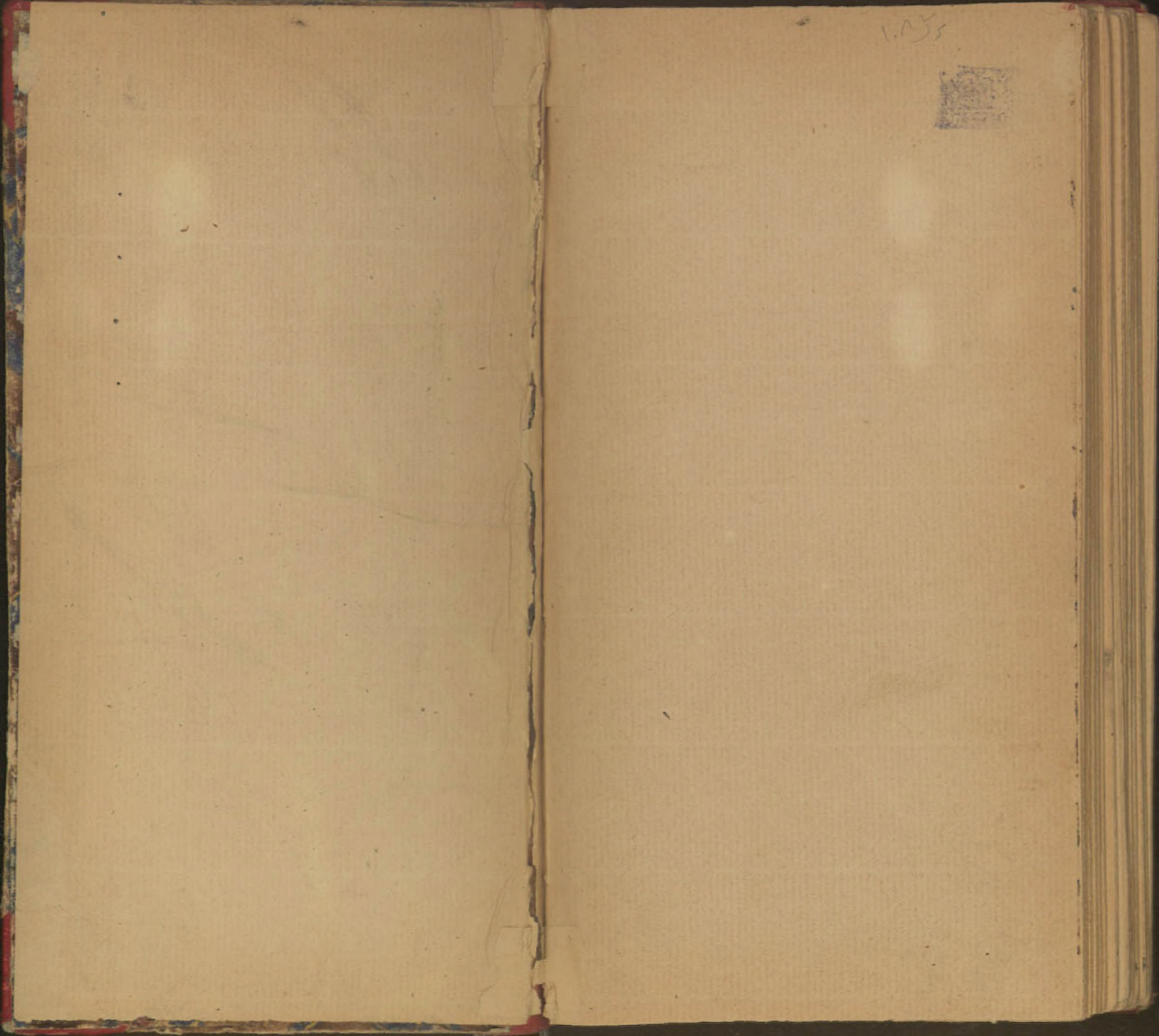












خطی